منظمة
الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

ج٧٦/٤ إضافة ١
١٠ أيار/ مايو ٢٠٢٣
A76/4 Add.1

الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٢٤–٢٠٢٥

الملحق ١: مؤشرات المخرجات والنبذات الوصفية

الحصيلة ١-١: تحسين إتاحة الخدمات الصحية الأساسية الجيدة بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو العمر أو حالة الإعاقة

المُخرج ١-١-١: تمكين البلدان من تقديم خدمات صحية عالية الجودة ومركزة على الناس، استناداً إلى استراتيجيات الرعاية الصحية الأولية ومجموعات الخدمات الأساسية الشاملة

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان التي لديها مجموعات خدمات أساسية شاملة محددة بناءً على نماذج رعاية متكاملة	٢٦ (٢٠٢٣)	٣٨ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي لديها استراتيجيات بشأن الجودة تتواءم مع السياسات أو الخطط الصحية الوطنية	٦١ (٢٠٢٣)	٧٤ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي لديها تقييمات أداء محدّثة بشأن تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية	٧٣ (٢٠٢٣)	١١٢ (٢٠٢٥)

كي تتسم الخدمات الصحية بطابع شامل حقاً وبالقدرة على الصمود، يجب إعادة تصميم النُظُم الصحية لتركِّز على الناس وترسي روابط وطيدة عالية الجودة بين المجتمعات المحلية والمؤسسات الصحية. وتكون النظم الصحية أكثر فعالية وكفاءة وموثوقية عندما تُركِّز على الناس. فهي تعزز مشاركة الأفراد والأُسر والمجتمعات المحلية في المسائل الصحية التي تخصهم واتخاذ قرارات مشتركة في هذا الشأن، فضلاً عن تعزيز التثقيف الصحي على نحو أفضل. ولتحقيق هذا المُخرج، لابد من توافر نماذج رعاية موجّهة إلى الرعاية الصحية الأولية. وتُشغَّل تلك النماذج في إطار حزم خدمات خاصة بالتغطية الصحية الشاملة وتُنفَّذ من خلال الشبكات المتكاملة لتقديم الخدمات، مع التركيز باستمرار على مأمونية الرعاية وجودتها. ولا يُستغنى أيضاً عن الاستعانة بابتكارات، مثل الصحة الرقمية، لتحسين المخرجات الصحية والوصول إلى فئات السكان التي تعاني من نقص في الخدمات ضماناً لعدم ترك أحد خلف الركب.

وقد أظهرت جائحة كوفيد-١٩ الفرص السانحة للاستثمار في مسارات رعاية متجددة ومتمايزة، والتي أدت إلى الحد من انتقال مرض كوفيد-١٩ بتقديم الخدمات بالقرب من المكان الذي يقيم ويعمل فيه الأفراد، والتقليل من الزيارات غير الضرورية إلى المرافق الصحية، والعمل في الوقت نفسه على تلافي حدوث أي انقطاع في علاج الأمراض والحالات الصحية المزمنة. وقد تم الحفاظ على كل من الأمن الصحي وإتاحة الخدمات الصحية أو جرى تحسينهما بفضل تحديد أولويات الخدمات وإعادة تصميم العمليات، وإضفاء الطابع اللامركزي على البُنى التحتية (مثل شبكات المختبرات)، وتنقيح الأدوار والوظائف (مثل تبادل العاملين الصحيين المجتمعيين المهرة)، واعتماد التكنولوجيات الرقمية، مع التركيز على تحسين تدفقات المرضى والوقاية من العدوى ومكافحتها.

كما أبرزت جائحة كوفيد-١٩ الثغرات في قدرة النظم الصحية على الاستجابة للطلبات المتزايدة، والتي تعد أساسية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة والحفاظ على الخدمات الأساسية أثناء الطوارئ. ومن الضروري توافر خدمات وقدرات صحية عالية الجودة وبرامج عميقة الجذور بشأن الوقاية من العدوى ومكافحتها من أجل الوقاية من الطوارئ الصحية والكشف عنها والاستجابة لها.

ولابد من إعادة بناء نُظُم صحية أفضل على نطاق أوسع، مع التركيز على البلدان الأشد ضعفاً والأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-١٩ والتي لاتزال تواجه تحديات كبيرة. وستزيد الأمانة من أنشطتها القُطرية بشكل كبير، مع

تكثيف دعمها إلى البلدان التي أحرزت أدنى قدر من التقدُّم في مجال التغطية الصحية الشاملة، من أجل تعزيز تقديم الخدمات في إطار نهج خاص بالرعاية الصحية الأولية، وبالتالي تحسين تأهب النظم الصحية وقدرتها على الصمود أمام الصدمات المقبلة.

ومن شأن دعم الأمانة أن يعزز التنسيق والتكامل بين منصات تقديم الخدمات والبرامج الصحية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التطعيم؛ والتحرِّي؛ والوقاية من الأمراض السارية وغير السارية ومكافحتها وتدبيرها علاجياً؛ والرعاية والخدمات التي تعزّز صحة الأم والوليد والطفل والمراهق ومرحلة الشيخوخة وتصونها وتحسّنها؛ والصحة النفسية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ومن شأن دعم الأمانة أن يشجع على تحسين فرص الإتاحة على نطاق سلسلة الرعاية، انطلاقاً من تعزيز الصحة والوقاية ووصولاً إلى خدمات العلاج والتأهيل والرعاية الملطفة.

كما ينطوي العمل الرامي إلى تحقيق هذا المخرج على التعاون الوثيق بشأن التمكين من تعزيز القوى العاملة الصحية (المخرج ١-١-٥) والحوكمة الفعالة (المخرج ١-١-٤) ووضع استراتيجيات تمويل (المخرج ١-٢-١)؛ دعم إتاحة المنتجات الصحية الأساسية والقدرات الوطنية في مجال إدارة سلسلة الإمداد (المخرج ١-٣-٢)؛ التمكين من تعزيز قدرة النظم الصحية على رصد التقدم المحرز وتقييمه (المخرج ٤-١-١). وبالإضافة إلى ذلك، تشكّل البرامج القوية في مجال الوقاية من العدوى ومكافحتها على الصعيد الوطني وعلى مستوى مرافق الرعاية الصحية قدرة أساسية على الحفاظ على سلامة العاملين الصحيين والأشخاص الذين يستخدمون المرافق الصحية وعلى التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات (المخرج ١-٣-٥). كما ينطوي هذا العمل على تعاون وثيق بشأن تعزيز ورصد الخدمات الصحية الأساسية وقدرات التدبير العلاجي للحالات القائم على الأحداث وجاهزيته وتدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها من أجل تحسين التأهب للطوارئ الصحية والاستعداد التشغيلي لها (المخرجات ٢-١-١ و٢-١-٢ و٢-١-٣) وتوفير الخدمات الأساسية في السياقات الهشة والمتضررة من النزاعات والضعيفة (المخرج ٢-٣-٣) والتمكين من استخدام تكنولوجيات الصحة الرقمية في دعم النماذج المتمايزة لتقديم الخدمات وزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية الأساسية (المخرج ٤-١-٣). وسيجري العمل كذلك على إرساء تعاون وثيق لدمج مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان من أجل ضمان تقديم خدمات صحية تركز على الناس (المخرج ٤-٢-٦).

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- الاضطلاع بوظيفة الإشراف على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من أجل دعم أشد البلدان احتياجاً في إعادة توجيه نظمها الصحية صوب الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الوظائف الأساسية للصحة العامة التي تكتسي أهمية محورية لإعادة تحقيق هدف التمتع بالتغطية الصحية الشاملة وغيره من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة ودعم تحقيق الأمن الصحي. ويتماشى ذلك مع التوصيات الواردة في ورقة الموقف الصادرة عن المنظمة بشأن بناء قدرة النُظم الصحية على الصمود من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي أثناء جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها؛
- الاضطلاع بدور قيادي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من أجل ضمان وضع وتنفيذ سياسات وممارسات تهدف إلى التخلص من الأذى الذي يمكن تلافيه في نظم الرعاية الصحية وتحسين مأمونية الرعاية وجودتها. ويتماشى ذلك مع الأغراض الاستراتيجية لخطة العمل العالمية بشأن سلامة المرضى ٢٠٢١-٢٠٣٠ واستراتيجياتها.

و**ستدعم** الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- تحديد أولويات الخدمات عن طريق حزم خدمات تتماشى مع السياق ومصمّمة لغرض التنفيذ وتعكس نماذج الرعاية الموجّهة إلى الرعاية الصحية الأولية؛
- وضع خطط لتطوير الخدمات والبنى التحتية، مع ضمان الوفاء بالمبادئ الأساسية والتوسّع في توفير خدمات الرعاية الأولية العالية الجودة؛
- وضع وتنفيذ سياسات ومعايير وآليات وطنية خاصة بالجودة والمأمونية، بما في ذلك برامج وممارسات الوقاية من العدوى ومكافحتها وآليات الحد من الأخطاء الطبية والأضرار المرتبطة بها وتعزيز مأمونية الأدوية، في المرافق الصحية العامة والخاصة على السواء؛
- تنظيم وإدارة منصات تقديم الخدمات وكيفية ارتباطها ببعضها البعض، بطرق منها تعزيز القدرات القيادية والإدارية على الصعيد دون الوطني (أي المقاطعة) وعلى مستوى المرفق، وتحسين الشفافية والمساءلة على الصعيد المحلي؛
- تصميم آليات لتيسير الحصول على الرعاية وتنقّلات المرضى عبر منصات تقديم الخدمات (الرعاية الذاتية والرعاية المنزلية والمراكز الصحية المجتمعية والمستشفيات العامة والمتخصصة في القطاعين العام والخاص على السواء)، مع تحديد مسارات الرعاية وتعزيز فرص الابتكارات الرقمية والتنظيمية؛
- الدعوة إلى تمكين المرضى والأُسر والمجتمعات المحلية وإشراكهم وبناء القدرات ودعم هذه الجهود، بوصف هؤلاء عناصر أساسية للجهود الرامية إلى إعادة توجيه النظم الصحية، وتحسين الجودة وسلامة المرضى، والاعتراف بالرؤى السلوكية ودمجها في السياسات؛
- تنفيذ أدوات خاصة بالدعم السريري بغرض توحيد وتحسين عملية توفير الخدمات في نقطة تقديم الرعاية، بما في ذلك فيما يخص الطب التقليدي والتكميلي؛
- تتبُّع التقدُّم المُحرز في الخدمات تتبّعاً مستمراً والتعلّم لأغراض التحسّن، بطرق منها تنفيذ إطار رصد وتقييم الرعاية الصحية الأولية، مع التركيز بشكل خاص على مسائل الإنصاف والوصول إلى أكثر الفئات ضعفاً.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- تسخير التجربة المكتسبة من جائحة كوفيد-١٩ في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ وتكثيف الدعم القُطري في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بغرض توليد المزيد من البيّنات بشأن أفضل طريقة لتصميم الخدمات وتحسينها ورصدها، ووضع الإرشادات في سياقها، من أجل إعادة توجيه عملية تقديم الخدمات باتباع نهج الرعاية الصحية الأولية وزيادة الانتفاع بالخدمات على نحو فعال (من خلال تحسين توافر الرعاية وإمكانية الحصول عليها ومقبوليتها وجودتها)؛
- إعداد منتجات بيانات مثل تقارير الرصد العالمية والإقليمية عن التغطية الصحية الشاملة والرعاية الصحية الأولية ومجالات خاصة بموضوعات محددة؛ وتقديم توصيات بشأن اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات الصحة العامة استناداً إلى نظم الترصد المستدامة؛ والاحتفاظ بقواعد بيانات تتضمن معلومات عن أداء الخدمات الصحية، بوسائل منها، على سبيل المثال، مؤشر التغطية الصحية الشاملة ووضع مؤشر لأداء الرعاية الصحية الأولية؛ ومواصلة إعداد مجموعات بيانات عن مواضيع محددة وإتاحة تلك المجموعات؛

– إعداد منتجات بحثية، بما فيها تقارير عن بحوث التنفيذ تدعم التوسّع في الرعاية الصحية الأولية، وتنفيذ إرشادات تقنية وابتكارات محلية من أجل تنفيذ البرامج الصحية بشكل متكامل وعبر مختلف الأولويات المواضيعية.

المُخرج ١-١-٢: تمكين البلدان من تعزيز نظمها الصحية من أجل تحقيق نتائج بشأن التغطية بخدمات مكافحة اعتلالات صحية وأمراض معينة

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
النسبة المئوية للبلدان التي تقدم تقارير عن المؤشرات الصحية الرئيسية التي تتعلق بالأمراض السارية والأمراض غير السارية وتحددها المنظمة وتوصي بها	٦٢٪ (٢٠٢٣)	٧١٪ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية للبلدان التي استوفت معايير القضاء على المرض	٢٣٪ (٢٠٢٢)	٣٢٪ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية للبلدان التي تطبق قواعد المنظمة ومعاييرها لمعالجة الاعتلالات الصحية والأمراض الأكثر أهمية بالنسبة إلى البلد المعني	٤٧٪ (٢٠٢٣)	٦٣٪ (٢٠٢٥)

يتطلب تحقيق التغطية الصحية الشاملة من البلدان زيادة معدلات التغطية بالخدمات الصحية الأساسية والمتكاملة طوال العمر، عن طريق تنفيذ تدخلات وتكنولوجيات مضمونة الجودة وعالية المردودية ومسندة بالبينات باتباع نهج خاص بالرعاية الأولية والرعاية التي تركز على الناس، لمعالجة الاعتلالات الصحية والأمراض على نطاق سلسلة الرعاية – من الوقاية والكشف المبكر والتدبير العلاجي والمكافحة إلى التأهيل والرعاية الملطّفة – داخل قطاع الصحة وخارجه.

وفي حين أن العديد من الغايات المتعلقة بالوقاية من الاعتلالات الصحية والأمراض وتشخيصها وعلاجها كانت خارج المسار الصحيح حتى قبل جائحة كوفيد-١٩، فإن الجائحة قد عرقلت التقدم في هذا المجال وكانت جهود التعافي اللاحقة بطيئة. وقد كانت إتاحة الخدمات الصحية الأساسية، بما فيها الخدمات المجتمعية، الأكثر تضرراً في الأماكن المحدودة الموارد. إن إعادة بناء ما دُمِّر وزيادة التأهب للجوائح والأزمات الإنسانية تتطلبان مزيداً من الاستثمار في تعزيز النظام الصحي الذي يركّز على الوصول إلى الفئات الأشد ضعفاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعد توسيع نطاق التغطية بالخدمات الصحية الأساسية لعلاج الأمراض السارية والأمراض غير السارية واعتلالات الصحة النفسية باتباع نهج خاص بالرعاية الصحية الأولية، مع استكمالها بالحماية الاجتماعية، أمراً أساسياً لتقريب الخدمات الصحية من المجتمعات المحلية وإحراز تقدم مستدام صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي على السواء.

ولابد من تكثيف الاستجابة العالمية لغرض تسريع وتيرة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتدارك ما تبدَّد من تقدم من أجل معالجة أوجه القصور التي أخرجتنا عن المسار الصحيح (ضعف النظم الصحية، والإخفاق في الوصول إلى الفئات المتخلّفة عن الركب) والتي تأثّرت بشكل أكبر بجائحة كوفيد-١٩.

وتتناول التدخلات الرامية إلى تحقيق هذا المخرج طائفة واسعة من الأمراض السارية ذات الأولوية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، فيروس العوز المناعي البشري والتهاب الكبد الفيروسي والسل والملاريا والأمراض المنقولة جنسياً وأمراض المناطق المدارية المهملة وغيرها من الأمراض المنقولة بواسطة النواقل؛ والأمراض غير السارية، بما فيها الأمراض القلبية الوعائية وداء السكري والسرطان والأمراض التنفسية المزمنة، وأمراض العين والأذن والفم والعمى والصمم؛ وكذلك اعتلالات الصحة النفسية (بما فيها السلوك الانتحاري والاضطرابات

العصبية)؛ والاضطرابات الناجمة عن تعاطي الكحول على نحو ضار وتلك الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان؛ والإعاقة.

وينطوي العمل الرامي إلى تحقيق هذا المخرج على التعاون الوثيق في وضع الاستراتيجيات والقواعد والمعايير التقنية وغيرها من التدخلات المسندة بالبينات بشأن مكافحة الأمراض والتخلص منها مع الأعمال المنجزة من أجل تحقيق مخرجات أخرى، مثل تقديم خدمات صحية عالية الجودة ومركزة على الناس استناداً إلى استراتيجيات الرعاية الصحية الأولية (المخرج ١-١-١)؛ وتلبية الاحتياجات الصحية الخاصة بفئات معينة من السكان (المخرج ١-١-٣)؛ وتمويل الصحة (المخرج ١-٢-١)؛ ومردودية الاستراتيجيات (المخرج ١-٢-٣)؛ وتوفير القواعد والمعايير بشأن المنتجات الصحية (المخرج ١-٣-١)؛ وإتاحة المنتجات الطبية (المخرج ١-٣-٢)؛ والبحث والتطوير بشأن المنتجات الطبية (المخرج ١-٣-٤)؛ ومقاومة مضادات الميكروبات (المخرج ١-٣-٥)؛ وخطط التأهُّب والاستجابة للطوارئ (المخرجات ٢-١-٢ و٢-٢-٣ و٢-٣-٢ و٢-٣-٣)؛ والمحددات الاجتماعية للصحة (المخرج ٣-١-١)؛ وتهيئة بيئة مواتية لأماكن صحية (المخرج ٣-٣-٢)؛ وعوامل الخطر (المخرج ٣-٢-٢)؛ وتنسيق البيانات (المخرجان ٤-١-١ و١٤-١-٢)؛ والبحوث المتعلقة بالبيانات والابتكار (المخرج ٤-١-٣).

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- دعوة قادة الصحة العامة العالميين والإقليميين والوطنيين الرفيعي المستوى إلى تسريع وتيرة التوسّع والتمويل من أجل التصدي للأمراض السارية وغير السارية واعتلالات الصحة النفسية على نطاق سلسلة الرعاية، بما في ذلك استخدام منصات مثل مجموعة العشرين واجتماعات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى؛
- الانخراط في حوار سياساتي رفيع المستوى متعدد القطاعات بشأن سلسلة رعاية الاعتلالات الصحية والأمراض، في إطار شراكة قوية مع أصحاب المصلحة المعنيين بالصحة؛
- الدعوة إلى ربط العمل المتعلق بمكافحة الأمراض السارية وغير السارية بعوامل الخطر والمحددات الاجتماعية والبيئية للصحة، وإلى إيلاء المزيد من الاهتمام للمسائل الجنسانية والإنصاف وحقوق الإنسان والإعاقة، من أجل تحديد الفئات التي لا تستفيد من الخدمات أو المشاركة المجتمعية، والعقبات التي تعترض سبيلها وكيفية تذليلها؛
- تطوير وتشجيع اعتماد استراتيجيات تقنية وخطط عمل وقواعد ومعايير وابتكارات متكاملة ومترابطة ترمي إلى الوقاية من الاعتلالات الصحية والأمراض المتعددة ومكافحتها والتخلص منها على الصعيد القُطري بالشراكة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الصحة العامة؛
- الدعوة إلى ضمان الإنصاف في إتاحة الأدوية والمنتجات الصحية والتكنولوجيات، بما فيها المنتجات المساعِدة، وإدراجها في قوائم الأدوية والمنتجات الأساسية، فضلاً عن تشكيل السوق ومواصفات المنتجات المستهدفة التي تدعم الاستراتيجيات على نطاق سلسلة الرعاية والمصممة خصيصاً لفئات محددة من السكان؛
- الدعوة إلى تحسين نوعية الخدمات والمعايير الصحية للسكان الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، على نطاق سلسلة الرعاية؛

- الانخراط في العمل مع الشـــركاء العالميين والإقليميين والمبادرات الصـــحية، فضـــلاً عن المنظمات المجتمعية والمنظمات التي تقودها المجتمعات المحلية، والمجتمع المدني وســـائر الجهات الفاعلة غير الصـــحية، على تعزيز تنفيذ تدخلات معنية باعتلالات صـــحية وأمراض بعينها وتوليد الموارد للبرامج المعنية بمكافحة الاعتلالات الصحية والأمراض؛
- الدعوة إلى توفير خدمات التأهيل والتكنولوجيا المســـاعِدة والدعم الصـــحي النفســـي في إطار التغطية الصحية الشاملة.

و**ستدعم** الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- توسيع نطاق الرعاية الصحية الأولية بدمج خدمات مكافحة الأمراض السارية وغير السارية واعتلالات الصحة النفسية على نطاق سلسلة الرعاية في حزم أساسية مصمّمة حسب الطلب من الخدمات الصحية العالية الجودة، ولاسيما بالنسبة للبلدان التي تعاني من هشاشة نظمها الصحية وتلك التي ترزح تحت عبء الاعتلالات الصحية والأمراض الثقيل؛
- الاستفادة من الخبرة المكتسبة من الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ ومواصلة دمج التأهب والاستجابة في دور الرعاية الصحية الأولية والوظائف الأساسية للصحة العامة، وبالتالي تعزيز قدرة النظم الصحية على الصمود؛
- توسيع نطاق التغطية بالخدمات بحصائل ذات أثر في مجال الرعاية الصحية الأولية باستخدام مؤشرات تتبُّع خاصة بأمراض معينة، مثل ارتفاع ضغط الدم وتسلسل رعاية مرضى السكري، والاكتئاب بالنسبة لاعتلالات الصحة النفسية؛
- تنفيذ ســـياســـات المنظمة واســـتراتيجياتها التقنية وخطط عملها وقواعدها ومعاييرها وابتكاراتها العالية المردودية والمسندة بالبيّنات بغرض معالجة الاعتلالات الصحية والأمراض، مع تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالمنظور الجنساني والإنصاف والإعاقة وحقوق الإنسان، بالشراكة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الصحة العامة؛
- تعزيز خدمات الرعاية الطارئة الأساسية، بما فيها الرعاية المتصلة بالإصابات والرضوح؛
- إثبات الأثر على التغطية بالخدمات ومكافحة الاعتلالات الصـــحية والأمراض المحددة في الســـياق المحلي عن طريق تحليل البيانات واستعراضات الوضع الوبائي والنمذجة؛
- إدماج اســـتراتيجيات معنية باعتلالات صـــحية وأمراض بعينها في اســـتراتيجياتها الصـــحية الوطنية، والاســـتفادة من نقاط القوة لمواضـــيع صـــحية محددة على جميع المســـتويات (مثل المختبرات الوطنية، وسلاسل شراء السلع واللوازم الطبية، ونظم المعلومات الاستراتيجية)؛
- تكييف قواعد المنظمة ومعاييرها المتعلقة بالتغطية بخدمات مكافحة اعتلالات صحية وأمراض معينة لتسترشد بها البلدان في قراراتها المتعلقة بالتنفيذ وضمان تكاملها استناداً إلى أفضل الممارسات والتوصيات؛
- حصـول البلد على اعتراف إقليمي أو عالمي عندما يوشـك من التخلص من المرض، ومنح الاعتماد له في نهاية المطاف من خلال الإقرار بخلوه منه؛
- تقييم الخطط الوطنية للتأهب والاستجابة والخطط الاستراتيجية الوطنية وعمليات استعراض المواضيع الصحية المتعلقة بالاعتلالات الصحية والأمراض والتأهيل، ولاسيما في الأماكن التي تعاني من الهشاشة والنزاع والضعف؛

- تعزيز نظام معلومات الإدارة الصحية، بطرق منها تتبّع المرضى ومتابعتهم بكفاءة، من أجل تحسين نوعية الرعاية والمساءلة؛
- استخدام نُظم الترصُّد لتحديد الاحتياجات الصحية ورصد اتجاهات المرض وأثر التدخلات، فضلاً عن التقدُّم المُحرز في مكافحة المرض والتخلص منه واستئصاله؛
- إعداد البيانات وإجراء عمليات تقييم لعبء المرض ودراسات بشأن حالات الإصابة بالمرض المعدّة في إطار تقارير قُطرية وإقليمية وعالمية عن حالة الأمراض لغرض رصد التقدم المحرز في مكافحتها والتخلص منها واستئصالها، فضلاً عن تحديد الثغرات في البرامج ومعدلات تغطية السكان بالخدمات؛
- تعزيز عملية جمع المواضيع الروتينية وتحليلها واستخدامها لغرض تحسين الاستجابة للتدخلات الخاصة بأمراض محددة؛
- استهداف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة عن طريق التخطيط الجزئي الدقيق لمكافحة الأمراض؛
- تعزيز قدرات النظم الصحية الوطنية، المصمّمة وفقاً للاحتياجات والثغرات الخاصة بكل بلد، لغرض معالجة اعتلالات الصحة النفسية، ودمج خدمات الصحة النفسية في الرعاية الصحية الأولية؛
- تعزيز الرعاية الصحية الأولية لغرض تلبية الاحتياجات الصحية للسكان في إطار نهج متكامل (إدماج تحرّي اعتلالات صحية وأمراض محددة وتوسيع نطاقه أثناء الفحوصات الصحية)؛
- تعزيز النُظم الصحية من أجل ضمان الوقاية من الأمراض السارية وغير السارية واعتلالات الصحة النفسية وتلك الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان وتشخيصها وعلاجها وتأهيل المصابين بها على نطاق سلسلة الرعاية، باستخدام بناء القدرات المؤسسية على الصعيدين الإقليمي والوطني؛
- رصد مدى الإقبال على القواعد والمعايير في البلدان وتقييمه من أجل توضيح أثرها على الأمراض السارية وغير السارية واعتلالات الصحة النفسية.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع برامج عمل بشأن البحث والابتكار لسد الثغرات التي تتخلل القواعد والمعايير القائمة بشأن مردودية الاستراتيجيات والتدخلات القائمة على إعمال الحقوق من أجل التصدي للأمراض السارية وغير السارية واعتلالات الصحة النفسية على نطاق سلسلة الرعاية؛
- تحديث السياسات والاستراتيجيات وخرائط الطريق والأطر المعنية بالأمراض السارية وغير السارية واعتلالات الصحة النفسية، بما يتماشى مع الابتكارات التي تحسّن أداء البرامج؛
- وضع مبادئ توجيهية وقواعد ومعايير للتصدي للاعتلالات الصحية والأمراض على نطاق سلسلة الرعاية، والتي يمكن تنفيذها باتباع نهج صوب توفير الرعاية الصحية الأولية في النظم الصحية، مع تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالمنظور الجنساني والإنصاف والإعاقة وحقوق الإنسان، مثل النسخة المحدّثة من دليل تدخلات برنامج العمل لرأب الفجوة في الصحة النفسية بشأن دمج الاعتلالات النفسية والعصبية والناجمة عن تعاطي مواد الإدمان في الرعاية الصحية الأولية؛
- إعداد منصات رقمية سهلة الاستخدام من أجل بناء قدرات مقدمي الرعاية الصحية وتبادل المعارف والخبرات بين البلدان؛
- إجراء تحاليل للأوضاع بهدف الاستفادة من اللقاحات والأدوية ووسائل التشخيص وأدوات مكافحة ناقلات الأمراض استفادةً مثلى؛ وإعداد مواصفات المنتجات المستهدفة ومواصفات السياسات المستهدفة بشأن تلك المنتجات؛ والإسهام في وضع قواعد ومعايير بشأن جودة الأدوية ووسائل التشخيص والمنتجات المساعِدة ومأمونيتها ونجاعتها؛

- دعم البحوث العملية والتنفيذية وتحديد الأولويات القُطرية من أجل الاسترشاد بها في تنفيذ تدخلات مبتكرة، بما فيها التطورات الطارئة في مجال الصحة الرقمية، ومنصات التشخيص المتكاملة، والمؤشرات الحيوية والمعلوماتية، ومنصات التشخيص؛
- دعم البلدان والأقاليم في تكييف وتنفيذ الاستراتيجيات العالمية لمكافحة الأمراض والإطار العالمي للتخلص من أمراض متعددة من أجل التحوّل إلى برامج متكاملة تركز على الناس وتعمل معاً على التخلص من أمراض متعددة في آن واحد؛
- وضع إرشادات وأدوات تنفيذ يمكن ربطها بحزم الخدمات الأساسية لضمان تنفيذ التدخلات ذات الأولوية بأقصى قدر من الفعالية من خلال تقديم خدمات متمايزة والاستفادة من أفضل مبادرات المجتمع المدني لتقديم الخدمات إلى الفئات السكانية الضعيفة بما يتماشى مع الرعاية الصحية الأولية؛
- دعم البلدان والأقاليم في تكييف وتنفيذ برنامج العمل لرأب الفجوة في الصحة النفسية وخطط العمل العالمية لدمج خدمات الصحة النفسية في نموذج رعاية موجّه إلى الرعاية الصحية الأولية وحزم الرعاية الصحية الشاملة؛
- إعداد بيانات عالمية وقُطرية عن الموضوعات الصحية والاضطلاع بالترصد وإجراء عمليات تقييم لعبء المرض ودراسات بشأن حالات الإصابة بالمرض وتقارير عالمية عن حالة الأمراض لغرض رصد التقدم المحرز في مكافحة الاعتلالات الصحية والأمراض والتخلص منها واستئصالها، فضلاً عن تحديد الثغرات ومعدلات تغطية السكان بحزم متكاملة من الخدمات؛
- رصد مدى الإقبال على القواعد والمعايير في البلدان وتقييمه من أجل توضيح أثرها على الاعتلالات الصحية والأمراض.

المُخرج ١-١-٣: تمكين البلدان من تعزيز نظمها الصحية لتلبية الاحتياجات الصحية لفئات معينة من السكان والتغلب على الحواجز التي تعوق الإنصاف في جميع مراحل العمر

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان التي وضعت برامج متعددة القطاعات بشأن النماء المتكامل في مرحلة الطفولة	٢٠ (٢٠٢٣)	٤٠ (٢٠٢٥)
عدد البلدان الإضافية التي تكفّ عن اعتمادها على الدعم المقدم من التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع (تحالف اللقاحات) وزادت مخصصاتها لشراء اللقاحات مقارنةً بمخصصاتها في عام ٢٠١٩	٧ (٢٠٢٣)	٥ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي اعتمدت اختبار الكشف عن فيروس الورم الحليمي البشري لتحري الإصابة بسرطان عنق الرحم	٢٥ (٢٠٢١)	٣٦ (٢٠٢٥)

يُسهم عمل المنظمة الرامي إلى تحقيق هذا المخرج في تحسين نوعية الخدمات الصحية الأساسية وإمكانية إتاحتها عن طريق تنفيذ تدخلات تصون الصحة طوال العمر وتسهم في تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية. وفي أعقاب جائحة كوفيد-١٩، هناك بيّنات تدل على أن التقدم صوب تحقيق الغايتين ٣-١ و٣-٢ من أهداف التنمية المستدامة قد توقّف، بل وانعكس اتجاهه. إن تنشيط الرعاية الصحية الأولية بغرض تسريع وتيرة التعافي ومضاعفة معدل انخفاض وفيات الأمهات والأطفال بأربع مرات لن يتطلب زيادة معدل التغطية بما يتجاوز مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩ فحسب، بل أيضاً ضمان تحديد الفئات السكانية التي لا تحصل على الخدمات الأساسية المنقذة للأرواح والمعزّزة للصحة وتزويدها بالخدمات الأساسية العالية الجودة التي تحتاج إليها. وسيتطلب ذلك تنفيذ استراتيجيات مصمّمة خصيصاً لمعالجة محركات عدم الإنصاف. وسيكون اتباع نهج شامل لدورة الحياة حاسم الأهمية لتحقيق هذا التنشيط.

وقد ثبت أن معالجة المشكلات الصحية الرئيسية التالية أمراً صعباً.

- إن وضع حد لوفيات الأمهات والمواليد والأطفال التي يمكن تلافيها هو برنامج عمل لم يكتمل، حيث يلاقي سنوياً ما يقرب من ٠٠٠ ٢٨٧ امرأة حتفهن أثناء الحمل والولادة وتُسجَّل مليونا حالة إملاص ويموت ٢,٣ مليون مولود خلال الشهر الأول من العمر لأسباب يمكن تلافيها أساساً.
- يعد تنظيم الأسرة من التدخلات العالية المردودية لتعزيز صحة المرأة وتحسينها، بيد أنه لا تلبى سنوياً احتياجات ٢١٤ مليون امرأة من خدمات تنظيمها؛ ومن شأن تلبية هذه الاحتياجات أن تنقذ أرواح ٠٠٠ ٧٧ امرأة من الموت أثناء الحمل أو الولادة، وبالتالي خفض وفيات المواليد والرُضع التي يمكن تلافيها.
- ارتفع عدد الأطفال غير الحاصلين على التطعيم الكامل من ١٩ إلى ٢٥ مليون طفل خلال الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١. ولم يحصل ١٨ مليون من هؤلاء الأطفال على أي جرعة من اللقاح، مما يمثل زيادة بنسبة ٤٠٪ مقارنةً بعام ٢٠١٩. وقد يتسنى إنقاذ أرواح ١,٥ مليون طفل سنوياً إذا ما أدخلت تحسينات على نطاق التغطية العالمية بالتمنيع.
- تواجه الكثير من النظم الصحية في أنحاء العالم بأسره مشقة في تلبية احتياجات المسنين الصحية المعقدة، ولكن نسبة سكان العالم الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاماً أو أكثر ستتضاعف تقريباً في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٥٠. يُقدَّم الجزء الأكبر من الرعاية في شكل رعاية غير رسمية.
- حددت الاستراتيجية العالمية لتسريع وتيرة التخلص من سرطان عنق الرحم بوصفه مشكلة من مشاكل الصحة العامة أهدافاً لعام ٢٠٣٠ تتمثل في التصدي للوفيات الناجمة عن سرطان عنق الرحم البالغ عددها ٠٠٠ ٣٤٢ حالة سنوياً.

وينطوي العمل الرامي إلى تحقيق هذا المخرج على التعاون الوثيق المقترن بتقديم خدمات صحية عالية الجودة تركز على الناس (المخرج ١-١-١)، وضمان الحفاظ على الخدمات والنُظم الصحية الأساسية وتعزيزها في الأماكن المتضرّرة من النزاع والتي تعاني من الهشاشة (المخرج ٢-٣-٣)، ومعالجة المحددات الاجتماعية للصحة في جميع مراحل العمر، مثل الأسباب المباشرة وغير المباشرة للوفيات بين النساء والأطفال بسبب فقر الدم وقلة التغذية والوفيات بين المراهقين من جراء الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق والانتحار والعنف بين الأفراد (المخرج ٣-١-١)، ومعالجة المحددات البيئية للصحة (المخرج ٣-٣-١)، وتهيئة بيئة مواتية لأماكن صحية (المخرج ٣-٣-٢). وينطوي النهج الشامل لدورة الحياة على المشاركة المتعددة القطاعات (المخرج ٣-٢-٢) وتعزيز القدرات في مجال البيانات والابتكار، بما في ذلك بحوث التنفيذ الرامية إلى تحديد منصات مبتكرة لتقديم الخدمات تتجاوز نطاق السكان المستهدفين عادةً (المخرجات ٤-١-١ و٤-١-٢ و٤-١-٣).

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- دعم الدعوة على الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري إلى إعادة الاستثمار في نهج الرعاية الصحية الأولية لتوفير الخدمات الأساسية العالية الجودة للفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما تلك التي لا تحصل عليها إطلاقاً، في سياق انخفاض التمويل للصحة؛
- الاستناد إلى برنامج عمل القدرة على الصمود والتأهب من أجل تعزيز قدرة النظم الصحية على تقديم خدمات أساسية عالية الجودة طوال العمر.

و**ستدعم** الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- توسيع نطاق الرعاية الصحية الأولية فيما يتعلق بالصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتمنيع، وشلل الأطفال (وبرامج الانتقال في مجال شلل الأطفال) وسائر التدخلات ذات الصلة ضمن حزم أساسية من الخدمات الصحية العالية الجودة؛
- دمج الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتمنيع، وشلل الأطفال (وبرامج الانتقال في مجال شلل الأطفال) وسائر استراتيجيات التدخل ذات الصلة في الاستراتيجيات الصحية الوطنية؛
- دمج الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتمنيع وسائر التدخلات ذات الصلة على جميع المستويات (بما في ذلك المختبرات والأدوية وسلاسل الإمداد والرصد ونُظم المعلومات)؛
- التركيز بشكل مقصود على المجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة في السياسات وعمليات التخطيط والتنفيذ على الصعيد القُطري والحفاظ عل هذا التركيز من أجل ضمان إتاحة الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الأساسية العالية الجودة، بما فيها خدمات الصحة العامة؛
- تفعيل التعاون المتعدد القطاعات في إطار نهج الرعاية الصحية الأولية.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع قواعد ومعايير وإرشادات بشأن الوقاية من الأسباب المباشرة لوفيات الأمهات، وخصوصاً تعرضّهن للنزيف والارتعاج ومضاعفات المخاض، والوقاية من العقم وعلاجه، واستخدام التكنولوجيات الرقمية لتحسين الحصائل الصحية المحققة للأمهات والمواليد؛
- وضع إطار يشمل دورة الحياة كاملةً لتعزيز الترابط بين نصفي الحياة الأول والثاني وبناء القدرات الذاتية للأشخاص وتحسين قدراتهم الوظيفية مدى الحياة؛
- تحديث المبادئ التوجيهية بشأن تنظيم الأسرة على أساس البيّنات المستجدة؛
- وضع إرشادات بشأن إعداد القوى العاملة والموارد البشرية اللازمة في مجال الصحة للنهوض بصحة المرأة والطفل والمراهق؛
- وضع إطار بشأن إعادة تصميم البرامج المعنية بصحة الأطفال والمراهقين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي لا تدعو إلى الحرص على إبقاء جميع الأطفال والمراهقين على قيد الحياة، بل إلى تنعمهم بالرخاء أيضاً؛
- وضع قواعد ومعايير بشأن اتباع نهج قائم على إعمال حقوق الإنسان في تزويد المراهقين بالرعاية الصحية، بحيث توضح أهمية إشراكهم في رعاية أنفسهم تحديداً وتسلم بطابع التعقيد المتزايد لاحتياجاتهم من الرعاية الصحية فيما يتعلق بكامل مجالات الصحة النفسية واضطرابات تعاطي مواد الإدمان ومكافحة الأمراض السارية والأمراض غير السارية وصون الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ومنع العنف؛
- تحديث أدوات إعداد البرامج لوضع خطط بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق ونمائهم وتنفيذها ورصدها، مع مراعاة أحدث البينات والمبادئ التوجيهية والاستراتيجيات الجديدة، مثل الإطار المعني برعاية التنشئة تحقيقاً للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة والإرشادات المتعلقة بتسريع وتيرة العمل العالمي من أجل صحة المراهقين)؛

- وضع مبادئ توجيهية جديدة بشأن التمنيع، بما في ذلك ما يتعلق بالترصد؛ وبشأن استحداث لقاحات جديدة واعتمادها وجدولة مواعيد إعطائها وزيادة إتاحتها والاستفادة منها؛ وبشأن استراتيجيات توليد الطلبات على التطعيم وتلبيتها باستمرار ورفع معدلات تقبُّلها؛
- الإبلاغ عن تحقيق المعالم البارزة الواردة في الرؤية والاستراتيجية العالميتين للتمنيع (٢٠٢١–٢٠٣٠) وإعداد تقديرات سنوية عن معدلات التغطية بالتطعيم أو العلاج واللقاحات أو العلاجات والاستثمارات الموظفة وعن وفيات الأمهات والمواليد وحالات الإملاص ووفيات الأطفال، وذلك بالاستفادة من بيانات مصنفة غير تلك المصنفة بحسب الجنس والعمر؛
- تنفيذ برامج عمل بشأن البحوث المتعلقة بتحسين البرامج المعنية بصون الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والمراهق والطفل وتجريب اللقاحات الجديدة ووضع مواصفات المنتجات المستهدفة؛
- وضع إرشادات بشأن تنفيذ تدخلات مسندة بالبيّنات لتزويد الراشدين الأكبر سناً بالرعاية والدعم ممّن يعانون من تدهور قدراتهم البدنية والعقلية الأساسية وقدراتهم الوظيفية وما يرتبط بها من اعتلالات صحية، مثل الخرف ونقص التغذية والآلام المزمنة، فضلاً عن توفير مجموعات الرعاية الطويلة الأمد، وذلك من أجل ضمان تزويدهم برعاية ودعم اجتماعيين يمكنانهم من عيش حياة كريمة وهادفة في خريف عمرهم؛
- إعداد منتجات مستمدة من البيانات مثل إطار لرصد سلسلة خدمات رعاية الأم والوليد والطفل والمراهق، وتقارير عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق (٢٠١٦–٢٠٣٠) والاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الشيخوخة والصحة والتقرير العالمي عن العيوب الخلقية والاستراتيجية العالمية لتسريع وتيرة التخلص من سرطان عنق الرحم بوصفه مشكلة من مشاكل الصحة العامة.

المُخرج ١–١–٤: تعزيز قدرات البلدان في حوكمة الشؤون الصحية لتحسين الشفافية والمساءلة والقدرة على الاستجابة وتمكين المجتمعات المحلية

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان التي لديها سياسة/ استراتيجية/ خطة وطنية شاملة صادرة عن قطاع الصحة وتشمل أهدافاً وغايات محدَّثة في غضون السنوات الخمس الماضية	١٣٥ (٢٠٢٢)	١٥٩ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي رصدت التقدم المحرز في تنفيذ سياساتها/ استراتيجياتها/ خططها الصحية الوطنية خلال الثنائية	٠ (٢٠٢٣)	١١٠ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي تطبق عملية تحاور مجتمعي شامل لوضع السياسات الصحية	٧٠ (٢٠٢٢)	٨٦ (٢٠٢٥)

تنطوي حوكمة شؤون النظم الصحية على الإشراف والقيادة. وتضع أمانة المنظمة قواعد ومعايير لدعم قدرات البلدان وتعزيزها في مختلف السياقات السياسية. وتدعم المنظمة الدول الأعضاء في وضع الأطر القانونية والسياساتية اللازمة، وتسدي المشورة بشأن الإدارة العامة والأداء المؤسسي، وتيسّر النُهج التي تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره (بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني)، وتدعم العمل المتعلق بالرقابة على المساءلة وإعمال الحق في الصحة.

ويشمل العمل الرامي إلى تحقيق هذا المُخرج الأعمال التي تضطلع بها الأمانة بشأن الأمن الصحي والحوكمة وعقد اجتماع لمجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة من خلال مجموعة من الشبكات – بما فيها الشبكة

التعاونية لحوكمة شؤون النُظم الصحية، وشبكة الربط القُطري للقطاع الخاص في مجال الصحة، والشبكة العالمية المعنية بمكافحة الفساد وبالشفافية والمساءلة، وشبكة المشاركة الاجتماعية – التي تسعى إلى النهوض بالحوكمة من خلال إعادة توجيه النظم الصحية صوب التغطية الصحية الشاملة باتباع نهج الرعاية الصحية الأولية، مع تعزيز الإنصاف والرفاه في الوقت نفسه.

وقد أبرزت جائحة كوفيد-١٩ – والاستجابات المتباينة لها – أهمية الآليات الشاملة للجميع والتشاركية في كسب ثقة المجتمع المحلي والاستجابة لمطالبه وتوليه لزمام الأمور وتمكينه، والتي لا يُستغنى عنها لبلوغ غايات المليارات الثلاثة المحددة في برنامج العمل العام الثالث عشر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وينطوي العمل الرامي إلى تحقيق هذا المخرج على توثيق عرى التعاون بشأن تقديم خدمات صحية استناداً إلى استراتيجيات الرعاية الصحية الأولية (المخرج ١-١-١)، ووضع استراتيجية التمويل (المخرج ١-٢-١)، والقوى العاملة الصحية (المخرج ١-١-٥)، وتعزيز القدرات الخاصة بالتأهب للطوارئ (المخرج ٢-١-٢)، وتحقيق التآزر مع جوانب العمل بشأن المحددات الاجتماعية للصحة (المخرج ٣-١-١)، ومعالجة المحددات البيئية (المخرج ٣-٣-١)، وتهيئة بيئة مواتية لأماكن صحية (المخرج ٣-٣-٢)، فضلاً عن جوانب الحوكمة المتعلقة بجميع المخرجات التي تسهم في تحقيق غايات المليارات الثلاثة، والتركيز على اعتبارات الإنصاف والمسائل الجنسانية وحقوق الإنسان (المخرج ٤-٢-٦).

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- دعم الدول الأعضاء في العمل كجهات مشرفة على النظام الصحي، باستخدام الحوكمة لإعادة توجيه النُظم الصحية صوب تغطية صحية شاملة ترتكز على نهج الرعاية الصحية الأولية؛
- نشر قيم المنظمة ومبادئها الإرشادية بشأن حوكمة شؤون النظم الصحية من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتعزيز صحة السكان وتحقيق الأمن الصحي؛
- الدعوة إلى إصلاح قطاع الصحة وإحداث تحولاّت فيه من خلال وضع خطط واستراتيجيات شاملة وأكثر تكاملاً بشأن التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي، فضلاً عن ترتيبات قانونية ومؤسسية، بالاقتران مع الاضطلاع برقابة فعّالة وإقامة التحالفات والتنظيم وإيلاء الاهتمام لتصميم النُظم؛
- تعزيز العمل الجماعي وتحسين الشفافية والمساءلة وتقليل مخاطر الفساد؛
- دعم اتباع نُهُج تشاركية مراعية للمنظور الجنساني وموجهة صوب تحقيق الإنصاف وقائمة على إعمال حقوق الإنسان ضماناً لعدم ترك أحد خلف الركب؛
- الاستفادة من عملية توليد المعارف بشأن الحوكمة من أجل تحسين أداء النظام الصحي؛
- إقامة الشراكات مع الشبكة التعاونية لحوكمة شؤون النُظم الصحية، وشبكة الربط القُطري للقطاع الخاص في مجال الصحة، والشبكة العالمية المعنية بمكافحة الفساد وبالشفافية والمساءلة، وشبكة المشاركة الاجتماعية، وبناء الشراكات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين (البلدان والكيانات الشريكة والمتعددة الأطراف وأعضاء البرلمان والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص)؛

- بناء الالتزام السياسي على الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري من خلال تيسير المشاورات بشأن الأولويات بحيث يتسنى للدول الأعضاء المضي قُدماً صوب إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الاجتماعية في عمليات اتخاذ القرار في مجال الصحة؛
- صياغة برنامج عمل سياسات حوكمة شؤون الصحة على الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري.

و**ستدعم** الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- تعزيز حوكمة شؤون قطاع الصحة وتدعيم القدرات والمهارات القيادية على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي بهدف إعادة توجيه النظم الصحية بحيث تقوم على الرعاية الصحية الأولية والوظائف الأساسية للصحة العامة من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي؛
- استعراض وتحديث السياسات والاستراتيجيات الصحية الوطنية الشاملة التي تراعي المنظور الجنساني وتعزّز جوانب الإنصاف وتقوم على أساس إعمال حقوق الإنسان من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي؛
- تعزيز عمليات تقييم أداء النُظم الصحية لاتخاذ اتخاذ قرارات مسندة بالبيّنات بهدف إعادة توجيه نظمها الصحية صوب تحسين صحة السكان، ونهج يركز على الناس، والإنصاف، والرفاه؛
- إدارة الحوار بشأن السياسات مع الاستفادة من منصات التنسيق المتعددة الجهات صاحبة المصلحة القائمة في قطاع الصحة على المستوى القُطري وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية أو إنشاء منصات جديدة من هذا القبيل من أجل تحسين الاتساق والمواءمة بين الاستراتيجيات المحددة للجهات صاحبة المصلحة و/ أو مسارات التمويل والاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية للصحة (باتباع مبادئ نهج "خطة واحدة، وميزانية واحدة، وعملية رصد وتقييم واحدة)؛
- دعم البلدان الهشة والضعيفة والمتضررة من النزاعات في تفعيل النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في إطار التخطيط للتعافي من جائحة كوفيد-١٩؛
- تقييم التقدُّم المُحرز في إتاحة الخدمات والثغرات التي تتخللها، مع التركيز على الاحتياجات غير الملبّاة والحواجز الصحية التي تعترض سبيل الفئات السكانية الضعيفة من أجل إجراء حوارات بشأن السياسات مع الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية بغرض تحديد خيارات السياسات الكفيلة بوضع نُظم صحية قادرة على الصمود وإحراز تقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛
- المشاركة مع جمعيات الصحة الوطنية وشبكات أعضاء البرلمان وفئات المجتمع المدني والقطاع الخاص وإقامة حوار مجتمعي لاتخاذ إجراءات بشأن المنافع الصحية المشتركة (مثل صياغة السياسات وتحليلها؛ وتنسيق شؤون قطاع الصحة؛ ودمج المعلومات والتحليلات والاتصالات الصحية الاستراتيجية؛ واللوائح والتشريعات؛ والصكوك المالية؛ وتزويد السكان بالخدمات)؛
- اتخاذ ترتيبات مؤسسية تناسب الغرض المعدة لأجله في قطاع الصحة وصون تلك الترتيبات على الصعيدين الوطني ودون الوطني تعزيزاً لحوكمة شؤون النظم الصحية المختلطة ودمج حوكمة الشؤون الصحية الوطنية ودون الوطنية والمحلية؛
- دعم الدول الأعضاء في وضع سياسات عامة شاملة وأُطر مؤسسية وتنظيمية للعمل مع القطاع الخاص من أجل إدارة مساهمة القطاع الخاص في النظم الصحية تمشياً مع الأولويات الصحية الوطنية، فضلاً عن إنشاء وصون منصة لدعم البلدان في الحصول على الموارد والأدوات والإرشادات اللازمة لتعزيز الحوكمة وضمان فعالية السياسة العامة بشأن القطاع الخاص في مجال الصحة؛

- الانخراط في العمل مع السكان والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولاسيما الفئات السكانية الضعيفة والمهمّشة، في صياغة سياسات الصحة العامة وتحليلها وتنسيقها وتنفيذها والإشراف عليها وتنظيمها على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛
- اتخاذ ترتيبات مؤسسية وتحسينها بشأن المشاركة الاجتماعية في صنع القرارات المتعلقة بالصحة من أجل رفع مستوى الشفافية والمساءلة والاستجابة لتوقعات الجمهور على الصعيدين الوطني ودون الوطني والصعيد المحلي؛
- وضع قوانين صحية وترتيبات تنظيمية وبرامج تشمل جميع الجهات صاحبة المصلحة في قطاع الصحة، بما فيها العاملة منها في القطاعين العام والخاص، بحيث تكون راسخة في نُهُج إعمال حقوق الإنسان ومتسقة مع أهداف التنمية المستدامة؛
- الانخراط في شبكات ومنصات حوكمة شؤون النظم الصحية من أجل التعاون في حوكمتها عملياً؛
- رفع مستوى مساءلة النظم الصحية وتقليل مخاطر الفساد عن طريق تعزيز الترتيبات المؤسسية واللوائح الداعمة.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع قواعد ومعايير تدعم تعزيز عمل المؤسسات الصحية كيما تتمكن من زيادة فعالية حوكمتها فيما يخص تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛
- وضع نموذج للنضج وإرشادات لدعم الحكومات في بناء قدرات الحوكمة وإمكاناتها لممارسة الإشراف الفعّال على النُظم الصحية التعددية؛
- إعداد سلسلة من الورقات لغرض ربط وظائف النظم الصحية بأبعاد الأداء من أجل تعزيز صحة السكان، والتركيز على الناس، والحماية المالية، والكفاءة، والإنصاف؛
- إعداد البيّنات ورصد أطر التقييم المتعلقة بأداء وظيفة حوكمة شؤون النظم الصحية؛
- وضع إرشادات بشأن المشاركة مع أعضاء البرلمان من أجل تسريع وتيرة التقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛
- إعداد أداة لتقييم قانون النظام الصحي وتجريبها؛
- وضع إرشادات بشأن معلومات النُظم الصحية والبيانات اللازمة لحوكمة شؤون النظم الصحية؛
- تحديث عملية إعداد الموارد اللازمة لدورة وضع خطط البلدان ومواصلة إعدادها، والتي تلقي نظرة عامة على الخطط الوطنية لكل بلد على حدة ودورات البرامج والمشاريع الصحية والمعلومات المتعلقة بإشراك الجهات المانحة وتزويد الدول الأعضاء بالدعم التقني؛
- تحديث عملية إعداد قاعدة البيانات المتصورة بين جهة وأخرى فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية، وموصلة إعدادها بوصفها دليلاً على مقدار المعونة المقدمة لقطاع الصحة واتجاهات تقديمها والأغراض المتوخاة منها، وذلك على ضوء مقدار المعونة الإنمائية إجمالاً وأولويات كبرى الجهات المانحة والسياقات المحددة السائدة في البلدان؛
- وضع إرشادات بشأن كيفية التصدي لفساد النظم الصحية باتباع نهج للصحة العامة يركّز على جهود تعزيز النظم الصحية من أجل رفع مستوى المساءلة والشفافية.

المُخرج ١-١-٥: تمكين البلدان من تعزيز قواها العاملة في مجالي الصحة والرعاية

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان التي تنفذ حسابات القوى العاملة الصحية الوطنية: البيانات التي تبلّغ عنها الدول الأعضاء بواسطة منصة حسابات القوى العاملة الصحية الوطنية	١٨٠ (٢٠٢٣)	١٨٥ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي تبلّغ عن العاملين الصحيين المهاجرين (حسب مقياس العاملين الصحيين المولودين في الخارج/ المدربين في الخارج): البيانات التي تبلّغ عنها الدول الأعضاء بواسطة منصة حسابات القوى العاملة الصحية الوطنية و/ أو مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي	١٤٥ (٢٠٢٣)	١٥٥ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي تبلّغ عن إعداد العاملين الصحيين (بصفة رئيسية عدد خريجي كليات طب الأسنان والطب والقبالة والتمريض والصيدلة): البيانات التي تبلّغ عنها الدول الأعضاء بواسطة منصة حسابات القوى العاملة الصحية الوطنية	١٣٠ (٢٠٢٣)	١٤٠ (٢٠٢٥)

لقد أظهرت جائحة كوفيد-١٩ بوضوح مدى الأهمية الحاسمة التي يكتسيها العاملون في مجالي الصحة والرعاية بالنسبة للنُظم الصحية في تقديم الخدمات الصحية والاستجابة للطوارئ. وأظهرت الجائحة أيضاً التحديات التي يواجهها العاملون الصحيون، كما بلغ الأثر الضار على صحتهم النفسية والبدنية مستويات قياسية على الصعيد العالمي.

ويتطلب كل من التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي استثمارات في النظام الصحي الوطني لتقديم الخدمات الصحية وإنجاز الوظائف الأساسية للصحة العامة، وهو عمل يُنجز بأقصى قدر من الفعالية من خلال نهج للرعاية الصحية الأولية. ويتوقف تحقيق هذين الهدفين على توريد أعداد كافية من العاملين في مجالي الصحة والرعاية من ذوي الكفاءة والمنظمين والمتمتعين بالمهارات اللازمة على مستوى المرافق الصحية وخدمات التوعية والمجتمع المحلي، ممّن ينبغي توزيعهم على قدم المساواة وتزويدهم بما يلزم من دعم، بما في ذلك في إطار العمل الجماعي، وتمكينهم من التمتع بظروف عمل لائقة. وتحقيقاً لذلك، من الأهمية بمكان ضمان أن تكون المجموعة المتنوعة من المهنيين التي تشكّل القوى العاملة في مجال الصحة العامة – المستمدة من قطاع الصحة وغيره من القطاعات – متأهبة وجاهزة كما ينبغي للاستجابة للطوارئ عند حدوثها.

ويتوقف نجاح جهود الأمانة الرامية إلى إحراز تقدم في هذا المُخرج على اعتماد الدول الأعضاء استراتيجيات تراعي متطلبات سوق العمل الصحي، بما في ذلك تثقيف القوى العاملة وتدريبها وعمالتها؛ واستقطابها وتوظيفها واستبقائها في المناطق الريفية والنائية والتي تعاني من نقص الخدمات؛ وتنقّلها وهجرتها؛ ووسائل حماية العاملين وأدائهم، بهدف معالجة مشاكل القوى العاملة الموجودة سابقاً والتي تفاقمت بفعل جائحة كوفيد-١٩. ويمكن أن يؤدي فهم ملامح القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية، بما فيها أعدادها وتكوينها وتوزيعها، إلى طرح رؤى ثاقبة بشأن الاحتياجات من هذه القوى والخيارات المتاحة لتعزيزها. ونظرا لأن النساء يمثّلن ٦٧٪ من القوى العاملة الصحية العالمية في عام ٢٠٢٠، فإن فهم أسباب تأنيث القوى العاملة على المستويين القُطري والإقليمي وارتباطه بالفجوات الجنسانية وفجوات الأجور بين الجنسين في سوق العمل، أمر مهم للصحة والنمو الاقتصادي والمساواة بين الجنسين. وتُتاح في بوابة بيانات حسابات المنظمة بشأن القوى العاملة الصحية الوطنية مؤشرات أساسية تدعم السياسات المتعلقة بالقوى العاملة الصحية وتخطيط شؤونها والاستثمار فيها.

وسيكون لتطوّر قدرة أكاديمية منظمة الصحة العالمية دور حاسم في تعزيز نهج المنظمة إزاء التعلّم وبناء القدرات، من خلال استهداف زيادة إتاحة مواد المنظمة التعليمية القائمة على الكفاءة مع اتباع نُهج موحدة إزاء الجودة وترشيد استخدام الموارد.

وستواصل الأمانة تعزيز برامجها الرامية إلى دعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بتعبئة الاستثمار المحلي والدولي، حسب الاقتضاء، بغية معالجة حالات النقص في القوى العاملة وسوء توزيعها، ولاسيما فيما يخص الاستثمارات التي تتيح تسريع وتيرة تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية بنجاح. ويتطلب ذلك توثيق عرى التعاون مع المُخرجات ١-١-١ و١-١-٢ و١-١-٣ و١-٣-٢ و٢-١-٣ و٢-٣-٢ و٢-٣-٣).

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- الدعوة إلى تعزيز القدرات في جميع الدول الأعضاء في المنظمة كي يتسنى لقوة عاملة متعددة التخصصات الاضطلاع بالوظائف الأساسية للصحة العامة، بما فيها التأهب للطوارئ والاستجابة لها؛
- تعزيز مجموعات الممارسين والشبكات في أوساط جميع مهنيي الصحة والرعاية المشاركين في تقديم الخدمات الصحية والاضطلاع بوظائف الصحة العامة. ويشمل ذلك تطوّر العمل مع المهنيين الممثَّلين في التحالف العالمي للمهن الصحية، والمجتمع العالمي لممارسة التمريض والقبالة، والعمل الذي أقرّته مجموعة العشرين مع رابطات ومؤسسات ومدارس الصحة العامة.

و**ستدعم** الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وخطط استثمار محدّثة بشأن القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية بغرض معالجة الاختناقات في القوى العاملة الصحية وحالات عدم كفاءتها بناءً على السياق الوطني، والنماذج الوطنية لإصلاح الرعاية، والحزم الأساسية للخدمات الصحية، والوظائف الأساسية للصحة العامة. ويلزم أن تسترشد هذه الاستراتيجيات والسياسات والخطط ببيانات وتحليلات سوق العمل الصحّي، وبالحوار المتعدد القطاعات والمتعدد الجهات صاحبة المصلحة؛
- حشد الشراكات والتمويل الكافي من المصادر المحلية ومن تبرعات الجهات المانحة على السواء من أجل دعم التكاليف المتكررة للإمداد بالعاملين الصحيين الأكفاء والمهرة والمحفَّزين وتوظيفهم ونشرهم وحمايتهم واستبقائهم. وفي البلدان التي تعاني من نقص حاد في القوى العاملة الصحية، ينبغي حشد المؤسسات المالية الدولية لدعم الاستثمارات في البنى التحتية/ رأس المال اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية وتهيئة بيئة آمنة ومواتية لتقديم خدمات عالية الجودة في مجال الرعاية الصحية الأولية للجميع؛
- ضمان توفير عمل آمن ولائق للعاملين في مجالي الصحة والرعاية، بما في ذلك الدخل والعمل الآمنان، وظروف العمل المثلى، وتكافؤ الفرص، والحماية المهنية والاجتماعية، وحماية حقوق العمل، فضلاً عن منع العنف ضد العاملين في مجالي الصحة والرعاية والتحرش بهم جنسياً؛
- إعادة توجيه نماذج القوى العاملة والمهن والأفرقة المعنية بالتنفيذ (فيما يخص التصنيف المناسب وتوليفة المهارات والأدوار ونطاقات الممارسة مثلاً) وإصلاحها من أجل تقديم الحزم الأساسية للخدمات الصحية والاضطلاع بالوظائف الأساسية للصحة العامة بفعالية وكفاءة. إعادة تنظيم نطاقات الممارسة، عند الاقتضاء، بهدف توسيع نطاق إتاحة الخدمات الحاسمة الأهمية وتحسين تقديم الرعاية الأولية؛
- تعزيز التعليم والتدريب والكفاءات والتعلّم مدى الحياة ومواءمتها بهدف إعداد المهارات اللازمة لتقديم خدمات متكاملة ومركّزة على الناس في مجالي الصحة والرعاية، بما في ذلك الاضطلاع بالوظائف الأساسية للصحة العامة على أساس نهج الرعاية الصحية الأولية؛

- تعزيز عملية جمع بيانات القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية وتحليلها والإبلاغ عنها، من خلال حسابات القوى العاملة الصحية الوطنية، بما فيها البيانات المصنّفة؛
- تحسين إتاحة القوى العاملة وتوزيعها في إطار استراتيجيات مناسبة (اللوائح، والحوافز المالية وغير المالية، والتعليم، والبنية التحتية مثلاً) من أجل توظيف العاملين الصحيين ونشرهم في المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها والتي تعاني من نقص الخدمات؛
- تعزيز وظائف الحوكمة وقدرة السلطات الوطنية التنظيمية على تنظيم التعليم والممارسة المهنيين الصحيين بشكل مناسب، بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص؛
- دعم إدارة تنقل العاملين الصحيين على الصعيد الدولي، بوسائل منها التعاون الثنائي والإقليمي، فضلاً عن الإبلاغ عن تنفيذ مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي؛
- تكوين كتلة حرجة من قيادات القوى العاملة والقدرات المؤسسية بشأن سياسة القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية وتخطيطها وإدارتها وتنميتها، فضلاً عن وظائفها ونظمها ذات الصلة.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- توفير إرشادات استراتيجية وتشغيلية بشأن وضع وتنفيذ استراتيجيات معنية بالقوى العاملة للتصدي للعقبات التي يواجهها النظام الصحي وحماية القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية واستقطابها واستبقائها في سبيل توفير التغطية الصحية الشاملة.

الحصيلة ١-٢: تخفيض عدد الأشخاص الذين يواجهون صعوبات مالية

المُخرج ١-٢-١: تمكين البلدان من وضع استراتيجيات وتنفيذ إصلاحات منصفة للتمويل في مجال الصحة وتنفيذها لصون التقدم المحرز من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان التي تحصل على الدعم ولديها بيّنات تثبت ما تحرزه من تقدم في ترتيباتها المتعلقة بالتمويل في مجال الصحة	٠ (٢٠٢٣)	٥٠ (٢٠٢٥)

إن الآثار السلبية لجائحة كوفيد-١٩ على التقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة متعددة، وهي مباشرة وغير مباشرة على السواء: انخفاض النمو الاقتصادي، وتزايد فقر الأسر والفوارق بينها، وتدهور الوضع المالي للميزانيات الحكومية. ولكل هذه العوامل آثار سلبية على مستويات التغطية بالخدمات وإنصافها والحماية المالية على السواء. وفي هذا السياق، باتت الرسائل الأساسية للمنظمة بشأن تمويل الصحة في سبيل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، والمدعومة بتركيزٍ أكبر على التدابير الرامية إلى حماية الفئات الضعيفة، أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وتواصل الأمانة دعم البلدان في وضع ترتيبات تمويل صحي قوية وقابلة للتكيّف وأكثر تماسكاً، وبالتالي قادرة على الصمود، والتي تُعدُّ ضرورية للتخفيف من وطأة الانتكاسات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ وتعزيز الأمن الصحي وتسريع وتيرة التقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول نهاية عام ٢٠٢٥. وتدعم الأمانة البلدان وتتولى قيادة برنامج العمل العالمي من خلال شراكات دولية، مسترشدةً بمجموعة من المنتجات التقنية

تركّز على تحليل ترتيبات تمويل الصحة على الصعيد القُطري، إلى جانب إرشادات مصمّمة حسب الطلب، من أجل تحسين نوعية الاستجابة للجائحة، وضمان تقديم الخدمات الصحية الأساسية على نحو أفضل، والحد من الحواجز المالية التي تعترض سبيل الأشخاص الذين يلتمسون الرعاية، وتعزيز الحماية المالية.

وتسهم هذه المشاركة في تعزيز النظم الصحية وتقديم الخدمات (المخرجات ١-١-١ و١-١-٢ و١-١-٣) وتتماشى مع العمل المتعلق بالحوكمة والاستراتيجيات الصحية الوطنية (المخرج ١-١-٤) والقوى العاملة الصحية (المخرج ١-١-٥)، ومع عمل الأمانة بشأن كوفيد-١٩ من خلال التعاون مع المخرجات ٢-١-٢ و٢-٢-٢ و٢-٣-٣)؛ وأخيراً، يرتبط دعم التعاون بين السلطات الصحية والمالية، فضلاً عن منافع الصحة المشتركة، بالتدابير المالية المتخذة للتصدي لعوامل الخطر الصحية، والتي هي من بين الأعمال الرئيسية للمخرجات ٣-١-١ و٣-٢-١ و٣-٢-٢ و٣-٣-١.

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- تكثيف نشر "الخصائص المرغوبة" للمنظمة في ميدان تمويل الصحة من أجل إحراز تقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأولويات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين – البلدان والشركاء الدوليون والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني – بغية صياغة برنامج عمل السياسات على الصعيدين العالمي والإقليمي في نهاية المطاف، من خلال خطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع، والشبكة العالمية لتمويل الصحة وحماية الصحة الاجتماعية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا مثلاً.

و**ستدعم** الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- استخدام مصفوفة التقدم في مجال تمويل الصحة لتحديد السياسات الرئيسية وخطوات التنفيذ باعتبارها إسهامات في استراتيجيات الإصلاح من أجل تسريع وتيرة التقدُّم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتيسير تتبّع التقدُّم المُحرز في عملية التنفيذ، وذلك في إطار الرصد السنوي مثلاً؛
- تطبيق تشخيصات أكثر تعمُّقاً، عند الاقتضاء، لإعداد إرشادات مفصلة بشأن مسائل محددة، مثل الشراء الاستراتيجي والآثار المترتبة على التكنولوجيات الرقمية واستخدامها في تمويل الصحة، واستخدام تحليل الحماية المالية لدعم تصميم سياسات في مجال التغطية الوقائية من أجل التصدي للصعوبات المالية؛
- دعم التنفيذ العملي للسياسات بتحليل تحديات الاقتصاد السياسي التي تعترض الإصلاحات؛
- استكمال ما ورد آنفاً بتوصيات تقضي بإدخال تعديلات على الإدارة المالية العامة بهدف المحافظة على الفوائد الناجمة عن عمليات إصلاح تمويل الصحة؛ ويشمل ذلك صياغة ميزانيات صحية تركز على الأداء أو النتائج؛
- دمج خدمات الصحة العامة وبرامجها في الاستراتيجيات الوطنية لتمويل الصحة، إلى جانب الخطط الرامية إلى تعزيز التغطية المستدامة من أجل التصدي للتقلبات في التمويل الخارجي وتحولاته؛
- تصميم سياسات مالية مناصرة للصحة والفقراء، تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً؛
- تعزيز القدرات في مجال تمويل الصحة من خلال برامج التعلُّم الإلكتروني وبرامج التدريب وجهاً لوجه وعمليات تبادل المعارف والجولات الدراسية الموجّهة وأنشطة التعلُّم من الأقران.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- تحسين مصفوفة التقدم في مجال تمويل الصحة بهدف إجراء تقييم آني للتقدم المحرز في عمليات إصلاح تمويل الصحة من أجل دعم تحقيق الأمن الصحي والتغطية الصحية الشاملة؛ تجميع العِبر وتحسين الإرشادات العالمية المتعلقة بإعداد السياسات الوطنية لتمويل الصحة وتنفيذها من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي، بما في ذلك في السياقات اللامركزية سياسياً؛
- وضع إرشادات لتمكين السلطات الصحية من المشاركة بمزيد من الفعالية مع نظيراتها في وزارات المالية في المسائل المتعلقة بحيز ميزانية الصحة وإدارة الشؤون المالية العامة من أجل التمكين من رفع مستويات الاستفادة من التمويل المرصود للصحة من الميزانية وزيادة فعالية الاستفادة منه على حد سواء، والعمل عن كثب مع الموظفين المعنيين في المؤسسات المالية الدولية؛
- إعداد إرشادات مسندة بالبيّنات وما يتصل بها من دورات تدريب ومساعدة تقنية بشأن تمويل وظائف الصحة العامة المرتكزة على السكان (المنافع المشتركة في مجال الصحة) والكفاءة الشاملة لعدة برامج، بوصفهما من السمات المتكاملة لاستراتيجيات استتباب الأمن الصحي وصون التقدم المحرز صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛
- إعداد إرشادات بشأن الشراء الاستراتيجي، تتضمن التطورات في مجال التكنولوجيا الرقمية، بما فيها عناصر التصميم الحاسمة الأهمية بالنسبة إلى نظم المعلومات المتعلقة بالسداد واستخدامات السياسة لتلك البيانات، وتصميم ترتيبات الشراء من أجل دعم تقديم الخدمات بشكل متكامل.

المُخرج ١-٢-٢: تمكين البلدان من إعداد معلومات عن الحماية المالية والإنصاف والنفقات الصحية وتحليل هذه المعلومات واستخدامها لتتبُّع التقدم المحرز وتوجيه عملية صنع القرارات

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
زيادة عدد البلدان التي تعد حسابات صحية خاصة ببلدان معينة باستخدام تصنيفات مستمدة من *الطبعة المنقحة في عام ٢٠١١ من نظام الحسابات الصحية*	١١٦ (٢٠٢٣)	١٢٠ (٢٠٢٥)
زيادة عدد البلدان التي استكملت تحليل الحماية المالية أو حدثته منذ عام ٢٠١٥	٥٢ (٢٠٢٣)	٦٠ (٢٠٢٥)

يتألف العمل المُنجز للإسهام في تحقيق هذا المخرج من مكونين رئيسيين، حيث تُعدّ بموجب أولهما بيانات وتحليلات عالية الجودة لتتبع المؤشرات المتعلقة بما ينفقه الفرد من جيبه الخاص من مبالغ كارثية توقعه في براثن الفقر؛ ورصد الحماية المالية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من التغطية الصحية الشاملة؛ ورصد الحواجز المالية التي تحول دون إتاحتها بوصفها عاملا مهماً من العوامل المسبِّبة للحرمان من الرعاية وعدم تلبية الاحتياجات من الخدمات في إطار مؤشرين تكميليين. أمّا المكون الثاني فتُعدّ بموجبه بيانات مقارِنة عالية الجودة للنفقات الصحية بوصفها أساساً لفهم مصادر الموارد الصحية واستخداماتها في جميع البلدان.

وترتبط الأعمال المنجزة للإسهام في تحقيق هذا المخرج بعدة أجزاء أخرى من الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وذلك بالنظر غالباً إلى أن تتبّع النفقات الصحية وتحليل العقبات المالية التي تعترض سبيل الاستفادة من الخدمات تربطهما صلة وثيقة بتقييم التقدم المحرز في تحقيق التغطية بالخدمات. ومن ثمّ، فإن مشاركة الأمانة في هذه المسائل ستسهم أيضاً في تعزيز النظم الصحية وتقديم الخدمات (المخرجات ١-١-١ و١-١-٢ و١-١-٣) وستتماشى مع العمل المنجز بشأن الحوكمة والاستراتيجيات الصحية الوطنية (المخرج ١-١-٤) والقوى العاملة الصحية (المخرج ١-١-٥).

وترتبط جائحة كوفيد-١٩ بانخفاض معدلات الاستفادة من الخدمات الأساسية وتقديمها، مما يجعل تتبُّع الحواجز المالية التي تحول دون إتاحتها، بوصفها عاملاً مهماً من العوامل المسبِّبة للحرمان من الرعاية وعدم تلبية الاحتياجات، مهماً في هذا السياق. إن أثر الجائحة المتوقع على عدم المساواة في توزيع الدخل وفي الفقر والقدرة المالية يزيد من الحاجة إلى تحديد ليس فقط مستويات الرعاية المهدورة والضائقة المالية الناجمة عن سداد تكلفة الخدمات ولكن أيضاً أوجه الإجحاف فيها. ويوجد أيضاً طلب كبير على المزيد من البيانات المعدة في الزمن الحقيقي عن النفقات المتصلة بالأمن الصحي، ممّا يربط هذا العمل بالمخرجات ٢-١-٢ و٢-٢-٢ و٢-٣-٣.

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- تشجيع استخدام البيانات المقارِنة العالية الجودة الواردة من البلدان عن الإنفاق على الصحة، والمنظَّمة وفقاً لتصنيفات موحدة، لفهم مصادر الموارد الصحية واستخداماتها في جميع البلدان، فضلاً عن الضائقة المالية الناجمة عن إنفاق الأفراد على الصحة من جيوبهم الخاصة والحواجز المالية التي تحول دون إتاحة الخدمات والتي تتسبب في الحرمان من الرعاية/ عدم تلبية الاحتياجات، من أجل رصد الحماية المالية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التغطية الصحية الشاملة؛
- استخدام تلك البيانات (المذكورة آنفاً) لإرشاد الجهات المعنية بحوار السياسات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني بهدف إحراز تقدم في الحد من أوجه عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والناجمة عن عدم كفاية آليات الحماية المالية و/ أو عدم كفاية مستويات الإنفاق العام على الصحة؛
- تعبئة طاقات البلدان والشركاء ومنظمات المجتمع المدني حول برنامج عمل عالمي بشأن تحسين نوعية المعلومات والتحليلات المتعلقة بالإنفاق على الصحة وحُسن توقيتها من أجل تعزيز الشفافية في استخدام الموارد.

و**ستدعم** الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- تحليل البيانات المتعلقة بالضائقة المالية الناجمة عن إنفاق الأفراد على الصحة من جيوبهم الخاصة، والحواجز المالية التي تحول دون إتاحة الخدمات، والحرمان من الرعاية وعدم تلبية الاحتياجات من أجل دعم تصميم سياسات بشأن تمويل الصحة؛
- إعداد بيانات عالية الجودة فيما يتصل بالسياسات عن مصادر الأموال وأوجه توظيفها في قطاع الصحة، وتحليل تلك البيانات لغرض تعزيز الشفافية وتوجيه السياسات الوطنية، بما في ذلك لأغراض تحليل أنماط الإنفاق على الصحة حسب مصدر التمويل، وترتيبات التمويل، ووظيفة الرعاية الصحية (بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية)، والأمراض وعوامل المدخلات حيثما أمكن، مع الإسهام في الوقت ذاته في التحديث السنوي لقاعدة البيانات العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الإنفاق على الصحة؛
- تعزيز القدرات اللازمة لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها في الحوار بشأن السياسات؛ إجراء تحليلات متعمّقة للسياسات مصمّمة وفقاً لاحتياجات البلدان باستخدام البيانات الإدارية وبيانات المسوح الروتينية؛
- إضفاء الطابع المؤسسي على الحسابات الصحية واستخدام البيانات في الحوار بشأن السياسات.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- تتبُّع الوضع فيما يتعلق بالضائقة المالية باستخدام المقاييس العالمية والإقليمية لتحديث قاعدة البيانات العالمية بشأن الحماية المالية ودعم المناقشات بشأن السياسات مسندة بالبيّنات؛ تركيز عملية التتبُّع على الضائقة المالية التي يعاني منها أشد الناس فقراً، مع توسيع نطاق التصنيف ليشمل العمر ونوع الجنس، فضلاً عن سكان الريف/ الحضر، من أجل دعم إجراء مناقشات مستهدفة بشأن السياسات وضمان عدم تخلّف أحد عن الركب؛ زيادة كمية البيّنات المتاحة بشأن الحواجز المالية التي تحول دون إتاحة الخدمات بوصفها عاملاً من العوامل المسبِّبة للحرمان من الرعاية/ عدم تلبية الاحتياجات، ولاسيما بالنسبة إلى أدنى الشرائح الخمسية الاجتماعية–الاقتصادية؛
- إعداد بيانات عالية الجودة فيما يتصل بالسياسات عن مصادر الأموال وأوجه توظيفها في قطاع الصحة، وتحليل تلك البيانات لتعزيز الشفافية وتوجيه السياسات على المستوى القطري، وتسليط الضوء على الرعاية الصحية الأولية وغيرها من بنود الإنفاق ذات الصلة المرتبطة بالتأهّب، مع الإسهام في الوقت ذاته في التحديث السنوي لقاعدة البيانات العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الإنفاق على الصحة؛
- دعم إصدار تقارير عالمية وإقليمية وقُطرية تبيّن التقدم المحرز في مجال الحماية المالية والاتجاهات السائدة فيما يتعلق بمصادر الأموال وأوجه توظيفها في قطاع الصحة.

المُخرج ١–٢–٣: تمكين البلدان من تحسين القدرة المؤسسية على اتخاذ قرارات شفافة فيما يتعلق بتحديد الأولويات وتخصيص الموارد وتحليل تأثير الصحة في الاقتصاد الوطني

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
زيادة عدد البلدان التي تدمج البيّنات الاقتصادية بشكل منهجي لدى إعداد منتجات جديدة (مثل مجموعات الخدمات الأساسية ومبررات الاستثمار) أو تحسّن عمليات صنع القرار (مثل عمليات تقييم التكنولوجيات الصحية) بغرض تعزيز الكفاءة	٠ (٢٠٢٣)	٣٤ (٢٠٢٥)

يقتضي تحقيق التغطية الصحية الشاملة تزويد البلدان بالقدرات اللازمة لاتخاذ قرارات مسندة بالبيّنات ومبنية على عمليات منصفة وشفافة بشأن ماهية الخدمات التي يتعين تقديمها أو تمويلها والاستثمارات التي يلزم توظيفها في النظم الصحية لأغراض التنفيذ. ويسهم العمل الرامي إلى تحقيق هذا المخرج في حصيلة تعزيز الحماية المالية عن طريق زيادة المكاسب المحققة في مجال الكفاءة المخصصة والتقنية، ويتيح بالتالي المزيد من الموارد للحكومات لتقديم المزيد من الخدمات لعدد أكبر من الناس وتحسين حمايتهم مالياً.

وستدعم الأمانة البلدان، من خلال إرشاداتها وأدواتها، في دمج جميع التدخلات الصحية الأساسية في حزمة منافع واحدة، وذلك بالتعاون الوثيق مع البرامج التقنية. ويلزم التركيز باستمرار على الإنصاف وعلى الفئات الضعيفة والمهمشة والتي يتعذر الوصول إليها.

وفي الوقت ذاته، ستدعم الأمانة البلدان في وضع الصحة في صميم التنمية أثناء قيامها بتحليل أثر التدخلات الصحية وغيرها من التدخلات القطاعية على صحة السكان والاقتصاد ووضع سياسات وطنية كفيلة بتعظيم الأثر على صحة السكان والاقتصاد. وستُطبَّق في إطار هذا العمل التوصيات ذات الصلة الصادرة عن المجلس المعني باقتصاديات الصحة للجميع.

كما يحدد العمل الرامي إلى تحقيق هذا المخرج أفضل الخيارات المتاحة في ظل مُضي البلدان قُدماً في إحراز التقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة (المخرجان ١–١–٢ و ١–١–٣)، والتأهب للطوارئ الصحية

والاستجابة لها (المخرجات٢-١-٢ و٢-٢-٢ و٣-٢-٣)، وتحسين صحة السكان (المخرجات من ٣-١-١ إلى ٣-٣-١). وسيتماشى العمل المنجز للإسهام في تحقيق هذا المخرج مع استراتيجيات تحقيق المخرجات الواردة في إطار تمويل الصحة وحوكمة شؤون الصحة والاستراتيجيات الصحية الوطنية (المخرج ١-١-٤).

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- دعوة البلدان والخبراء إلى تبادل أفضل ممارساتهم بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات تحديد الأولويات في الاجتماعات التي تستضيفها المنظمة وفي الاجتماعات الدولية الأخرى؛
- المساعدة في تيسير العمل التقني المتعلق بتقييم التكنولوجيا الصحية وإنشاء شبكات إقليمية للقيام بذلك؛
- التعاون مع الشركاء التقنيين على ضمان اتساق الإرشادات والتآزر في العمل القُطري؛ والعمل مع المبادرات الصحية العالمية على ضمان اتباع نهج متكامل لدمج تدخلاتها ذات الأولوية في حزمة واحدة؛
- بناء شبكات تقنية وسياسية لدعم توصيات مجلس المنظمة المعني باقتصاديات الصحة للجميع.

و**ستدعم** الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- إعداد حزم تضمن التغطية الفعالة من خلال توفير الأدوات اللازمة لتقييم (البيانات) وتقدير (الحوار) التدخلات بشكل منهجي وفقاً لمعاييرها المحددة على الصعيد الوطني، مع التركيز على الإنصاف، أو تعزيز تلك الحزم؛
- بناء القدرات المؤسسية اللازمة لإنشاء أو تعزيز آليتها الوطنية لتقييم التكنولوجيا الصحية؛
- إعداد مبرّرات استثمار صارمة تقنياً لأولويات السياسات الرئيسية، مثل الرعاية الصحية الأولية والتأهب وتدخلات النظام الصحي الموجهة صوب تحقيق الإنصاف.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- صقل وتحسين الأداة الصحية المتكاملة للتخطيط وحساب التكاليف (أداة الصحة الواحدة الإلكترونية)؛
- العمل مع الشركاء على استحداث أداة لمساعدة البلدان على إجراء المفاضلات استناداً إلى معاييرها الوطنية التي من شأنها أن تيسّر عملياتها المتصلة بالتقييم وترصدها وتوثّقها؛
- تعزيز نموذج نضج تقييم التكنولوجيا الصحية وتحديث النموذج ذاته وقاعدة بيانات حزم المنافع ذات الصلة من خلال إجراء المسوح ذات الصلة؛
- إعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بوضع واستخدام مبرّرات الاستثمار أو تحسين هذه المبادئ التوجيهية؛
- إعداد إرشادات وأدوات تعزّز الكفاءة المخصصة والتقنية التي تستفيد من التطورات المستجدة في نُظم المعلومات الصحية الروتينية على الصعيد القُطري، بما فيها التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو صقل هذه الإرشادات والأدوات أو تعزيزها.

الحصيلة ١-٣: تحسين إتاحة الأدوية الأساسية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة اللازمة للرعاية الصحية الأولية

المُخرج ١-٣-١: توفير إرشادات ومعايير موثوقة بشأن جودة المنتجات الصحية وقائمة الأدوية الأساسية وقائمة وسائل التشخيص ومأمونيتها ونجاعتها

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
نسبة المرافق الصحية التي تتوافر فيها مجموعة رئيسية من الأدوية الأساسية المهمة والميسورة التكلفة على أساس مستدام	١٦٧ (٢٠٢٣)	١٨٧ (٢٠٢٥)

تُكلف الأمانة بمهام وضع القواعد العالمية والمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية وصونها فيما يتعلق بنوعية المنتجات الصحية ومأمونيتها ونجاعتها، فضلاً عن تقديم الإرشادات بشأن تنسيق جهود تنفيذها. وتكتسي القواعد والمعايير الدولية أهمية أكثر من أي وقت مضى لأنها بمثابة أدوات عالمية معدة لغرض ضمان مأمونية المنتجات الصحية وجودتها.

وعليه، فإن من الأدوار التي تؤديها الأمانة في هذا المضمار مواصلة وضع القواعد والمعايير الدولية والمساعدة على ضمان تعزيز قدرة البلدان على تطويع تلك القواعد والمعايير وتنفيذ الإرشادات، والقيام في الوقت نفسه بدعم عملية إدراج منظور المساواة بين الجنسين والإنصاف في مجال الصحة والنُهُج التشاركية القائمة على إعمال حقوق الإنسان لكي لا يُهمل أي أحد.

وترد الولاية المسندة بشأن إنجاز هذا العمل في دستور المنظمة ومجموعة من قرارات جمعية الصحة العالمية التي تشمل الأدوية والأجهزة الطبية، بما فيها وسائل التشخيص ومنتجات الدم وغيرها من المنتجات البشرية المنشأ على النحو التالي: ج ص ع٢٣-٣٨ (١٩٧٠) و ج ص ع ٢٨-٦٦ (١٩٧٥) و ج ص ع ٦٠-٢٩ (٢٠٠٧) و ج ص ع ٦٧-٢٠ (٢٠١٤).

وينطوي العمل بشأن تحقيق هذا المخرج على توفير مدخلات تقنية بشأن المنتجات الصحية لقوائم المنظمة النموذجية للمنتجات الأساسية اللازمة لمكافحة الأمراض والاعتلالات الصحية (المخرجان ١-١-٢ و ١-١-٣)؛ وتوثيق عرى التعاون بشأن مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات (المخرج ١-٣-٥)، والقدرات اللازمة للتأهب لمواجهة الطوارئ (المخرج ٢-١-٢) وتخفيف حدتها (المخرج ٢-٢-٣) والاستجابة لها (المخرجان ٢-٣-٢ و ٢-٣-٣).

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- استنهاض الإرادة السياسية لضمان وضع سياسات عالمية تعزّز لإتاحة المنتجات الصحية العالية الجودة والميسورة التكلفة؛
- تحسين فهم وتكامل الإرشادات والمعايير المتعلقة بنوعية المنتجات الصحية، بما فيها الأدوية الأساسية ووسائل التشخيص، ومأمونيتها ونجاعتها؛

- دعم التعلم الأقاليمي من خلال إنشاء شبكات عبر مختلف الأقاليم؛
- دعم تمويل قطاع المستحضرات الصيدلانية، بما في ذلك سياسات التسعير وتحسين البيئة المالية.

و**ستدعم** الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- تقديم إرشادات بشأن ترجمة التوصيات المتعلقة بإتاحة المنتجات الصحية الأساسية إلى عملية اتخاذ قرارات سياساتية منصفة وسياسات بشأن إدارة سلسلة الإمداد واستفادة مثلى من المنتجات؛
- استخدام نهج مسند بالبيّنات لتكييف القواعد والمعايير والإرشادات المتعلقة باختيار المنتجات الصحية العالية الجودة والمأمونة والفعالة، بما فيها الأدوية الأساسية والتكنولوجيات المساعِدة ووسائل التشخيص والأجهزة الطبية ومنتجات الدم وغيرها من المنتجات البشرية المنشأ، مع السياقات الوطنية؛
- وضع سياسات ومبادئ توجيهية بشأن تحسين حوكمة شؤون المنتجات الصحية والإشراف عليها، بما فيها تقديم الخدمات الصيدلانية وخدمات الدم والزرع؛
- تنفيذ خطط لتحسين إتاحة الأدوية والمنتجات الصحية الأخرى.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- إعداد مبادئ توجيهية وأدوات تتيح وضع قواعد ومعايير للمنتجات الصحية؛
- إعداد وإصدار أسماء دولية غير مسجلة الملكية ورسم خرائط أسماء الأجهزة الطبية؛
- تحديث القوائم النموذجية للأدوية الأساسية ووسائل التشخيص المختبري الأساسية؛ وقوائم الأجهزة الطبية ومنتجات التكنولوجيا المساعِدة ذات الأولوية؛
- تحديث دستور الأدوية الدولي والمعايير المرجعية الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية، من خلال عقد اجتماعات مع شركاء قطاع المنتجات الطبية وتنسيقهم، والتي تعتمدها لجان الخبراء التابعة للمنظمة من أجل مواءمة مواصفات جودة المستحضرات الصيدلانية؛
- وضع إرشادات واستراتيجيات بشأن اختيار منتجات الدم والعلاجات اللازمة لاستبدال الأعضاء وإدارتها.

المُخرج ١-٣-٢: تحسين إتاحة المنتجات الصحية وتعزيز إتاحتها بإنصاف عن طريق تشكيل السوق العالمية ودعم البلدان في رصد نظم شرائها وتوريدها وضمان فعاليتها وشفافيتها

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان التي تحدّث سياسات تسعير الأدوية ونظم رصدها/ وتطور تلك السياسات والنظم/ وتنفذها	١٠٦ (٢٠٢٣)	١١٢ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي تباشر بوضع قائمة وطنية بالأجهزة الطبية ذات الأولوية، بما فيها وسائل التشخيص المختبرية الأساسية	٨٧ (٢٠٢٢)	١٠٧ (٢٠٢٥)
عدد البلدان المواظبة على الإبلاغ عن أسعار الأدوية	١٠ (٢٠٢٣)	١٨ (٢٠٢٥)

لا تتاح المنتجات الصحية العالية الجودة بالقدر الكافي وبصورة منتظمة للعديد من الأشخاص في العالم. وتعتمد إتاحة المنتجات على توافر منتجات مناسبة بأسعار معقولة. ويمكن أن يؤثر قصور الإتاحة على حصائل

المرضى أو في حالة إهمال هذه الأمراض والاعتلالات الصحية وتركها من دون تشخيص أو علاج أو علاجها بمستوى هو دون الأمثل.

وثمة تحديات ماثلة أمام تحسين إتاحة المنتجات الصحية تعمّ أنحاء سلسلة القيمة برمتها وتشمل عدم وجود سياسات صحية وطنية فعالة؛ وعدم كفاءة النُظم المعنية بتنظيم المنتجات؛ وضعف إدارة المشتريات وسلاسل الإمداد؛ ووصف المنتجات الصحية بطريقة غير مناسبة واستعمالها استعمالاً غير رشيد. كما يسهم قصور التمويل وسياسات التسعير غير الفعالة في عدم إتاحة المنتجات الصحية بأسعار معقولة.

ولا غنى عن الإنصاف في إتاحة المنتجات الصحية وتأمين إمكانية توافر الجيد والمأمون والناجع منها وتوفير إمكانية إتاحتها وتقبلها وتحمّل تكاليفها لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. وقد أبرزت جائحة كوفيد-١٩ الحاجة إلى تحسين قدرات التصنيع العالمية وتعزيز سلاسل الإمداد الإقليمية والوطنية لضمان إتاحة المنتجات الصحية ذات الأولوية بإنصاف وفي الوقت المناسب.

وينطوي العمل بشأن تحقيق هذا المخرج على التعاون في تقديم خدمات الرعاية الصحية التي تركز على المرضى (المخرج ١-١-١)؛ وإتاحة المنتجات الصحية بشكل مستدام ومنصف من خلال تحسين آليات الشراء (المخرج ١-١-٢)؛ وإجراء بحوث بشأن إتاحة المنتجات الصحية، بما فيها الأدوية التقليدية، واستعمالها على نحو رشيد ومأمون طوال العمر (المخرجان ١-١-٣ و ٤-١-٣)؛ وتوفير القواعد والمعايير بشأن المنتجات الصحية (المخرج ١-٣-١)؛ ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ (المخرج ٢-٢-١)؛ وتنظيم المنتجات الصحية (المخرج ١-٣-٣)؛ والبحث والتطوير (المخرج ١-٣-٤)؛ ووضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط الصحية الوطنية (المخرج ١-١-٤) بشأن إدماج جوانب الإنصاف والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان (المخرج ٤-٢-٦).

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- إقامة شراكات مع الكيانات المعنية (بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ومنظمة التجارة العالمية والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمشتريات) لتعزيز فهم ديناميات العرض والطلب، بما يتماشى مع الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية اللتين تم تمديدهما حتى عام ٢٠٣٠؛
- الدفاع عن الإنتاج المحلي للمنتجات الطبية المضمونة الجودة والمأمونة والناجعة بوصفه استراتيجية لتحسين إتاحتها وتعزيز الأمن الصحي وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما يتماشى مع البيان الأول بشأن تشجيع الإنتاج المحلي للأدوية والتكنولوجيات الصحية الأخرى، الذي أصدرته المنظمة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) جنباً إلى جنب مع الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا.

و**ستدعم** الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- وضع السياسات الوطنية ذات الصلة وتنفيذها ورصدها لضمان استعمال المنتجات الصحية كما ينبغي وإتاحتها بإنصاف؛

- إنفاذ سياسات مناسبة بشأن وصف المنتجات الصحية للاسترشاد بها في استعمال تلك المنتجات على نحو رشيد والتقليل في الوقت ذاته إلى أدنى حد من خطورة إساءة استعمال الأدوية الخاضعة للمراقبة وغيرها من الأدوية؛
- تعزيز القدرة على التنبؤ بالاحتياجات الوطنية والإقليمية من المنتجات والتكنولوجيات الصحية الأساسية، والاستعانة بتلك الاحتياجات لتشكيل الأسواق بغرض تحسين إتاحة المنتجات الصحية، بما فيها المنتجات الصحية الأساسية للأمراض غير السارية واعتلالات الصحة النفسية؛
- تعزيز القدرة على الشراء عن طريق وضع إرشادات بشأن توفير الأجهزة الطبية والتكنولوجيات المساعِدة؛
- إجراء تقييمات للتكنولوجيا الصحية وتعزيز قدرة الأفرقة الاستشارية التقنية الوطنية على اتخاذ قرارات مسندة بالبينات بشأن تحديد الأولويات واختيار المنتجات الصحية اللازمة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، ومستوى التغطية بتلك المنتجات؛
- وضع سياسات فعالة وتنفيذها لتحسين استعمال المنتجات الصحية استعمالاً مناسباً ومأموناً في إطار تقديم خدمات الرعاية الصحية التي تركز على المرضى؛
- تعزيز التعاون الإقليمي اللازم لإرساء الشراء المجمَّع على الصعيد الإقليمي عن طريق تحسين سياسات تسعير المنتجات الصحية وشرائها وسلاسل الإمداد بها ومواءمتها؛
- تكييف سياسات التسعير ودعم تنفيذها بناءً على المبادئ التوجيهية الصادرة عن المنظمة والمحدّثة مؤخراً لضمان القدرة على تحمل تكاليف المنتجات الصحية وإتاحتها للجميع بإنصاف؛
- تقييم النُظم الوطنية للشراء وسلسلة الإمداد وتحسينها، بغرض تيسير تعزيز نُظم شراء المنتجات الصحية وإدارة سلسلة الإمداد بها وضمان قدرتها على الصمود، بما في ذلك المنتج محلياً من مجموعة الأدوات الصحية الطارئة أو المستلزمات الصحية المتبرع بها، والحرص أيضاً في الوقت نفسه على التخلص منها بطريقة سليمة؛
- وضع نُظم معلومات شاملة ومتكاملة لإدارة اللوجيستيات المتعلقة بجميع المنتجات الصحية الأساسية؛
- إعداد سياسات/ مبادرات وطنية بشأن شفافية أسواق المنتجات الصحية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع أدوات لرصد حالات المنتجات الصحية؛
- وضع إرشادات تشغيلية وأدوات لتخطيط سلسلة أجهزة التبريد الخاصة باللقاحات؛
- استناداً إلى الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-١٩، تحديث الإرشادات بشأن الإتاحة المنصفة للمنتجات الصحية؛
- وضع إرشادات لتحسين شفافية أسواق الأدوية واللقاحات وسائر المنتجات الصحية؛
- إعداد تقرير عن أثر زيادة شفافية أسواق المستحضرات الصيدلانية والمنتجات الصحية على إتاحة الأدوية واللقاحات والمنتجات الصحية؛
- وضع إرشادات بشأن السياسات الوطنية للأدوية/ المنتجات الصحية؛
- إعداد برنامج للتعلّم الإلكتروني على الإنترنت بشأن السياسات القُطرية لتسعير الأدوية؛
- إجراء تحليل شامل لحالة قدرة الدول الأعضاء على الإنتاج المحلي الجيد والمستدام للمنتجات الصحية؛
- وضع إرشادات بشأن استعمال الأدوية واللقاحات والأجهزة الطبية والتكنولوجيات المساعِدة استعمالاً مناسباً ومأموناً.

المُخرج ١-٣-٣: تعزيز القدرات التنظيمية القُطرية والإقليمية وتحسين توريد المنتجات الصحية المضمونة الجودة والمأمونة، بوسائل منها خدمات اختبار صلاحيتها مسبقاً

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
عدد المنتجات المختبرة صلاحيتها مسبقاً كل عام	١١٠ (٢٠٢٢)	١٣٤ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي لديها نظم محسّنة لتنظيم المنتجات	٢٨ (٢٠٢٣)	٤٠ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي لديها نظام تنظيمي حسن الأداء (السلطة التنظيمية الوطنية ذات مستوى النضوج ٣)	٦٣ (٢٠٢٣)	٦٩ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي لديها نهج قائم على إدارة المخاطر لتنظيم الأجهزة الطبية اللازمة للتشخيص المختبري	١١١ (٢٠٢٣)	١١٩ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي لديها تدابير محسّنة في المجال التنظيمي بشأن التأهب لمواجهة طوارئ الصحة العامة	١٨ (٢٠٢٣)	٢٦ (٢٠٢٥)

يمكن أن تؤثر النظم الضعيفة لتنظيم المنتجات الصحية على حصائل المرضى وتعرقل الجهود المبذولة لتحسين إتاحة تلك المنتجات. ولسوء الحظ، لاتزال قدرة العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على تقييم المنتجات الصحية والموافقة عليها محدودة، مما يعرقل الجهود الرامية إلى ضمان إتاحة منتجات صحية عالية الجودة ومأمونة وفعالة في الوقت المناسب. وإضافة إلى ذلك، يعرقل الارتفاع المسجل في المنتجات المتدنية النوعية والمغشوشة الجهود المبذولة لضمان جودة المنتجات الصحية وفاعليتها ومأمونيتها. وعلاوة على ذلك، يسلط نقص التبليغ عن التفاعلات الدوائية الضائرة والأحداث الضارة وعدم اتخاذ تدابير تداركية للتصدي لها الأضواء على ضرورة تحسين ترصّد المنتجات عقب تسويقها. كما يلزم تنظيم الأدوية التقليدية والتكميلية. ويعد تعزيز النظم التنظيمية الوطنية ضرورياً لزيادة فرص الحصول على المنتجات الصحية عن طريق تشجيع الإنتاج المحلي.

ويعزز الاختبار المسبق لصلاحية المنتجات سُبل حصول البلدان على منتجات مقبولة الجودة وملبّية للاحتياجات ذات الأولوية في مجال الصحة العامة. وتوفر المنتجات التي تجتاز الاختبار المسبق للصلاحية الذي تجريه أمانة المنظمة، ضمانات إضافية بشأن جودة المنتجات ومأمونيتها ونجاعتها وأدائها. واستناداً إلى خبرة السلطات التنظيمية، فإن الاختبار المسبق للصلاحية يتيح قائمة بالمنتجات التي تمتثل للمعايير الدولية الموحدة.

وسيكفل العمل بشأن تحقيق هذا المخرج مشاركة الجهات التنظيمية في جميع الأنشطة والتعاون مع سائر الجهات من نظيراتها في جميع أنحاء العالم لتوفير منبر لتبادل المعلومات بسرعة عن الأدوية ووسائل التشخيص والتطورات الطارئة على اللقاحات.

وينطوي العمل بشأن تحقيق هذا المخرج على توثيق عرى التعاون بصدد إتاحة المنتجات الصحية اللازمة لمكافحة أمراض واعتلالات صحية محددة (المخرجات ١-١-٢ و ١-١-٣ و ١-٣-٥)، والمسودة الأولية للبحث والتطوير والنواحي التنظيمية المتعلقة بالتأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها (المخرجان ٢-٢-١ و ٢-٣-٢).

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- إذكاء الوعي بقواعد المنظمة ومعاييرها وتحديثها أو تنفيذها على الصعيدين الإقليمي والقطري؛
- زيادة التقارب والمواءمة بين اللوائح المتعلقة بإتاحة المنتجات الصحية المضمونة الجودة والمأمونة عن طريق تشجيع جميع الجهات صاحبة المصلحة على تنفيذ معايير الجودة الصادرة عن المنظمة على نطاق أوسع بفضل صلاحية المنظمة بشأن الدعوة إلى عقد الاجتماعات؛
- زيادة التعاون بين الأقاليم، ولاسيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات؛
- ضمان تعميم منظور المساواة بين الجنسين والإنصاف في مجال الصحة والنُهُج القائمة على إعمال حقوق الإنسان في جميع السياسات واللوائح والممارسات الناظمة لإتاحة المنتجات الصحية، والتركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة والمهمشة والمهملة من السكان حتى لا يتخلف أحد عن الركب؛
- تقاسم المعلومات المحدّثة عن تنظيم المنتجات والتعاون في المجال الرقمي من أجل استعراض الملفات فيما بين السلطات التنظيمية الوطنية والجهات التنظيمية من البلدان التي يُحتمل أن تستفيد منها، والعمل في الوقت ذاته على تعزيز التنوع (من حيث الجنسين واللغات والجغرافيا مثلاً) عند الاضطلاع بأنشطة تبادل المعارف فيما بين البلدان؛
- دعم النواحي المتعلقة بالتأهب لطوارئ الصحة العامة المتصلة بتنظيم المنتجات الصحية المضمونة الجودة والمأمونة وتوريدها، بوسائل منها خدمات اختبار صلاحيتها مسبقاً؛
- ضمان الانتفاع بالمنتجات الجديدة أو المبتكرة في البلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل عن طريق تعزيز ترصد مأمونيتها وبوسائل منها ضمان وضع نظم ترصد موضع التنفيذ لإدارة مخاطر الأدوية، وخاصة المخاطر المتوقعة أو المجهولة المتعلقة بأدوية جديدة ومعقدة.

و**ستدعم** الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- تنفيذ اللوائح بواسطة الاعتماد على التقييمات وشبكات السلطات التنظيمية الوطنية؛
- دعم قدرة النُظم التنظيمية الوطنية على بلوغ مستوى النضوج ٣ وتعزيزها باستخدام أداة المنظمة العالمية للمقارنة المرجعية بوصفها معياراً لتحديد مستوى نضوج السلطات التنظيمية الوطنية وأدائها بغية تعيينها كسلطات مدرجة في قائمة المنظمة، ومن خلال هذه العملية، تعزيز الإشراف التنظيمي على الصعيدين القُطري والإقليمي؛
- سد الثغرات المحددة في قدرات تنظيم المنتجات الصحية المضمونة الجودة والمأمونة؛
- تعزيز قدرات قطاع المستحضرات الصيدلانية في البلدان التي تصنع منتجات معدة للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل و/ أو توردها محلياً في هذه البلدان؛
- تعزيز إتاحة المنتجات عن طريق إرساء الإنتاج المحلي وتحسينه ووضع استراتيجيات نموذجية للأدوية المضمونة الجودة وغيرها من المنتجات الصحية؛
- تعزيز ترصّد جودة المنتجات الطبية بعد التسويق ورصد آثارها الضارة لضمان إتاحة منتجات صحية عالية الجودة ومأمونة وفعالة من أجل تحسين سُبل الكشف عن المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة والتصدي لها ومنع استعمالها؛

- نشر تنبيهات بشأن المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة؛
- إرساء التأهب التنظيمي الوطني والإقليمي واعتماده وتعزيزه، واستخدام الشبكات التنظيمية لتيسير الإجراءات التنظيمية المتصلة بالتقييمات القائمة على المخاطر والمعجّلة (عند الحاجة) أثناء طوارئ الصحة العامة؛
- تعزيز القدرة على إنتاج الأدوية واللقاحات وغيرها من المنتجات الصحية.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- تعزيز قوائم المنظمة بشأن الاختبار المسبق لصلاحية المنتجات وتوسيع نطاقها، بما فيها القائمة النموذجية لوسائل التشخيص المختبري الأساسية؛
- مواصلة وضع العمليات والإجراءات المتعلقة بالاختبار المسبق لصلاحية منتجات مكافحة نواقل المرض؛
- اتباع مسارات جديدة في إعداد قوائم الاختبار المسبق لصلاحية المنتجات ونُهُج جديدة قائمة على إدارة المخاطر دعماً لعمليات الشراء المحددة بأطر زمنية؛
- وضع إرشادات تقنية لتوسيع نطاق الاختبار المسبق لصلاحية المنتجات بجميع تدفقاتها وتوسيع نطاق المؤهلة منها لاختبار صلاحيتها مسبقاً من أجل ضمان أن يشكّل السياق السائد في البلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل حافزاً على الابتكار واستحداث المنتجات؛
- استحداث أدوات تنظيمية ووضع مبادئ توجيهية وممارسات ذات صلة، فضلاً عن إعداد ما يلزم من منصات ومسارات، لتسهيل عملية تسجيل الأدوية واللقاحات ووسائل التشخيص بواسطة الاشتراك في عمليات استعراض المنتجات وإدراجها في قوائم الاستعمالات الطارئة؛
- وضع حزم مسندة بالبيّنات بشأن بناء القدرات والمساعدة التقنية لتعزيز إنتاج منتجات صحية عالية الجودة.

المُخرج ١-٣-٤: تحديد خطة البحث والتطوير وتنسيق البحوث تمشياً مع أولويات الصحة العامة

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
تحديد الأولويات فيما يتعلق بتركيبات أدوية الأطفال (مثل الأدوية المضادة لفيروس العوز المناعي البشري والسل والتهاب الكبد والأدوية الأساسية) وتقديم الدعم في مجال البحث والتطوير لتنفيذ هذه الأولويات	٠ (٢٠٢٣)	٥ (٢٠٢٥)
تطبيق عملية موحدة على نطاق المنظمة بشأن رسم مواصفات المنتجات المستهدفة	٠ (٢٠٢٣)	١٠ (٢٠٢٥)
تنسيق أنشطة المشورة العلمية على نطاق المنظمة	٦ (٢٠٢٣)	١٠ (٢٠٢٥)

فيما يلي أربع مبادرات رئيسية شاملة تسهم في تحقيق هذا المخرج عن طريق معالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالبحث والتطوير في مجال الصحة على الصعيد العالمي: (١) تسريع وتيرة استحداث المنتجات الطبية وإتاحتها في البلدان؛ (٢) استحداث أدوية ولقاحات ووسائل تشخيص لمعالجة مقاومة مضادات الميكروبات؛ (٣) تسريع وتيرة استحداث تركيبات الأدوية اللازمة لعلاج الأطفال؛ (٤) تحسين نوعية التجارب السريرية.

وبرغم الجهود الجاري بذلها لتشجيع الاستثمار في استحداث مضادات حيوية جديدة وإجراء البحوث بشأنها، فإن قنوات استحداث العلاجات المضادة للبكتيريا مازالت غير كافية، وخصوصاً فيما يتعلق بعلاجات حالات العدوى

بالجراثيم الشديدة المقاومة للكاربابينيم والسلبية الغرام. كما أن استحداث تركيبات الأدوية اللازمة لعلاج الأطفال ما فتأت متخلفة بشكل غير مقبول عن ركب تلك اللازمة للبالغين.

ويمكّن وضع نُهج وعمليات موحدة بشأن الابتكار في مجال استحداث الأدوية ووسائل التشخيص واللقاحات أمانة المنظمة من دعم البلدان في تقليل أوجه القصور وتسريع وتيرة اعتماد الأدوية الأساسية والمنتجات الطبية واتاحتها. وتشمل هذه النهج والعمليات تحديد أولويات البحوث، وتنسيق عملية إعداد منهجية لمواصفات المنتجات المستهدفة، وتشجيع الاستثمارات في أنشطة البحث والتطوير، مما يؤدي إلى تسريع وتيرة وضع اللوائح والمبادئ التوجيهية.

وطُلب في القرار ج ص ع٧٥-٨ من المدير العام، من جملة أمور، أن يضع إرشادات بشأن تحسين نوعية بيّنات التجارب السريرية لدعم عملية اختيار التدخلات استناداً إلى الاحتياجات ذات الأولوية في مجال الصحة العامة، مع التركيز بشكل خاص على الفئات السكانية التي تعاني من نقص الخدمات، بما في ذلك تحسين البنية التحتية والقدرات. وسيتطلب ذلك إسهامات على نطاق المنظمة برمّتها من أجل إعداد استجابة متكاملة ومتماسكة.

واستجابةً لطلب الدول الأعضاء في المنظمة بشأن معالجة أوجه عدم الإنصاف في إتاحة المنتجات الطبية على النحو الذي أبرزته جائحة كوفيد-١٩، دعمت المنظمة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء، إنشاء برنامج نقل تكنولوجيا الرنا المرسال لغرض نقل تكنولوجيا لقاح الرنا المرسال المضاد لكوفيد-١٩ إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بهدف تعزيز قدرات البحث والتطوير والتصنيع بما يتجاوز نطاق كوفيد-١٩ واللقاحات. وينطوي العمل الرامي إلى تحقيق هذا المخرج على اضطلاع المقر الرئيسي بدور قيادي وتيسير الأمور عبر أنحاء المنظمة ككل. ويدعم هذا العمل وييسّر الأعمال المتعلقة بتحديد الأولويات والبحوث التي تقودها الإدارات التقنية المتخصصة والأقاليم والبلدان، ولكنه لا يحل محلها. وينطوي العمل نفسه على تعاون وثيق بين المنظمات على تسريع وتيرة استحداث المنتجات والتمكين من تحسين سُبل إتاحتها في البلدان (المخرج ١-٣-٢) والتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات (المخرج ١-٣-٥) والاستفادة من المسرّع العالمي لتركيبات أدوية الأطفال (المخرج ١-١-٣) وتحسين إتاحة المنتجات الصحية وتعزيز إتاحتها بإنصاف (المخرج ١-٣-٢) وتعزيز القدرات التنظيمية وخدمات الاختبار المسبق للصلاحية (المخرج ١-٣-٣).

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- تقديم المشورة العلمية والتقنية فيما يتعلق باستراتيجية استحداث منتجات الرنا المرسال، عن طريق تقييم واختيار التكنولوجيات المُراد نقلها؛ وتنسيق استحداث المنتجات والعمليات في المركز؛ وتخطيط نقل التكنولوجيا وإعداد المحتويات؛ وتقييم الاحتياجات من القوى العاملة؛
- ضمان توجيه المتاح من تمويل محدود صوب أولويات البحث والمنتجات الجديدة المبتكرة التي ستوفر قيمة مضافة كبيرة على مستوى الرعاية؛
- التمكين من اعتماد أدوية الأطفال المطورة حديثاً واستهلال استعمالها على وجه السرعة من خلال عقد اجتماع لشبكة المسرع العالمي لتركيبات أدوية الأطفال وتنسيقها؛
- توثيق عرى التعاون مع الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص والتشجيع على توفير تمويل مبتكر لأنشطة البحث والتطوير المهمة عالمياً وإتاحته بشكل مبكر؛
- تقديم الدعم اللازم لتوسيع نطاق البحث والتطوير في المجالات التي تمسّ فيها حاجة الصحة العامة إلى تلبية الاحتياجات من المنتجات الجديدة؛

- تيسير الاضطلاع بعملية هي الأسرع من نوعها لاستحداث منتجات تلبي أكبر الاحتياجات وأكثرها إلحاحاً في مجال الصحة العامة عن طريق تنفيذ عملية موحدة بشأن إعداد ملامح المنتجات المستهدفة من أجل المواظبة على إطلاع الجهات المستحدثة للمنتجات والوكالات التنظيمية والوكالات المعنية بالمشتريات وجهات التمويل على أولويات البحث والتطوير والصحة العامة؛
- تحديد الثغرات التي تتخلل مجالي البحث والتطوير وتعزيز تنسيق هذين المجالين لتشجيع القطاعين العام والخاص على توفير التمويل اللازم لتحديد الأولويات بشأن البحث؛
- دعم الاستراتيجيات والمبادرات الجديدة في مجالي البحث والتطوير؛
- المشاركة في الهيئات الاستشارية التابعة للشراكة العالمية للبحث والتطوير في مجال المضادات الحيوية والصندوق بشأن الإجراءات المتعلقة بالبحث في مجال مقاومة مضادات الميكروبات ومركز المعارف العالمي بشأن البحث والتطوير في مجال مقاومة مضادات الميكروبات، من بين كيانات أخرى؛
- الاهتمام بفئات ضعيفة محددة عقب مراعاة القضايا الجنسانية وحقوق الإنسان والعمل من أجل الإنصاف في إتاحة علاجات مقاومة مضادات الميكروبات؛
- استهلال عمليات لتحديد تركيبات الأدوية ذات الأولوية المقرر استحداثها لعلاج أمراض مختلفة؛
- مواصلة الاستناد إلى دور المنظمة في مجال تحسين أدوية الأطفال في جميع مجالات الأمراض وتوسيع نطاق دورها هذا، بما يشمل الاضطلاع بأنشطة تحديد الأولويات فيما يتعلق بتركيبات الأدوية المفقودة وتسريع وتيرة أنشطة البحث والتطوير بشأنها ودعمها، وذلك من أجل الوقاية من تلك الأمراض التي تؤثر في معظمها على أطفال العالم؛
- مناصرة أنشطة البحث والتطوير التي تعود بفوائد على الفئات الضعيفة من السكان وتعزز الإنصاف في مجال الصحة.

و**ستدعم** الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- تعزيز جوانب التكامل والتنسيق فيما بين مستودعات البيانات المركزية لتبادل المعلومات عن مصادر البحث والتطوير وبيانات التجارب السريرية ومؤشرات نظام البحوث الصحية على الصعيد العالمي؛
- تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجالي البحث والتطوير لأجل استحداث منتجات صحية أساسية ذات أولوية والاستفادة من ملامح المنتجات المستهدفة في استحداث منتجات جديدة تلبي احتياجات الصحة العامة؛
- تسريع إجراءات الموافقة على تركيبات أدوية الأطفال المطورة حديثاً واعتمادها وطرحها، بما يشمل تقديم الدعم اللازم لتعزيز ترصدها عقب تسويقها والتيقظ من آثارها الدوائية الضارة على الأطفال تحديداً؛
- إنشاء شبكة للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الرنا المرسال وعقد اجتماع للخبراء العلميين في صفوف البلدان المشاركة لضمان تبادل الخبرات العلمية بين البلدان والأقاليم ووضع خطة طويلة الأجل لبناء القدرة على استحداث المنتجات الصحية وإجراء بحوث بشأنها.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- إنشاء آليات فعالة مشتركة بين المنظمات بشأن البحث والتطوير، بوسائل منها إنشاء شبكات لأنشطة البحث والتطوير؛

- وضع إجراءات مشتركة بشأن إسداء المشورة العلمية بحيث تمكّن الجهات المطورة للمنتجات من مفاتحة الأمانة بصدد الحصول على المشورة بشأن اختبار صلاحية المنتجات مسبقاً من أجل تعزيز العملية المسرعة الخطى لاستحداث منتجات تفي بمعايير الابتكار والقيمة المرجحة في مجال الصحة العامة؛
- تحديث قوائم الأولويات العالمية للمُمرضات البكتيرية المقاومة لمضادات الميكروبات المهمة عموماً؛
- المواظبة على إجراء عمليات استعراض وتقييم لقنوات استحداث العلاجات واللقاحات من أجل التشجيع على مواصلة الاستثمار في الاستراتيجيات الجديدة لتعزيز استحداث علاجات مبتكرة مضادة للبكتيريا وعلاجات ووسائل تشخيص مضادة للفطريات.

المُخرج ١-٣-٥: تمكين البلدان من التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات من خلال تعزيز نظم الترصّد، والقدرات المختبرية، والوقاية من العدوى ومكافحتها، وإذكاء الوعي والسياسات والممارسات المسندة بالبيّنات

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان التي تنفذ خطط عمل وطنية متعددة القطاعات بشأن مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات تقرها الحكومات وتشمل القطاعات المعنية وتنطوي على إطار للرصد	١٠٣ (٢٠٢٣)	١١٢ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي لديها نظام لترصد مقاومة مضادات الميكروبات وتزوّد المنظمة بالبيانات	٩١ (٢٠٢٣)	١٠٠ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي لديها نظم وطنية لرصد استهلاك مضادات الميكروبات واستعمالها من أجل صون صحة الإنسان	١٢٣ (٢٠٢٢)	١٣٥ (٢٠٢٥)

يواجه العالم خطراً كبيراً يتمثل في عجزه عن الوقاية من الالتهابات الناجمة عن البكتيريا والطفيليات والفيروسات والفطريات وعلاجها بسبب مقاومة مضادات الميكروبات. ولذلك يجب التعامل مع مضادات الميكروبات باعتبارها منافع عالمية وينبغي أن يشكل الحفاظ على فعاليتها أولوية عالمية. ولحل هذه المشكلة، يلزم أن يعمل كل بلد على تحسين مستوى الوعي والتثقيف بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛ وخفض معدلات الإصابة بحالات العدوى (المقاوِمة) في المجتمعات المحلية والمرافق الصحية بفضل التمنيع والوقاية من العدوى ومكافحتها والإدارة المسؤولة للنفايات؛ وإنشاء خدمات مضمونة الجودة في مجال مختبرات الميكروبيولوجيا السريرية ووسائل التشخيص؛ واستعمال مضادات الميكروبات لدى البشر والحيوانات وفي الزراعة على نحو أمثل؛ وإنشاء نظم وطنية لترصّد مقاومة مضادات الميكروبات واستهلاكها؛ ودعم البحوث واستحداث مضادات حيوية ووسائل تشخيص جديدة.

ويستند العمل الرامي إلى تحقيق هذا المخرج إلى الأغراض الاستراتيجية لخطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، والتي تُجسَّد أيضاً في خطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات الخاصة بكل بلد والأعمال والأنشطة المركِّزة على صحة الإنسان المبينة في مسار العمل بشأن كبح الجائحة الصامتة لمقاومة مضادات الميكروبات في خطّة العمل المشتركة بشأن الصحّة الواحدة (٢٠٢٢-٢٠٢٦).

وبوصف العمل بشأن تحقيق هذا المخرج مجالاً شاملاً ذا أولوية، فإن إنجازه سينطوي على توثيق عرى التعاون بشأن تحقيق سلامة المرضى وجودة الرعاية والوقاية من العدوى ومكافحتها (المخرج ١-١-١)؛ ومكافحة مقاومة الأدوية فيما يخص فيروس العوز المناعي البشري والسل والملاريا والأمراض المنقولة جنسياً وأمراض المناطق المدارية المهملة (المخرج ١-١-٢)؛ ودمج مقاومة مضادات الميكروبات في عملية وضع استراتيجيات وسياسات

وخطط صحية وطنية (المخرج ١-١-٤). وتدريب عاملي الرعاية الصحية (المخرج ١-١-٥)؛ وإتاحة الأدوية الأساسية ووسائل التشخيص، والاضطلاع بالترصد، وتعزيز قدرات المختبرات، وتعزيز اللوائح، وزيادة الوعي والتثقيف، والتمنيع (المخرجان ١-٣-١ و ١-٣-٣)؛ وإجراء البحوث المتعلقة بالأدوية ووسائل التشخيص واللقاحات المضادة للمُمرِضات الناشئة وتلك المتعلقة بالمضادات الحيوية (المخرج ١-٣-٤)؛ وتعزيز قدرات البلدان على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) والقدرات الأساسية المنصوص عليها فيها وخطط العمل الوطنية بشأن الأمن الصحي (المخرج ٢-١-٢)؛ وتعزيز قدرات البلدان في ميدان الاستعداد لمواجهة الطوارئ والاستجابة لها (المخرجان ٢-١-٣ و ٢-٣-٢)؛ والمحددات الاجتماعية والتجارية للصحة (المخرج ٣-١-١)؛ وخدمات المياه والصرف الصحي ونظافة اليدين، فضلاً عن سلامة الأغذية (المخرج ٣-٣-١)؛ والتعاون الرباعي مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان على تعزيز الأنشطة المضطلع بها في إطار نهج الصحة الواحدة بكامل طيفه، فضلاً عن إدارة المخاطر المرتبطة بسلامة الأغذية وعمل الدستور الغذائي (المخرج ٣-١-٢)؛ والأنشطة ذات الصلة الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان على الرصد وجمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها وتحديد الابتكارات وتوسيع نطاقها (المخرج ٤-١-١).

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- إقامة حوارات بشأن السياسات مع الدول الأعضاء؛ والدعوة إلى عقد مشاورات عالمية وإقليمية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل: (١) وضع قواعد ومعايير بشأن المسائل التقنية المرتبطة بالأغراض الاستراتيجية المحددة في خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛ (٢) تحديث خطة العمل العالمية و/ أو وضع استراتيجيات لقطاع الصحة البشرية؛ والدعوة إلى إدراج مقاومة مضادات الميكروبات في أُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛
- الدعوة لدى الدول الأعضاء والصندوق العالمي والبنك الدولي إلى دمج تدخلات معينة لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات في طلبات التمويل المقدّمة على المستوى القُطري؛
- قيادة الحوار على الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري بهدف دعم قدرات البلدان على التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات عن طريق تعزيز النظم الصحية، واستراتيجيات التأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها والتعافي منها، مع التأكيد على أهمية التدخلات المتعددة القطاعات.

و**ستدعم** الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- دمج مقاومة مضادات الميكروبات في الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية، مع ربط الميزانيات بتحقيق الغايات المحددة في خطة العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات وغايات أهداف التنمية المستدامة والخطط الوطنية المعنية بالأمن الصحي؛
- إنشاء آليات حوكمة وطنية قوية متعددة القطاعات تنطوي على ولاية وموارد كافية ومساءلة من أجل رصد تنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛
- تسليط الضوء على التدابير الرامية إلى الاستجابة للجائحة والتعافي منها من خلال إتاحة نقاط دخول متعددة للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، بطرق منها تعزيز الوقاية من العدوى ومكافحتها؛ والإشراف على مضادات الميكروبات؛ وسلامة الأغذية؛ والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛

والتمنيع؛ وتعزيز نُظُم الترصد؛ وتعزيز خدمات مختبرات الميكروبيولوجيا السريرية ووسائل التشخيص؛ وبحوث العمليات؛ والتنسيق المتعدد القطاعات؛

- تحديد تكلفة الاستجابة لمقاومة مضادات الميكروبات وفوائدها في مختلف القطاعات بهدف توجيه عملية تحديد الأولويات العالمية والإقليمية والقُطرية وتعبئة الموارد باتباع نهج متدرّج: (١) وضع حزمة قائمة على توافق الآراء من التدخلات ذات الأولوية الرامية إلى مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات في قطاعات الصحة الواحدة برمتها، وتكلفتها وعائد الاستثمار فيها، (٢) تخصيص حزمة الأولويات المعدّة حديثا للتدخلات المتعددة القطاعات ومجموعة أدوات حساب التكاليف وتقدير العائد على الاستثمار في مختلف البلدان؛ (٣) دعم إعداد مبرّرات الاستثمار في البلدان وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطط العمل الوطنية؛
- وضع خطط عمل وطنية متعددة القطاعات بشأن مقاومة مضادات الميكروبات وتحديد أولوياتها وتكلفتها وتمويلها وتنفيذها ورصدها، بطرق منها إنشاء آليات تنسيق وطنية متعددة القطاعات تشرك جميع القطاعات المعنية، وتُزوَّد بالموارد الكافية، وتكون مسؤولة عن تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛
- وضع حزمة من التدخلات الأساسية المتعلقة بصحة الإنسان تركّز على الناس في إطار خطة العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛
- إذكاء الوعي العام بواسطة بذل جهود هادفة، بوسائل منها شنّ حملات بشأن الأسبوع العالمي للتوعية بمضادات الميكروبات، وحملات وطنية تستهدف طلاب المدارس الثانوية والشباب، والاستفادة من وسائط التواصل الاجتماعي والحملات المحددة الأهداف بشأن تغيير السلوكيات، مثل وصف مضادات الميكروبات واستعمالها؛
- وضع برامج واتباع ممارسات متعددة التخصصات بشأن الإشراف على مكافحة مضادات الميكروبات، بوسائل منها وضع سياسات وطنية متكاملة وبناء ما يتصل بها من قدرات لازمة لعاملي الرعاية الصحية؛
- تعزيز وظائف السلطات التنظيمية للأدوية (بما في ذلك في إطار العمل المشترك بالنسبة للأدوية البشرية والأدوية البيطرية) بالاستناد إلى تصنيف المضادات الحيوية وفقاً لفئات الإتاحة والمراقبة والاحتياط (AWaRe) لعام ٢٠٢١ في قوائم الأدوية الأساسية الوطنية وكتيبات الوصفات والمبادئ التوجيهية للعلاج، والتخلص تدريجياً من مبيعات المضادات الحيوية التي لا تستلزم وصفة طبية؛
- وضع سياسات لمعالجة حالات النقص المتكرر في الأدوية ووسائل التشخيص الأساسية المضادة للميكروبات؛ وتعزيز الإنصاف في إتاحة المضادات الحيوية الأساسية وأدوات التشخيص المضمونة الجودة، بما في ذلك إتاحة المضادات الحيوية الاحتياطية الأساسية المعتمدة حديثاً والمضادات الحيوية الجنيسة غير المحمية ببراءات الاختراع التي تعاني من نقص الإمداد بها؛
- دعم تنفيذ اللوائح الوطنية المتعلقة ببيع مضادات الميكروبات واستعمالها وصرفها والتخلص منها؛
- تعزيز تدريب العاملين الصحيين وطلبة العلوم الطبية والصحية قبل دخول الخدمة وأثناءها، وتقديم الدعم اللازم لوضع مناهج دراسية موحدة وتشجيع دمج النساء والشرائح المحرومة من السكان، بما فيها المهاجرون واللاجئون، في الجهود المبذولة بشأن التوعية والتدريب؛
- إقامة نُظم وطنية وإقليمية متكاملة لترصد مقاومة مضادات الميكروبات ذات الأهمية لصحة الإنسان وتعزيز تلك النظم وتوسيع نطاقها بالاستفادة من النظام العالمي لترصد مقاومة مضادات الميكروبات واستعمالها؛
- تعزيز قدرات خدمات تشخيص الجراثيم والفطريات وإتاحتها بشكل منصف في البلدان، ودعم إنشاء شبكات مختبرات ودورات تدريب على المهارات التقنية، بوسائل منها أكاديمية منظمة الصحة العالمية؛

- بناء قدرة البحوث العملية على توليد البينات واستعمالها فيما يتعلق بظهور مقاومة مضادات الميكروبات وانتشارها وتأثيرها على النساء والفئات المحرومة من السكان والآثار الصحية والاقتصادية للتدخلات المنفذة بشأنها، فضلاً عن تقديم المساعدة لتشجيع الابتكار؛
- النهوض ببرنامج عمل واسع النطاق بشأن بحوث الصحة الواحدة من أجل سد الثغرات المعرفية ذات الأولوية في البلدان؛
- تنفيذ قوائم المنظمة بالمُمرضات البكتيرية والفطرية ذات الأولوية، مع مراعاة السياق المحلي (على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي أو القطري) بغرض الاسترشاد بها في تدخلات الصحة العامة وأنشطة الترصد والبحث والتطوير والابتكار؛
- تتبع التقدُّم المُحرز وطنياً على ضوء مؤشرات محددة وبالاستفادة من بيانات مصنفة، بما فيها المؤشرات المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات والمحددة في أهداف التنمية المستدامة؛
- صون التقدُّم المُحرز في تنفيذ خطة العمل بشأن مقاومة مضادات الميكروبات أثناء الأزمات، بما فيها الأحداث الوبائية والجائحية، من خلال تدخلات تمثل جزءاً من استراتيجيات النظام الصحي القادر على الصمود أو مدرجة كوظائف أساسية للصحة العامة في استراتيجية النظام الصحي القادر على الصمود؛
- تقديم الإرشاد والدعم التقني لإدراج تدخلات ذات صلة بمقاومة مضادات الميكروبات في عملية إعداد مقترحات قُطرية للحصول على التمويل من خلال الصندوق العالمي، وآليات البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي وغيرها من الفرص ذات الصلة، ولوضع برامج الصندوق الائتماني المتعدد الشركاء لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات وتنفيذ تلك البرامج؛
- تقديم الدعم لبعثات التقييم الخارجي المشترك بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) بهدف تقييم المؤشرات ذات الصلة بمقاومة مضادات الميكروبات وقدرات البلدان وتقديم توصيات بهذا الشأن.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع قواعد ومعايير أو تنقيحها، مثل الإرشادات المحدّثة بشأن ترصد مقاومة مضادات الميكروبات واستعمال الإنسان لها، ومنهجية لتقدير عبء هذه المقاومة وجمع البيانات النموذجية عنها؛
- تحديث قائمة الأولويات العالمية بشأن البكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية لتوجيه أنشطة البحث والتطوير فيما يخص إيجاد مضادات حيوية ووسائل تشخيص جديدة وتدخلات جديدة في مجال الصحة العامة، وكذلك قائمة المضادات الحيوية الحاسمة الأهمية لصون صحة الإنسان؛
- تطوير تحليل المنظمة لوسائل التشخيص البكتيري، عن طريق فحص وسائل التشخيص البكتيري ومنصات وسائل تشخيص الأمراض المُعدية الناجمة عن الممرضات البكتيرية ذات الأولوية؛
- إعداد مواصفات المنتجات المستهدفة للعوامل المضادة للبكتيريا ووسائل التشخيص اللازمة؛
- إنشاء مبادرة المنظمة بشأن وسائل تشخيص مقاومة مضادات الميكروبات وتعزيز هذه المبادرة بهدف النهوض بالبحوث والابتكارات وحلول الصحة الرقمية وتعزيز القدرات المختبرية من أجل: (١) تحديد وتوصيف البكتيريا والفطريات وحساسيتها لمضادات الميكروبات بشكل روتيني بغية تحسين التدبير العلاجي السريري وتوسيع نطاق ترصّد مقاومة مضادات الميكروبات؛ (٢) دعم توحيد تدابير الفحص المختبري لحالات العدوى البكتيرية والفطرية والمُمرضات المقاوِمة في جميع السياقات وفي أقاليم المنظمة كافة وتحسين نوعية هذه التدابير؛ (٣) ضمان إرساء معايير اختبار عالية الجودة، تتولى تقييمها وإثبات فعاليتها شبكة مختبرات المنظمة المعنية بمقاومة مضادات الميكروبات وبرنامج ضمان الجودة الخارجي.

الحصيلة ٢-١: تأهُّب البلدان لمواجهة الطوارئ الصحية

المُخرج ٢-١-١: تقييم القدرات والتبليغ عنها فيما يتعلق بالتأهب للطوارئ الناجمة عن جميع الأخطار

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان التي استخدمت نتائج إطار رصد اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) وتقييمها في وضع خطط عملها الوطنية أو تحديثها	٨٥ (٢٠٢٣)	٩٠ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي قدمت التقارير السنوية باستخدام أداة التقييم الذاتي للدول الأطراف	١٨٥ (٢٠٢٣)	١٨٥ (٢٠٢٥)

أدى إعداد أدوات جديدة واستخدامها في تقييم القدرات الوطنية اللازمة بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، إلى تحسين جودة البيانات وتحليل القدرات، وإلى تعزيز المساءلة المتبادلة بشأن تحسين الأمن الصحي بالتعاون مع المنظمة. ومع ذلك، فقد سلطت جائحة كوفيد-١٩ الضوء على ضرورة التوصّل إلى فهم أدق للعوامل التي تسهم في تحقيق الأمن الصحي، ولاسيما على الصعيد دون الوطني.

ولتنفيذ هذا المُخرج، سيلزم على أمانة المنظمة تعزيز قدرتها على العمل مع البلدان على وضع أدوات التقدير الكمي والنوعي واستخدامها في قياس القدرات الوطنية الخاصة بالتأهب لجميع الأخطار وإدارة مخاطر الكوارث، وعلى تحليل النتائج والإبلاغ عنها على نحو واسع النطاق وملائم التوقيت، ورصد الاتجاهات، وتقييم الحصائل، والتنبؤ بالاحتياجات وبمخاطر الطوارئ الصحية. وستشجِّع الأمانة حيثما أمكن على جمع هذه البيانات في شكل موحّد يُيسّر دمج المعلومات الخاصة بالنُظم الصحية والمحددات الاجتماعية للصحة. وينبغي استخدام التقارير الدينامية ومواصفات القدرات الوطنية ودون الوطنية الناتجة عن ذلك في إرشاد السياسات والخطط ودراسات الجدوى والاستراتيجيات وعمليات صنع القرار بشأن التأهب لجميع الأخطار.

ويتضمن العمل على تحقيق هذا المُخرج التعاون الوثيق بشأن تعزيز القدرات الخاصة بالتأهب للطوارئ (المُخرج ٢-١-٢)؛ ودعم البلدان لتكون مستعدّة من الناحية التشغيلية لتقدير المخاطر وأوجه الضعف التي حُددت وإدارتها (المُخرج ٢-١-٣).

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- استخدام مقاييس ومؤشرات لتقييم وتحليل حالة التأهب القُطري، بما في ذلك المؤشرات الخاصة بالصحة وبغير الصحة، بالتشاور مع جهات الاتصال الوطنية ذات الصلة. ويشمل ذلك تحديث وتعزيز أدوات التقييم ونُهج القياس التي تستخدمها الدول الأطراف على الصعيدين الوطني ودون الوطني في إجراء التبليغ السنوي في إطار اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، وإجراء التقييمات الخارجية الطوعية المشتركة، والاستعراضات اللاحقة للإجراءات والاستعراضات المرحلية للإجراءات وعمليات المحاكاة بشأن القدرات الخاصة بالتأهب للطوارئ – بما في ذلك قدرات التأهب القانوني للوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، وكذلك تقييم المخاطر وقابلية التأثر من خلال مجموعة الأدوات الاستراتيجية لتقييم المخاطر. وسيوجّه مزيد من التركيز إلى تقييم القدرات الوطنية الخاصة بالتأهب في مجال اختلاط البشر بالحيوانات، بما في ذلك التنسيق بين قطاعات صحة الإنسان وصحة الحيوان وصحة البيئة؛

- وضع وتجريب وتنفيذ الآلية الجديدة للاستعراض الشامل للصحة والتأهب بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين؛
- إعداد وتجريب ونشر البيانات المتاحة علناً لإنتاج مقاييس دينامية للتأهب وربطها بأنشطة المنظمة المرجعية؛
- تعزيز شبكة مراكز الاتصال الوطنية المعنية باللوائح الصحية الدولية.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- إجراء تقييمات التأهب الوطنية ودون الوطنية باستخدام أدوات جديدة ومكيفة بالتنسيق مع مراكز الاتصال الوطنية التي تركز على اختلاط البشر بالحيوانات وقطاعات الصحة البيئية على المستويين الوطني ودون الوطني وربط نتائج التقييم بوضع وتنفيذ خطة عمل وطنية للأمن الصحي؛
- رسم خرائط جميع الموارد التقنية والمالية المحلية والدولية المتاحة التي يمكن استخدامها في التأهب في مجال الأمن الصحي على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛
- تقييم مجموعة أكبر من مؤشرات التأهب، بما في ذلك الحد الأدنى من القدرات الأساسية للنظم الصحية على المستويين الوطني ودون الوطني اللازمة لضمان الأمن الصحي وتدابير الاستعداد الديناميكي؛
- ضمان تحليل نتائج عمليات تقييم القدرات الوطنية والتحقّق من صحتها على نحو متواصل، في ضوء الحصائل الفعلية لطوارئ الصحة العامة؛
- توسيع نطاق الاستخدام الروتيني لتمارين المحاكاة وعمليات الاستعراض المرحلية واللاحقة للإجراءات من أجل تمكين البلدان من تقييم أدائها أثناء الطوارئ الصحية وبعدها (بما في ذلك جائحة كوفيد-١٩) للوقوف على النجاحات والإخفاقات والتعلّم منها؛
- دعم تنفيذ عمليات التقييم والرصد والاستعراض المنقحة للوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) (بما في ذلك ما في ذلك أداة التقييم الذاتي للدول الأطراف، والتقييمات الخارجية الطوعية المشتركة) التي تشمل المؤشرات الجديدة التي أُدمجت لتجسيد الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩ وغيرها من الطوارئ الصحية التي حدثت مؤخراً؛
- توسيع نطاق تنفيذ التقييمات الاستراتيجية للمخاطر وتقييمات قابلية التأثر باستخدام الإبلاغ السنوي للدول الأطراف بالتقييم الذاتي، من أجل تحديد مخاطر الطوارئ الصحية التي تواجهها البلدان وتحديد أولوياتها وتقديم التوصيات الكفيلة بسد الثغرات؛
- توسيع نطاق تنفيذ أداة رسم خرائط الأمن الصحي لتوليد بيانات مشتركة بين القطاعات بشأن الفجوات في القدرة على التأهب والموارد المتاحة من القطاعات الصحية غير التقليدية على المستويين الوطني ودون الوطني؛
- تنسيق وتيسير قياس التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ من خلال الرصد، بما يشمل تقديم تقارير دورية عن الصحة؛
- وضع إرشادات تشغيلية بشأن تطوير قدرات اللوائح الصحية الدولية ومكوناتها في النظم الصحية لتحقيق التآزر في التعامل مع تحديات الطوارئ الصحية.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- تقييم القدرات الخاصة بالتأهب للطوارئ الناجمة عن جميع الأخطار ورصدها وتحليلها والإبلاغ عنها، فيما يتعلق بمخاطر الأمن الصحي الشديدة التأثير والأحداث البارزة بما في ذلك مخاطر الأوبئة، ومخاطر الطوارئ التي تتفاقم بسبب انعدام الأمن وتغيّر المناخ، ومقاومة مضادات الميكروبات، والتجمعات الحاشدة (مثل الألعاب الأولمبية)، والمخاطر البيولوجية (بما في ذلك السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في المختبرات)؛
- استخدام الأدوات والإرشادات والأطر والموارد في عمليات تقييم التأهب الوطني، بما فيها التقييمات عند اختلاط البشر بالحيوانات، التي يجري تحديثها لاستيعاب العبر المستخلصة من جائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك رفع الدول الأطراف للتقارير السنوية، وإجراء التقييم الخارجي الطوعي المشترك والاستعراض اللاحق والاستعراض المرحلي وعمليات المحاكاة، بالتنسيق مع مراكز الاتصال الوطنية؛
- تنقيح دليل مراكز الاتصال الوطنية المعنية باللوائح الصحية الدولية لتعزيز الإبلاغ الوطني عن اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛
- تحديث المكونات الرئيسية للإطار الخاص برصد اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) وتقييمها (بما في ذلك أداة الإبلاغ السنوي للدول الأطراف بالتقييم الذاتي، والتقييمات الخارجية الطوعية المشتركة) لتُدرج فيها الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك ضرورة تقييم التأهب والاستعداد على المستويين الوطني ودون الوطني تقييماً أكثر شمولاً؛
- توسيع النطاق القطاعي والجغرافي لأدوات تقييم التأهب وبناء القدرات على المستوى القُطري، مع التركيز بشكل أكبر على التأهب دون الوطني؛
- إعداد ونشر إرشادات ووحدة تدريب وغير ذلك من الأدوات الداعمة لتيسير تنفيذ عمليات تقييم التأهب وبناء القدرات على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛
- زيادة تعميم المعلومات عن ثغرات التأهب التي تُحدد من خلال عمليات تقييم واستعراض التأهب على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛
- وضع وتفعيل إطار للبحث والتطوير والابتكار بشأن التأهب في مجال الأمن الصحي من أجل تنسيق الأنشطة البحثية لتحديد الثغرات التي تكتنف البيّنات في التأهب في مجال الأمن الصحي، ودمج المدخلات من مصادر البيّنات ذات الصلة، وصياغة تدخلات تهدف إلى تحسين التأهب في مجال الأمن الصحي.

المُخرج ٢-١-٢: تعزيز القدرات الخاصة بالتأهب للطوارئ في جميع البلدان

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان التي لديها استراتيجيات أو خطط وطنية لتعزيز القدرات القُطرية المتعلقة بالتأهب لجميع الأخطار من أجل الحد من المخاطر الصحية وعواقب الطوارئ والكوارث	٨٥ (٢٠٢٣)	٩٠ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي لديها استراتيجيات أو خطط عالمية وإقليمية لتعزيز القدرات القُطرية المتعلقة بالتأهب لجميع الأخطار من أجل الحد من المخاطر الصحية وعواقب الطوارئ والكوارث	٧ (٢٠٢٣)	٧ (٢٠٢٥)
عدد البرامج العالمية المعنية بالصحة العامة التي تدمج أو تشمل اعتبارات التأهب والاستجابة للطوارئ	٧ (٢٠٢٣)	٧ (٢٠٢٥)

التزمت البلدان، بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، بتطوير التأهب للطوارئ وتعزيزه والإبقاء عليه في إطار إرساء القدرة الوطنية على ترصد أحداث الصحة العامة الحادة التي قد تهدد السكان في العالم، والكشف عنها والتحقق منها والاستجابة لها. وتُكمِّل اللوائحَ الصحية الدولية (٢٠٠٥) إطارات أخرى لإدارة المخاطر، بما في ذلك إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥–٢٠٣٠ وتسهم جميعها في تحقيق الأمن الصحي العالمي.

ويستند العمل الرامي إلى تحقيق هذا المُخرج إلى عمل المُخرج ٢–١–١ باستخدام البيّنات المُستمدة من عمليات التقييم في تحديد أولويات أنشطة بناء القدرات والدعوة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، مع ضمان التنسيق والتعاون على نطاق قطاعات متعددة، بما في ذلك صحة الحيوان، والشؤون المالية، والأمن، وخدمات الطوارئ، والبيئة. وسيستلزم ذلك العمل عن كثب مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل البرلمانيين، من أجل تحسين الحصائل الصحية للمجتمعات المحلية قبل الطوارئ وأثناءها وبعدها عن طريق مواءمة جميع خطط العمل الوطنية التي تسهم في تحقيق الأمن الصحي ودمجها معاً.

ويتضمن العمل على تنفيذ هذا المُخرج التعاون الوثيق على ما يلي: تقييم القدرات الخاصة بالتأهب للطوارئ في البلدان والإبلاغ بشأنها (المُخرج ٢–١–١)، وتعزيز قدرات البلدان الخاصة بحوكمة الصحة من أجل تحسين الشفافية والمساءلة والقدرة على الاستجابة وتمكين المجتمعات المحلية (المُخرج ١–١–٤)، وسيكون لتحقيق سائر المُخرجات آثار على هذا المُخرج، بما في ذلك ما يلي: (أ) تعزيز النُظم الصحية من أجل الحد من الأمراض السارية وغير السارية (المُخرج ١–١–٢)، (ب) وضع استراتيجيات التمويل المنصف وإجراء الإصلاحات من أجل استدامة التغطية الصحية الشاملة والتعلم من جائحة كوفيد–١٩ (المُخرج ١–٢–١)، وإعداد البيانات الخاصة بالنفقات المتعلقة بالأمن الصحي (١–٢–٢)، والاستناد إلى البيانات والتحليلات الاقتصادية الوثيقة لإرشاد عملية صُنع القرار (المُخرج ١–٢–٣)، (ج) وتوفير الإرشادات والمعايير الخاصة بجودة المنتجات الصحية وقائمة الأدوية الأساسية وقائمة وسائل التشخيص، ومأمونيتها ونجاعتها (المُخرج ١–٣–١)، والخاصة بمقاومة مضادات الميكروبات (المُخرج ١–٣–٥)، (د) ومعالجة الصحة البيئية والمهنية في الطوارئ (أثناء الحوادث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية النووية مثلاً) (المُخرج ٣–١–٢).

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- تعزيز الهيكل التنظيمي لإدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك تفعيل المجلس الإقليمي للطوارئ الصحية، الذي سيسهم في تحسين حوكمة قطاع الصحة في سياق الطوارئ والكوارث، إلى جانب إطار تنظيمي متعدد المخاطر ينتهج نهج التنمية المستدامة والشمولية والتعددية الثقافية والمساواة بين الجنسين؛
- الدعوة إلى إدماج خطط العمل الوطنية للأمن الصحي في دورات التخطيط والميزانية الأوسع نطاقا ودعم هذا الإدماج، ومساعدة الدول الأعضاء على وضع خطط عمل تشغيلية مرتبة حسب الأولوية، تتراوح مدتها بين ١٢ و٢٤ شهرا، بالإضافة إلى خطط العمل الاستراتيجية التي تمتد لخمس سنوات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ورفع خطط العمل هذه إلى أعلى مستوى سياسي لضمان المصداقية والتزام "الحكومة ككل" و"المجتمع بأسره" والحصول على دعمهما وتخصيصهما للموارد؛
- توسيع نطاق العمل لتحسين التأهب النظُمي للطوارئ والأمن الصحي في المدن والمناطق الحضرية، مع معالجة الثغرات بما فيها التهديدات الحيوانية المصدر ذات الإمكانات والاحتياجات التي تم التعرف عليها أثناء جائحة كوفيد–١٩ ومن خلال التقييمات الأخرى ذات الصلة، بما يتماشى مع القرار ج ص ع٧٥–٧؛
- مشاركة الدول الأعضاء والشركاء في الدعوة إلى التعاون وتوسيع نطاقه لتعزيز قدرات التأهب للطوارئ، بما في ذلك القدرات القائمة على اختلاط البشر بالحيوانات؛

– تعزيز المشاركة والشراكات مع أصحاب المصلحة غير التقليديين فيما يتجاوز الصحة ومقرري السياسات للإسهام في تعزيز قدرات التأهب للطوارئ والدعوة إلى تعزيزها.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

– وضع وتصميم خطة وطنية لعمليات الاستجابة للطوارئ الصحية من أجل مواجهة الأخطار المتعددة، باستخدام إرشادات المنظمة بشأن التأهب للاستجابة الوطنية للطوارئ الصحية والكوارث، التي تستند إلى تحليل عدة استجابات للطوارئ والممارسات الجيدة على الصعيد العالمي؛

– تطوير القدرات في مجال استخدام أداة الإبلاغ السنوي للدول الأطراف بالتقييم الذاتي وخطط العمل الوطنية للأمن الصحي كوسيلة رئيسية لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين والإنصاف في مجال الصحة وحقوق الإنسان من أجل تعزيز الأمن الصحي وإيجاد نظام صحي قادر على الصمود؛

– دعم تطوير استراتيجية تتعلق بقدرة المستشفيات على الصمود، بما يتماشى مع الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩، تمكّن المستشفيات من تحسين التعايش مع تأثير الطوارئ أو الكوارث الطبيعية والتكيف معها والتعافي منها بمزيد من الكفاءة من أجل إنقاذ الأرواح من خلال توفير القدر الكافي من الخدمات الصحية الأساسية؛

– توسيع نطاق أنشطة بناء القدرات المدنية والعسكرية المشتركة في مجال التأهب ونشرها في جميع أقاليم المنظمة من أجل تعزيز التأهب للطوارئ الصحية؛

– تعزيز المجالات التي تقل فيها القدرات والتي كشفت عنها جائحة كوفيد-١٩ والتقييمات الأخرى عن طريق الدعم التقني الموجّه إلى التأهب التشريعي، والتأهب الحضري، تماشياً مع القرار ج ص ع٧٥-٧ – بما في ذلك القيادة والحوّكمة؛ وتمكين المجتمعات المحلية؛ والخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ والموارد البشرية القابلة للنشر؛ والقدرة على تكييف النظام الصحي لتحقيق الأمن الصحي؛ وتأهب المرافق الصحية وقدرات الصحة العامة دون الوطنية؛

– تعزيز التأهب في السياقات الخاصة، تماشياً مع القرار ج ص ع٧٥-٧، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقاليم ما وراء البحار، والبيئات المتضرّرة من النزاع والضعيفة؛

– قيادة الجهود الرامية إلى تعزيز المشاركة مع أصحاب المصلحة غير التقليديين في مجال الصحة، بما في ذلك البرلمانيون، ووزارات المالية، ووزارات الخارجية، وقادة المجتمعات المحلية، والمنظمات الرياضية، والمنظمات الدينية، في وضع نهج متعدد القطاعات وشامل للمجتمع ككل إزاء بناء القدرات والتأهب للطوارئ؛

– إنشاء الشبكة العالمية لدعم التأهب المستدام من أجل دعم البلدان في تسريع تنفيذ خطط العمل الوطنية للأمن الصحي وغيرها من الأولويات والخطط الوطنية من خلال شبكة متعددة القطاعات من الشركاء التقنيين؛

– إعادة مواءمة أنشطة وموارد التأهب الوطنية بشكل دوري مع الثغرات والاتجاه الإقليمي/ العالمي من خلال عمليات وأدوات تشمل رسم خرائط الموارد لدعم تحديد الموارد المالية والتقنية والثغرات في توفير الاحتياجات، من أجل تنفيذ خطط العمل الوطنية للأمن الصحي؛

– تقديم الدعم التقني وتوفير حلقات عمل وحلقات دراسية إلكترونية ودورات تدريبية في مجال وضع خطط العمل الوطنية للأمن الصحي وتنفيذها ورصدها؛

– إعداد وتنفيذ منصة إلكترونية لتبسيط وتعميم العملية المتصلة بخطط العمل الوطنية للأمن الصحي، من خلال دمج أدوات وعمليات الأمن الصحي القائمة ومواءمتها وتوحيدها في المنصة الإلكترونية؛

– مواصلة بناء قدرات أقوى من أجل التأهب في مجال الأمن الصحي عند اختلاط البشر بالحيوانات في سبيل التصدي للمخاطر المحددة، بما في ذلك الأمراض الحيوانية المنشأ المعروفة وغير المعروفة المصدر، من خلال نهج الصحة الواحدة؛

- تفعيل إطار النظم الصحية من أجل الأمن الصحي، ودعم البلدان في تطوير قدرات اللوائح الصحية الدولية ومكوناتها في النظم الصحية لتحقيق التآزر في التعامل مع تحديات الطوارئ الصحية؛
- إعداد وحدات تدريبية بشأن المساواة بين الجنسين في حالات الطوارئ الصحية ونشر التدريب في البلدان؛
- إعداد وتعزيز قدرات التأهب القانونية لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥).

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- الإسراع في نشر وتطوير أدوات لرسم خرائط الموارد وتنسيق الشركاء التي أثبتت جدواها طوال فترة جائحة كوفيد-١٩؛
- وضع إرشادات وإجراءات تشغيل موحدة لنشر الشبكة العالمية لدعم التأهب المستدام، مما سييسر مطابقة ونشر الخبراء التقنيين المدربين من جميع أنحاء العالم إلى البلدان المحتاجة إلى الدعم لتوسيع نطاق العمل على بناء القدرات، بما يشمل تنفيذ خطط العمل الوطنية للأمن الصحي؛
- وضع وتحديث إرشادات معيارية وأدلة وأدوات (بما في ذلك منصات إلكترونية) ونماذج للمساعدة في وضع خطط العمل الوطنية للأمن الصحي وتنفيذها ورصدها على المستوى القطري، بما في ذلك ربط الاستراتيجية بالعمليات والمبادرات العالمية والإقليمية والوطنية القائمة (مثل الاستعراض الشامل للصحة والتأهب)؛ وهيكل التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها؛ والمعاهدة المتعلقة بمكافحة الجوائح (قيد الصياغة)؛ والتعديلات على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)؛ واستراتيجية آسيا والمحيط الهادئ لمواجهة الأمراض المستجدة؛ والترصد المتكامل للأمراض والاستجابة لها)؛
- إعداد أدوات تشغيلية ووحدات تدريبية للتصدي للتهديدات الحيوانية المصدر عند اختلاط البشر بالحيوانات بالتعاون الوثيق مع منظمات التحالف الرباعي؛
- تيسير وإجراء البحوث عن التشغيل والتنفيذ، فضلاً عن التقييمات الاقتصادية لتدخلات التأهب؛
- تطوير الأدوات والتدريب للمساعدة على بناء قدرة النُظم الصحية على الصمود لتحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي، من أجل تيسير الإجراءات التي تتخذها البلدان لإعادة البناء على نحو أفضل وبلوغ مستويات أعلى من التأهب الوطني ودون الوطني؛
- إعداد دراسات حالة قطرية تجسد أهمية المساواة بين الجنسين للأمن الصحي.

المُخرج ٢-١-٣: استعداد البلدان من الناحية التشغيلية لتقدير المخاطر وأوجه الضعف التي حُددت وإدارتها

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان ذات الأولوية التي وضعت مواصفات للمخاطر المتعددة الجوانب المرتبطة بالطوارئ الصحية في السنوات الثلاث الماضية	٣١ (٢٠٢٣)	٤١ (٢٠٢٥)
عدد البلدان ذات الأولوية التي وضعت خططاً أو ترتيبات أخرى وطنية موثّقة للاستجابة للطوارئ بالاستناد إلى رسم خرائط مخاطر الطوارئ الصحية	٥٠ (٢٠٢٣)	٦٠ (٢٠٢٥)
عدد البلدان ذات الأولوية التي قيّمت القدرة على الاستعداد التشغيلي لمواجهة المخاطر ذات الأولوية التي تتعرض لها باستخدام المنهجية والأدوات التي توصي بها المنظمة لتقييم مدى الاستعداد	٦٠ (٢٠٢٣)	٦٠ (٢٠٢٥)

يكتسي الاستعداد التشغيلي أهمية بالغة للبلدان والمجتمعات المحلية والمؤسسات لاكتساب القدرة على التمكن من حشد استجابة فورية ومناسبة للطوارئ الصحية الناجمة عن أي أخطار عند الاقتضاء. ويستند تعزيز الاستعداد التشغيلي إلى عملية مستمرة لتقييم المخاطر الحالية بالاستناد إلى تحديد الأخطار الأعلى احتمالاً والأشد وخامة مقارنة بمستوى القدرات ومواطن الضعف القائمة. واستناداً إلى المخاطر ذات الأولوية المتقدمة التي تم تحديدها، ستدعم الأمانة البلدان في بناء وتقييم قدرات الاستعداد التشغيلي للتصدي للتهديدات ذات الأولوية المتقدمة. وسيهدف تسريع الإجراءات المستهدفة والمتوقعة التي ينجم عنها تهديد وشيك إلى ضمان استجابة فعالة للطوارئ. والاستعداد هو حالة من القدرات المحددة على الاستجابة بسرعة وبشكل مناسب، عند الاقتضاء، للتخفيف من تأثير خطر أو مخاطر محددة، وهو يستند إلى التأهب.

ولا يمكن أن يكون التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية فعالاً إلا إذا قام على أساس استعداد تشغيلي عبر كل نظام من نظم الهيكل العالمي للسماح للبلدان بتعبئة العمل تحسباً لمخاطر وشيكة وشديدة التأثير.

وكان أحد الدروس الواضحة التي تمخض عنها عام ٢٠٢٠ الإقرار بالأهمية الحرجة لتوسيع مفهوم الاستعداد أبعد من الحدود التقليدية للأمن الصحي ليشمل ثقة المجتمع والاستعداد والقدرة على الصمود؛ ومسائل الحوكمة؛ والدور الحاسم الذي يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاضطلاع به في حفز وصوغ استجابة مجتمعية للطوارئ الصحية؛ وفي البلدان ذات الأولوية بما فيها مناطق النزاعات الهشة والضعيفة.

ويُعد العمل على تحقيق هذا المُخرج شاملاً إلى حد كبير ويُكمّل العمل الخاص بما يلي: تعزيز القدرات على التأهب لحالات الطوارئ في جميع البلدان (المُخرج ٢-١-٢)؛ والاستجابة السريعة للطوارئ الصحية الحادة، والاستفادة من القدرات الوطنية والدولية ذات الصلة (الناتج ٢-٣-٣)؛ ومعالجة مقاومة مضادات الميكروبات (المخرج ١-٣-٥)؛ ويتواءم هذا العمل مع العمل بشأن تقييم القدرات الخاصة بالتأهب للطوارئ الناجمة عن جميع الأخطار في البلدان، والإبلاغ بشأن هذه القدرات (المُخرج ٢-١-١)، وضمان توافر برامج عمل البحوث، والنماذج التنبؤية، والأدوات الابتكارية، والمنتجات والتدخلات الخاصة بالمُمْرضات التي تمثل تهديداً شديداً (المُخرج ٢-٢-١) والاستجابة السريعة للطوارئ الصحية الحادة باستخدام القدرات الوطنية والدولية ذات الصلة (المُخرج ٢-٣-٢).

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- تعزيز الروابط الأساسية القائمة بين النظم الصحية وحالات الطوارئ من خلال المواءمة بين الاستراتيجيات العالمية والإقليمية المتعلقة بالتأهب للطوارئ الصحية الشاملة، ويشمل ذلك الحوكمة والنظم والتمويل. وستتولى المنظمة تنسيق تنمية القدرات الأساسية المتعددة القطاعات التي تشرك المجتمع بأسره وإدماجها في نظم صحية مرنة تمتد من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. وسيشمل ذلك العمل جنباً إلى جنب مع تنفيذ الترصد التعاوني، وحماية المجتمع المحلي، وتدابير المكافحة، والرعاية المأمونة والقابلة للتطوير؛
- تنفيذ الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها من أجل تعزيز الروابط الأساسية بين النظم الصحية والطوارئ من خلال مواءمة الاستراتيجيات العالمية والإقليمية المتعلقة بالاستعداد للطوارئ الصحية الشاملة، بما في ذلك الحوكمة والنظم والتمويل؛
- الدعوة إلى توسيع نطاق وتمويل تقييم المخاطر والحد من المخاطر والتأهب والاستعداد والاستجابة والتعافي من الطوارئ والكوارث في سياق إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ واللوائح

الصحية الدولية (٢٠٠٥) باستخدام نهج شامل لجميع المخاطر، مع مراعاة قدرة النظم الصحية على الصمود وما تقدمه من خدمات، والمشاركة مع المنظمات التي يقودها المجتمع المحلي والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى من خارج قطاع الصحة؛

- التنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل منع وإدارة المخاطر والأحداث المتعلقة بالصحة العامة، بما في ذلك أثناء أحداث الصحة العامة التي تثير قلقاً دولياً والمتصلة بحركة المرور الدولية (بما في ذلك عند نقاط الدخول) والتجمعات الجماهيرية؛
- إعداد جيل جديد من قادة المختبرات من خلال البرنامج العالمي لقيادة المختبرات، وبالتالي تعزيز الأمن الصحي وتمكين أنظمة المختبرات الوطنية في جميع أنحاء العالم باستخدام نهج الصحة الواحدة؛
- تعزيز المبادرات العالمية مثل استراتيجية أفرقة الطوارئ الطبية لعام ٢٠٣٠ (عُرضت للمصادقة عليها في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣)، والشبكات السريرية التابعة للمنظمة، والشبكة العالمية للوقاية من العدوى ومكافحتها وشبكة خبراء المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وتضع هذه المبادرات الاستعداد للرعاية الصحية في صميم الدورة الكاملة لإدارة الطوارئ الصحية؛
- توفير الإرشاد بشأن الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية ومبادرة الخدمات الجماعية.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- تعزيز قدرات الاستعداد التشغيلي باستخدام نهج شامل للمخاطر مع التركيز بصفة خاصة على المجتمعات الضعيفة والبيئات الهشة، وضمان توافر القدر الكافي من الموارد لتنفيذ الاستجابة والتعافي والحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية؛
- تعزيز تبادل المعلومات المتعدد القطاعات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بشأن الاستعداد للطوارئ الصحية من أجل مواجهة المخاطر والأخطار الناشئة؛
- تعزيز وتفعيل عمليات تحديد مواصفات المخاطر على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية مع ربطها بالاستعداد التشغيلي والتخطيط المراعي للمخاطر؛
- تقييم وتعزيز قدرات الدول الأعضاء الحاسمة والشاملة على الاستعداد للطوارئ الصحية من خلال تقييم مؤشرات الاستعداد الحالية وتنفيذ إجراءات مستهدفة متعددة المستويات مصممة خصيصاً لهذا الغرض ووشيكة التنفيذ عند الحاجة إلى الاستجابة بسرعة وبشكل مناسب، عند الاقتضاء، للتخفيف من تأثير خطر أو مخاطر محددة؛
- بناء وتعزيز استعداد البلدان للحدّ من طوارئ الصحة العامة وإدارة أحداث الصحة العامة المتعلقة بالتحركات السكانية عبر الحدود وفي سياق التجمعات الحاشدة وفقاً لنهج متعدد القطاعات، وبالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى؛
- تعزيز القدرات القطرية لتحسين التأهب للطوارئ والاستعداد والاستجابة لها من خلال نُهج تعلّم منهجية وهادفة وقابلة للقياس ومستدامة مرتبطة بالتنفيذ التشغيلي، بما في ذلك بناء قدرات مراكز الاتصال الوطنية؛
- تعزيز الشراكات من خلال إنشاء وتعبئة أفرقة الطوارئ الطبية لتقديم الدعم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك المساعدة التقنية والإرشاد، وتوحيد جهود بناء القدرات من خلال إنشاء مراكز تدريب في بلدان متعددة؛

- إعداد وتفعيل تقييمات الاستعداد من أجل مكاتب المنظمة القطرية (لم تُنشر بعد) للتخفيف من وطأة المخاطر الصحية التي تتعرض لها البلدان المتضررة من الطوارئ الصحية والاسترشاد بها في التخطيط لاستمرارية الأعمال؛
- إعداد وتفعيل خطط قطرية محددة من أجل مكاتب المنظمة القطرية بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي بشأن انعدام الأمن الغذائي والاستعداد الصحي والاستجابة الصحية (لم يُنشر بعد) للتخفيف من وطأة المخاطر الصحية والتغذوية التي تتعرض لها البلدان المتضررة من انعدام الأمن الغذائي مع تعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود؛
- بناء وتعزيز استعداد المجتمع المحلي وقدرته على الصمود، مع ضمان تمكين المجتمعات المحلية من اتخاذ الإجراءات المناسبة وتعبئة الموارد للتصدي للمخاطر الصحية الطارئة بالتنسيق مع الجهات المانحة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، مع تمكينهم من استخدام نهج يشمل المجتمع بأسره إزاء الاستعداد للطوارئ الصحية؛
- تسريع الإجراءات المستهدفة من أجل دعم الدول الأعضاء في الاستعداد لتقديم الرعاية الصحية أثناء الطوارئ، مع التركيز على الوقاية من العدوى ومكافحتها، وفرق الطوارئ الطبية والتدبير العلاجي السريري، والتي تم تحديدها باعتبارها ركائز للاستجابة ذات أهمية حاسمة في جميع الطوارئ.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- دعم وتسريع بناء قدرات البلدان على الاستجابة السريعة لأخطر ما تتعرض له من تهديدات وشيكة من خلال توفير إرشادات عالمية بشأن الاستعداد في إطار نهج شامل لجميع الأخطار، بما في ذلك الدليل التشغيلي والقوائم المرجعية للاستعداد للطوارئ الصحية القطرية (لم يُنشرا بعدُ) لتسريع أنشطة الاستعداد التشغيلي في البلدان والبيئات مثل المناطق الهشة ومناطق النزاعات والمناطق المعرضة للخطر والجزر الصغيرة والمناطق الريفية والحضرية النائية. ويسلط هذا الضوء على الأهمية الحاسمة لاستعداد النُظم الصحية؛
- وضع قائمة مرجعية لاستعداد مكاتب المنظمة القطرية على منصة رقمية للاسترشاد بها في التخطيط لاستمرارية الأعمال؛
- توسيع نطاق التقييم الدينامي للمخاطر ومواطن الضعف؛ وإدراج الاستعداد المختبري مع توفير الأدوات ودعم إتاحة السلع الأساسية لتقييم واختبار وتعزيز الاستعداد التشغيلي للمختبرات بهدف الكشف عن المُمرضات التي قد تسبّب أوبئة وجوائح؛
- تعزيز لوحة المتابعة المتكاملة لجميع البلدان على منصة الشركاء للصحة في حالات الطوارئ التي ستحدد ثغرات الاستعداد وتتعقب طلبات الحصول على المساعدة التقنية وعمليات النشر على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛
- وضع إرشادات وأدوات لتعزيز استمرارية الوظائف والخدمات الأساسية للصحة العامة أثناء الطوارئ الصحية، مع ضمان التكامل والاستخدام التبادلي مع خطط الاستجابة والتعافي؛
- تطوير أداة شبكية دينامية لتقدير التكاليف من أجل الإمدادات والعمليات الأساسية لتعزيز الاستعداد لتهديدات أمراض محددة؛
- مواصلة تنفيذ مبادرة أفرقة الطوارئ الطبية التي تركز على تنمية قدرات الموارد البشرية في حالات الطوارئ للأفرقة الوطنية باستخدام المعايير الدُنيا المبينة في الوثائق الإرشادية لضمان إدماجها وقابليتها

للاستخدام التبادلي في حالة نشرها لأي حالة طوارئ على المستوى دون الوطني أو المحلي في إطار الاستجابة القطرية؛

- إدراج استعداد المجتمع المحلي وقدرته على الصمود كعنصر أساسي في الاستعداد للتمكين من توفير تدابير الصحة العامة والاجتماعية والرعاية الصحية الأولية المجتمعية. وستكفل الأطر والأدوات اللازمة لرسم خرائط المخاطر المجتمعية وتقييم قابلية التأثر، وتخطيط استعداد المجتمع المحلي، والترصد المجتمعي الكشف عن الطوارئ الصحية التي تركز على المجتمع المحلي، والتأهب والاستعداد لها.

الحصيلة ٢-٢: الوقاية من الأوبئة والجوائح

المُخرج ٢-٢-١: توافر برامج عمل البحوث والنماذج التنبؤية والأدوات والمنتجات والتدخلات الابتكارية الخاصة بالمُمرِضات التي تمثل تهديداً شديداً

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
عدد مواصفات المنتجات المستهدفة المعدة للمنتجات والتدابير الطبية لمكافحة المُمْرضات التي تمثل تهديداً شديداً	٣٣ (٢٠٢٣)	٣٦ (٢٠٢٣)
عدد مواد المشورة في مجال السياسات (توصيات أفرقة الخبراء أو اللجان الاستشارية، والمبادئ التوجيهية، والبحوث المتعلقة بالصحة العامة، وموجزات السياسات) التي أُعدت بشأن المُمْرضات التي تمثل تهديداً شديداً والأحداث العظيمة الأثر	١٢,٥ (٢٠٢٣)	١٥ (٢٠٢٥)

يُركِّز العمل على تنفيذ هذا المخرج على بناء التأهب عن طريق الاستجابة بالاستفادة من الابتكار أثناء الأزمات الصحية، بوسائل منها تنفيذ البحوث التشغيلية وأنشطة الاختبار التجريبية. وقد أعادت جائحة كوفيد-١٩ التأكيد على قيمة الاستثمار في برامج البحوث السريعة والأدوات والتدخلات المبتكرة لمعالجة الأمراض الناشئة. ولتعزيز الاستعداد للتهديدات المقبلة، ثمة حاجة ملحة إلى ضمان تحسين المبادرات الجديدة التي أُعدت أثناء جائحة كوفيد-١٩ (مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ (مسرّع الإتاحة)) وإضفاء الطابع الرسمي عليها وضمان الإتاحة المنصفة والمنصفة للتدخلات المنقذة للحياة. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان أن تتسم النظم القائمة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية بالقدر الكافي من المرونة لتيسير إعداد واستخدام أدوات مبتكرة (مثل الترصد الجينومي) لدعم الاستجابة للطوارئ الصحية في المستقبل.

ويؤكد أيضاً تفاوت تأثير كوفيد-١٩ ومدى انتشاره في مختلف السياقات ضرورة تحليل مدى نجاعة التدخلات والأدوات القائمة من أجل تحديد أفضل ما يمكن عمله في السياقات المختلفة، بما في ذلك ضرورة إيجاد نُهج جديدة لنشر المعلومات بالاستناد إلى البيّنات. فعلى سبيل المثال، يتعين تعزيز التقدم المحرز في إدارة "وباء المعلومات" باستخدام أدوات جديدة ونُهج محورها الإنسان.

ويتضمن العمل على تحقيق هذا المُخرج على ما يلي: تحسين إتاحة المنتجات الطبية (المُخرج ١-٣-٢)؛ وتعزيز القدرة التنظيمية القُطرية والإقليمية (المُخرج ١-٣-٣)؛ وتحديد برنامج عمل البحث والتطوير (المُخرج ١-٣-٤)؛ وتخفيف حدة مخاطر نشأة المُمْرضات التي تمثل تهديداً شديداً وعودتها إلى الظهور، وتحسين التأهب للجوائح (المُخرج ٢-٢-٣)؛ وتعزيز المعايير الأخلاقية وآليات الإشراف التي تدمج أخلاقيات الصحة العامة والبحوث في النظم الصحية (المُخرج ٤-١-٣).

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- تنظيم شبكات الخبراء العالمية وتنسيقها، بما في ذلك التحالف العالمي للمختبرات المعني بتشخيص المُمْرضات التي تمثل تهديداً شديداً، للسماح بالتحديد السريع لخصائص العينات البيولوجية وتبادلها، بما في ذلك الفيروسات؛ وشبكة التقييم السريري للأمراض المستجدة والاستجابة لها، التي تتولى تقدير المخاطر من أجل تحسين علاج المرضى وخفض معدل الوفيات؛ والشبكة العالمية للوقاية من العدوى ومكافحتها؛ وشبكة الإبلاغ عن الطوارئ، التي تستهدف بناء فوج من موظفي الاتصالات المدربين الذين خضعوا للاختبار والجديرين بالثقة؛ والشبكة الجديدة لأخصائيي أوبئة المعلومات ومديري أوبئة المعلومات؛

- إنشاء نظام، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين، لإتاحة آلية سريعة ومأمونة وشفافة من أجل التبادل الطوعي للمواد البيولوجية التي يمكن أن تسبب أوبئة أو جوائح، والتمكين من إجراء تقديرات سريعة للمخاطر يمكن أن تستفيد منها جميع البلدان وتسريع وتيرة أنشطة البحث والابتكار، بما يشمل تدابير المكافحة الطبية التي يمكن توزيعها بإنصاف على البلدان المحتاجة كافةً؛

- تعزيز البحوث وتبادل المعلومات وقيادتهما، وتقديم التوصيات بشأن الوقاية من الأخطار المُعدية التي تمثل تهديداً شديداً وإدارتها. ويمكن أن يمتد طيف البحوث في مجال الوقاية من الجوائح من وضع تدابير المكافحة الجديدة أو المُحدَّثة، إلى استحداث أدوات لاستغلال البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي ونظم النمذجة التنبؤية وتنفيذها في سبيل توجيه الاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية للوقاية من الجائحات والتأهب لها. وسيُنفّذ ذلك من خلال شبكات الخبراء والمراكز المتعاونة مع المنظمة والأفرقة الاستشارية على نطاق مختلف ميادين الخبرة، بما في ذلك الفريق الاستشاري الاستراتيجي والتقني التابع للمنظمة والمعني بالأخطار المعدية؛

- التعجيل باستحداث منتجات طبية جديدة، وتوجيه برنامج عمل بحوث الصحة العامة في مجال الأخطار المُعدية التي تمثل تهديداً شديداً، بما في ذلك تقييم تدابير الصحة العامة والتدابير الاجتماعية، مع الاستمرار في البناء على أساس المخطط الأولي للبحث والتطوير في مجال الطوارئ. وسيصب هذا العمل في الجهود الرامية إلى مواصلة تطوير وتوطيد الشراكات والنهوج والأدوات العلمية اللازمة لإدارة أوبئة المعلومات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من أجل تحسين الإبلاغ عن المخاطر أثناء الجوائح؛

- تعزيز الآليات العالمية للحوكمة والتعاون أثناء الجوائح والأوبئة المتعددة البؤر، مع التركيز على ضمان الإتاحة العادلة والمنصفة للمنافع الأساسية استناداً إلى الحاجة وبناءً على الخبرات المكتسبة من جائحة كوفيد-١٩؛

- البناء على نجاحات مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ (مسرّع الإتاحة) والاستفادة من خبرات المنظمة وقدرتها على جمع الأطراف لإنشاء آلية متعددة الشركاء والقطاعات لحفز التطوير السريع للقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص والمنافع العالمية الأخرى استجابة للتهديدات المعدية ولضمان توزيعها بإنصاف وفعالية؛

- إنشاء نظام، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين، لإتاحة آلية سريعة ومأمونة وشفافة من أجل التبادل الطوعي للمواد البيولوجية التي يمكن أن تسبب أوبئة أو جوائح، والتمكين من إجراء تقديرات سريعة للمخاطر يمكن أن تتقاسمها جميع البلدان وتسريع وتيرة أنشطة البحث والابتكار، بما يشمل تدابير المكافحة الطبية التي يمكن تقاسمها بإنصاف بين البلدان المحتاجة كافةً؛

العمل المشـــترك على تجريب وبناء المجمع البيولوجي الذي ســـتكون له أهمية حاســـمة للنهج العالمي المنسق إزاء الوقاية من المُمرضات التي تمثل تهديداً شديداً وكشفها والاستجابة لها؛

– الاستفادة من الآليات والشبكات العالمية لإذكاء الوعي والإقبال وصنع القرارات المستنيرة وتعزيز ترجمة العلم إلى ســياســات بشــأن: (١) اســتخدام التدخلات الصــحية العامة والاجتماعية؛ و(٢) إدارة الوباء المعلوماتي للوقاية من الأوبئة والجوائح والتأهب والاستجابة لها.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

– زيادة الوعي بشأن الأخطار الصحية التي تمثل تهديداً شديداً والقدرة على اكتشافها، وتعزيز الجهود الرامية إلى التأهب للمُمْرضــات التي تمثل تهديداً شــديداً والاســتجابة لها باســتخدام اســتراتيجيات الوقاية وخطط التأهب المحددة السياق؛

– وضــع نهُج ابتكارية للتصــدي لمخاطر المعلومات الخاطئة والمعلومات المغلوطة وتنفيذها، مثل بناء قوى عاملة جديدة من "أخصــائيي أوبئة المعلومات ومديري أوبئة المعلومات"، وضــمان المشــاركة المجتمعية وتعزيزها قبل الطوارئ وأثناءها وبعدها.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

– العمل مع الشركاء على وضــع ما يلي أو تسـريعه: (١) التصـميمات والبروتوكولات السـريرية لتقييم مدى كفاءة اللقاحات والأدوية؛ (٢) مواصفات المنتجات المستهدفة وخرائط الطريق الخاصة بالبحث والتطوير؛ (٣) بنك للمعارف يضم البيّنات عن اللقاحات والعلاجات الدوائية ووسائل التشخيص الخاصة بالأمراض ذات الأولوية؛ (٤) قائمة ســـنوية لمخاطر المُمْرضـــات المســـتجدة ذات الأولوية التي تتطلب البحث والتطوير. وسيتم ذلك تحت رعاية المخطط الأولي للبحث والتطوير. وستدير الأمانة أيضاً شبكات البحث والابتكار السـريرية أو توسـع نطاقها أو تنشـئها بغرض التنشـيط السـريع في أثناء الطوارئ، أو قبلها، من أجل تطوير لقاحات وعلاجات ووسائل تشخيص جديدة بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

– وضع برنامج عمل البحوث في مجال الصحة العامة، بما في ذلك البحوث التشغيلية في حالات الطوارئ من أجل تسـريع مسـار اسـتحداث وسـائل التشـخيص والعلاجات واللقاحات الخاصـة بالأخطار الصـحية العالمية المسـتجدّة، ووضـع أُطر الرصـد والتقييم ذات الصـلة في سـبيل بناء التدخلات الخاصـة بالصـحة العامة والتدخلات الاجتماعية المسنّدة بالبيّنات على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

– وضــع الإرشــادات والمعايير الدُنيا للرعاية السـريرية في ظروف تفشــي الأمراض الشــديدة العدوى لصــالح المستجيبين الأوائل، وتكييفها بالاستناد إلى المجموعة المتنامية من البيّنات، وربطها بالإرشادات والأدوات والمعدات المتعلقة بالوقاية من العدوى ومكافحتها؛

– وضع المواد الإرشادية والتدريبية بشأن استخدام أدوات التشخيص ونهوجه المبتكرة فيما يتعلق بالمُمْرضات التي تمثل تهديداً شديداً، بما في ذلك التوصيات لصنّاع القرار بشأن إدارة أوبئة المعلومات، والإبلاغ عن المخاطر، وإشراك المجتمع المحلي؛

– تحديث الإرشــادات بشــأن إدارة الأوبئة، بما في ذلك الحقائق الأســاســية وأدوات صــنع القرار والتنبؤ، بما يتماشى مع جميع البيّنات المتاحة.

المُخرج ٢-٢-٢: التنفيذ الواسع النطاق لاستراتيجيات الوقاية المثبتة الفعّالية بشأن الأمراض ذات الأولوية/ التي قد تسبب أوبئة

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان التي لديها خطط متعددة القطاعات لمكافحة الكوليرا تتواءم مع *استراتيجية المعنونة وضع نهاية للكوليرا – خريطة طريق عالمية حتى عام ٢٠٣٠*	٩ (٢٠٢٣)	١١ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي لديها خطة تشغيلية وطنية متعددة السنوات مدرجة في الميزانية متوائم مع خريطة الطريق العالمية لدحر التهاب السحايا بحلول عام ٢٠٣٠	١٥ (٢٠٢٣)	٢٧ (٢٠٢٥)
عدد البلدان ذات الأولوية التي لديها خطة للتأهب والاستجابة مُدرجة في الميزانية بشأن المُمْرضات التي تسبب الحمى النزفية الفيروسية المتوطنة في البلدان المعنية (مرض فيروس الإيبولا ومرض فيروس ماربورغ وحمى لاسا والأمراض الأخرى التي تسببها عائلة الفيروسات الرملية وحمى القرم- الكونغو النزفية وحمى الوادي المتصدع وعدوى فيروس نيباه والأمراض المرتبطة بالعدوى بفيروس هنيبا وفيروس هانتا)	٢٧ (٢٠٢٣)	٣١ (٢٠٢٥)

تؤثر فاشيات الأمراض التي قد تسبب أوبئة، مثل التهاب السحايا والحمى الصفراء والحميات النزفية الفيروسية والكوليرا، تأثيراً غير متناسب على المجموعات السكانية الأشد فقراً وضعفاً فتؤدي إلى تعطل اجتماعي واقتصادي وسياسي زادت من تفاقمه جائحة كوفيد-١٩. ومع زيادة التنقلات البشرية والتوسّع الحضري والإجهاد المناخي، مازالت هذه الأمراض المعروفة تتسبب في الفاشيات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على الصحة العامة.

وقد ارتفع عدد فاشيات الكوليرا (٢٩ بلداً) ارتفاعاً كبيراً اعتباراً من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢. ويعاني الإمداد بلقاح الكوليرا الفموي العالمية من ضغوط وأصبحت إتاحة تدابير المكافحة القائمة معرضة للخطر. وتهدف المنظمة إلى بلوغ الغايات المذكورة في خريطة الطريق العالمية لوضع نهاية للكوليرا بحلول عام ٢٠٣٠. بيد أن الأمانة وشركاء فرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الكوليرا في حاجة إلى دعم كبير وموارد إضافية لمواصلة الاستجابة المتعددة القطاعات للكوليرا.

ومنذ أن أُطلقت في عام ٢٠٢١ خريطة الطريق العالمية لدحر التهاب السحايا بحلول عام ٢٠٣٠، تحولت الاستراتيجية من دعم الوقاية من الفاشيات ومكافحتها في "حزام التهاب السحايا" الأفريقي إلى نهج شامل لوضع خطط تشغيلية وطنية متعددة السنوات في جميع البلدان المعرضة للخطر. وثمة حاجة إلى موارد مكرسة لتعزيز القدرات المختبرية وقدرات الترصد في مجال تعزيز القدرات التشخيصية على المستويات المحلية.

ويحتاج تنفيذ الاستراتيجية العالمية للقضاء على أوبئة الحمى الصفراء للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٦ إلى التعجيل بحملات التطعيم التداركي المتعدد الأعمار ضد المستضدات المتعددة لسد الفجوات في التغطية؛ وبناء قدرة المدن على الصمود للتخفيف من وطأة المخاطر الحضرية والانتشار على الصعيد الدولي؛ وتوفير خدمات مجمعة للمجتمعات التي يصعب الوصول إليها تحقيقاً للإنصاف والكفاءة.

وستواصل المنظمة تعزيز القدرات في مجال التشخيص المبكر والتدبير العلاجي للمرضى وتطوير منتجات البحث والتطوير المتعلقة بالحمى النزفية الفيروسية (حمى لاسا، وحمى القرم-الكونغو النزفية، وعدوى فيروس نيباه، ومرض فيروس الإيبولا) من أجل تحسين تنفيذ أنشطة الوقاية والمكافحة استناداً إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستخلصة من فاشيات مرض فيروس الإيبولا في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وتواصل الأمانة دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في توفير الرعاية والاختبارات لأكثر من ١٢٠٠ ناج من مرض فيروس الإيبولا.

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- الدعوة وتقديم الدعم للتعجيل بتنفيذ الاستراتيجيات العالمية الخاصة بالأمراض، والعمل مع الشركاء لتوسيع نطاق هذه الاستراتيجيات لتشمل المستويين الإقليمي والوطني؛
- تنظيم فريق التنسيق الدولي المعني بتوفير اللقاحات لضمان الإدارة المنصفة للموارد الشحيحة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛
- تنسيق مخزونات الطوارئ العالمية من اللقاحات والأدوية والكواشف، بوسائل منها تعزيز التنبؤ بمخزونات اللقاحات والتفاوض المسبق بشأن أسعار اللقاحات، والعمل مع الشبكات والشركاء لضمان استمرار توافر تدابير المكافحة الحاسمة وإتاحتها؛
- تولي القيادة في وضع استراتيجية عالمية بشأن الحميات النزفية الفيروسية؛
- الدعوة إلى إدماج الحمى الصفراء في حملات التطعيم التداركي ضد المستضدات المتعددة، بما في ذلك حملات الوقاية في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- تنفيذ تدابير الوقاية والمكافحة المحلية، وضمان إتاحة التدخلات المنقذة للأرواح مثل اللقاحات، ومواءمة الاستراتيجيات العالمية مع السياقات المحددة وتنفيذها، ووضع الخطط التشغيلية، بما في ذلك الاستراتيجيات الخاصة بالحمى الصفراء والكوليرا والتهاب السحايا؛
- تحسين التعاون والتنسيق في مجال التأهب للأوبئة والاستجابة لها بتعزيز الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية مع الشركاء، بما في ذلك معاهد الصحة العامة والمراكز الوطنية لمكافحة الأمراض، والرابطات المهنية، والشركاء الدوليون؛
- تعزيز قدرات البلدان في مجال الوقاية من الكوليرا والحميات النزفية الفيروسية والتهاب السحايا والحمى الصفراء، واكتشافها ومكافحتها، بما في ذلك تعزيز التنسيق لبناء قدرات أقوى لنظم ترصد الأمراض والمختبرات، وزيادة القدرات لضمان حماية العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية وقدرتهم على تنفيذ أفضل الممارسات في مجال الوقاية من العدوى ومكافحتها.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- إصدار إرشادات بشأن تقصير الوقت المستغرق في تحري أي فاشية، وتأكيد الأمراض التي قد تسبب أوبئة والاستجابة لها، فضلاً عن غير ذلك من الإرشادات؛
- التوسع في تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالأمراض التي قد تسبب أوبئة، بما في ذلك اعتماد تكنولوجيات التشخيص الجديدة والتمكينية؛
- تجريب تنفيذ الإرشادات المتعلقة بإدارة مخاطر فاشيات الحمى الصفراء في المناطق الحضرية في مراكز حضرية مختارة؛
- تنفيذ خريطة الطريق العالمية لدحر التهاب السحايا بحلول عام ٢٠٣٠، ووضع سياسات وإرشادات عالمية شاملة للوقاية منه ومكافحته بالتعاون مع شبكات الخبراء؛
- العمل مع الشركاء والبلدان لوضع استراتيجية عالمية للوقاية من الحميات النزفية الفيروسية ومكافحتها.

المُخرج ٢-٢-٣: تخفيف حدة مخاطر نشأة المُمْرضات الشديدة الخطوة وعودتها إلى الظهور، وتحسين التأهب للجوائح

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
عدد "البؤر الساخنة" التي حظيت بالدعم لوضع تدابير ترمي إلى تخفيف وطأة المخاطر المرتبطة بالمُمْرضات التي تمثل تهديداً شديداً	١٢ (٢٠٢٣)	٢٤ (٢٠٢٢)
عدد البلدان التي تدمج برامج مكافحة الأنفلونزا في خطط العمل الوطنية التي تشمل استراتيجيات بشأن التدخلات غير الصيدلانية واللقاحات والأدوية المضادة للفيروسات	٤٥ (٢٠٢٣)	٥٨ (٢٠٢٥)

يهدد التعرض للمُمْرضات الشديدة العدوى والمواد البيولوجية الخطيرة الصحة العامة والأمن الصحي العالمي. وقد كشفت أزمة كوفيد-١٩ عن الحاجة الملحة إلى التأهب لظهور المُمْرضات التي تمثل تهديداً شديداً والتي لا توجد تدابير مكافحة معروفة بشأنها، وعودتها إلى الظهور، بما في ذلك على أثر إطلاقها العرضي أو المتعمد، والمُمْرضات الأخرى المقاومة للأدوية المتعددة. وعلى الرغم من أن احتمالات وقوع هذه الأحداث ضعيفة، فإن تأثيرها قد يكون كارثياً. ولذلك، فإن الوقاية من الأوبئة والجوائح التي تسببها مُمرضات التي تمثل تهديداً شديداً والتأهب لها يتطلبان وضع خطط واستراتيجيات ونظم وأدوات عامة وأخرى خاصة بكل مرض، وتنفيذها بسرعة.

وبفضل الدروس المستفادة من جائحتي كوفيد-١٩ والأنفلونزا وغيرهما من الطوارئ الصحية، ستتصدى المنظمة لمخاطر الأمراض المعروفة والمستجدة لتجنب تفاقمها والحد إلى أدنى قدر من مخاطر الأوبئة المتعددة البؤر أو الجوائح. وسيشمل ذلك وضع خطط شاملة للأخطار المعدية، وإدماج جهود التأهب بقوة في تقديم الخدمات الصحية، وإقامة وتعزيز الشراكات قبل اندلاع الأزمات وأثناءها، واتباع نُهج متعددة المستويات وشاملة لعدة قطاعات (مثل نهج الصحة الواحدة) لوضع التدخلات وتنفيذها.

ويتضمن العمل على تنفيذ هذا المُخرج التعاون الوثيق بشأن ما يلي: تعزيز النُظم الصحية من أجل التصدي للأمراض السارية وغير السارية (المُخرج ١-١-٢)، وتعزيز القدرات الخاصة بالتأهب للطوارئ في جميع البلدان (المُخرج ٢-١-٢)، ودعم البلدان لتكون مستعدة من الناحية التشغيلية لتقدير المخاطر وأوجه الضعف التي حُددت وإدارتها (المخرج ٢-١-٣)، وتوافر برامج عمل البحوث، والنماذج التنبؤية، والأدوات الابتكارية، والمنتجات والتدخلات الخاصة بالمُمْرضات التي تمثل تهديداً شديداً (المُخرج ٢-٢-١)؛ وتنفيذ خطط استئصال شلل الأطفال بالتعاون مع المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال (المُخرج ٢-٢-٤).

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- إنشاء الشبكات التقنية والشراكات العالمية، وقيادتها وإدارتها وتعزيزها، من أجل البحث، ووضع تدابير المكافحة وتخصيصها، فضلاً عن الوقاية من الأخطار المعدية المستجدة التي تمثل تهديداً كبيراً ومكافحتها والتخفيف من حدتها؛
- وضع استراتيجيات عالمية، تتضمن خصوصيات وإرشادات وأدوات إقليمية للوقاية من المُمْرضات المُستجدّة والمعاودة التي تمثل تهديداً شديداً وإدارتها؛
- تعزيز عملية تنفيذ الإطار الخاص بالتأهب لمواجهة الأنفلونزا الجائحة، وتنسيق الشبكة العالمية لترصد الأنفلونزا والتصدي لها؛

- وضع خطط واستراتيجيات ونظم وأدوات للتأهب للأمراض الناجمة عن الأوبئة والجوائح، مثل مبادرة التأهب والقدرة على الصمود في مواجهة التهديدات الناشئة؛
- تعزيز التأهب للجوائح بإقامة شراكات متعددة القطاعات يكون محورها المجتمعات المحلية.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- الاستعداد لفاشيات المُمْرضات المستجدة والمُمْرضات التي تعاود الظهور التي تمثل تهديداً شديداً، والوقاية منها وإدارتها، وتعزيز التدخلات بالاستناد إلى السياقات وأنماط انتقال العدوى. وسيشمل هذا الدعم تنقيح خطط التأهب للجوائح مع أخذ المُمْرضات المحددة والمُمْرضات غير المعروفة (الأمراض المجهولة) في الحسبان؛
- وضع استراتيجيات قوية وتنفيذها للوقاية من العدوى ومكافحتها على الصعيد الوطني لضمان أن المكونات الأساسية، بما في ذلك معدات الحماية الشخصية، كافية ومتاحة؛
- التوصل إلى فهم أفضل لمعتقدات المجتمعات المحلية وسلوكياتها من أجل التنفيذ الناجح لأنشطة إشراك المجتمعات المحلية في التخفيف من حدة مخاطر فاشيات المُمْرضات التي تمثل تهديداً شديداً وإدارتها؛
- تنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن الأنفلونزا ٢٠١٩–٢٠٣٠ لتعزيز الكشف عن فيروسات الأنفلونزا المستجدة، والتوسّع في البرامج الوطنية المستدامة لمكافحة الأنفلونزا، وتطوير أدوات جديدة للوقاية من الأمراض ومكافحتها؛
- تعزيز القدرة الوطنية على ضمان الاحتفاظ بفيروسات شلل الأطفال على نحو مأمون وآمن، بما يتماشى مع خطة العمل العالمية لاحتواء فيروس شلل الأطفال، وضمان أن المرافق التي تحتفظ بفيروسات شلل الأطفال قد حصلت على الإشهاد الكامل، على النحو الموضح في برنامج الإشهاد على استيفاء متطلبات الاحتواء.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- إعداد البروتوكولات الموحدة والإرشادات واستراتيجيات المكافحة من أجل الوقاية من الآثار الصحية والأمنية للمُمْرضات المستجدة والتي تعاود الظهور والأخطار التي تهدد الأمن البيولوجي وتوفير تدبيرها العلاجي والحد منها، بما في ذلك المُمْرضات التي تصيب الجهاز التنفسي والأمراض المحمولة بالنواقل؛
- وضع خطط للتأهب لجوائح الأمراض غير المعروفة (المرض المجهول)، ومبادئ توجيهية واستراتيجيات لتسريع البحوث المتعلقة بالمُمْرضات المستجدة؛
- إعداد حزم التأهب لمواجهة الأنفلونزا الجائحة المسنّدة بالبيّنات، بما في ذلك الإرشادات والإجراءات التشغيلية الموحّدة ومواد التدريب والمنصّات. ومواصلة تقديم التوصيات بشأن سلالات فيروس لقاحات الأنفلونزا على الصعيد العالمي لإرشاد تركيبة لقاحات الأنفلونزا الموسمية (أو الجائحة)؛
- تشغيل اللجنة الاستشارية التابعة للمنظمة والمعنية ببحوث فيروس الجدري والإشراف على عمليات التفتيش على الأمن البيولوجي في المستودعين العالميين لفيروس الجدري اللذين يُحتفظ فيهما بمخزونات فيروس الجدري الحية الأخيرة منذ استئصال المرض.

المُخرج ٢-٢-٤: تنفيذ خطط استئصال شلل الأطفال بالتعاون مع المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
عدد أقاليم المنظمة التي حافظت على خلوها من فيروس شلل الأطفال البري	٦ (٢٠٢٣)	٦ (٢٠٢٥)
عدد أقاليم المنظمة التي بقيت خالية من فاشيات فيروس شلل الأطفال الدائر المشتق من اللقاحات	٦ (٢٠٢٣)	٦ (٢٠٢٥)
عدد أقاليم المنظمة التي لم تعد تعتمد على الإطلاق على المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال لدعم القدرات الأساسية	٥ (٢٠٢٣)	٦ (٢٠٢٥)

توخت استراتيجية استئصال شلل الأطفال للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦: الوفاء بالوعد وقف انتقال جميع فيروسات شلل الأطفال بحلول نهاية عام ٢٠٢٣ وضمان الإشهاد على عدم وجودها بحلول نهاية عام ٢٠٢٦. وجمعت هذه الخطة بين نُهج ثبتت جدواها وتم اختبارها عبر الزمن في عمليات الترصد والحملات مع التركيز المعزز على الإرادة السياسية والمشاركة المجتمعية جنباً إلى جنب مع أدوات وتكتيكات محسّنة (بما في ذلك النُهج الخاصة بالنوع الاجتماعي) مع التعاون بطريقة أكثر تكاملاً مع جهود الاستجابة الأوسع نطاقاً في مجال الصحة العامة وجهود الاستجابة الإنسانية.

ويستمر تقلص حجم حالات فيروس شلل الأطفال الدائر المشتق من اللقاح من النمط ٢ بعد أن بلغ مستوى عالمياً مرتفعاً قدره ١١٠٠ حالة أبلغ عنها في عام ٢٠٢٠. وفي عام ٢٠٢١، تم الإبلاغ عن ثلثي جميع الحالات العالمية في نيجيريا. وفي عام ٢٠٢٢، نشأ ما يقرب من ٩٠٪ من الحالات العالمية في مناطق جغرافية دون وطنية محددة في ثلاثة بلدان: شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال نيجيريا وشمال اليمن. وبالإضافة إلى جنوب وسط الصومال، تعد هذه المناطق "المناطق الجغرافية" الأكثر أهمية لاستئصال شلل الأطفال مع توجيه التركيز والموارد على سبيل الأولوية نحو تطعيم وحماية الأطفال الذين يفوتهم التطعيم باستمرار. وتؤكد عمليات الكشف البارزة عن شلل الأطفال في بلدان مثل إسرائيل والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية الخطر الذي لايزال يشكله شلل الأطفال على جميع البلدان الخالية من شلل الأطفال، إلى أن يتم القضاء على المرض على الصعيد العالمي. ويبقى الحل واحداً، ألا وهو الترصد المراعي للظروف بالقدر الكافي وسرعة سد ما نشأ من ثغرات في المناعة.

ويعمل برنامج المنظمة لاستئصال شلل الأطفال دعما للدول الأعضاء وبالشراكة مع المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى خمسة شركاء أساسيين آخرين، هم: اليونيسف ومؤسسية بيل وميليندا غيتس؛ ومنظمة الروتاري الدولية؛ ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛ والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع (تحالف اللقاحات).

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- التركيز على المسار الحاسم لتحقيق عدم حدوث أي إصابة والحفاظ على ذلك من خلال التنفيذ الكامل لاستراتيجية المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦: الوفاء بالوعد بهدف التغلب على انتقال فيروسات شلل الأطفال البرية والدائرة المشتقة من اللقاحات بحلول نهاية عام ٢٠٢٣ والإشهاد

على استئصالها في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٢٦. ومواصلة إيلاء أولوية قصوى للحد من عدد المصادر الجغرافية لانتقال شلل الأطفال، وتركيز الاهتمام والموارد على ذلك؛

– توجيه تنفيذ الاستراتيجية والإشراف عليه، مع منح المدير العام للمنظمة العضوية في مجلس الإشراف على شلل الأطفال. وترأس منظمة الروتاري الدولية لجنة المساءلة المالية التابعة للمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال، ويرأس مدير المنظمة لاستئصال شلل الأطفال اللجنة الاستراتيجية لهذه المبادرة، ويكون أحد ممثلي المانحين عضوا في المجلس وفي كل لجنة.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

– تنفيذ خطة العمل العالمية لترصد شلل الأطفال للفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٤؛
– وقف انتقال العدوى بفيروس شلل الأطفال البري في أفغانستان وباكستان؛
– وقف انتقال العدوى بفيروس شلل الأطفال الدائر المشتق من اللقاح من النمط ٢ في المناطق الجغرافية الرئيسية؛
– فعالية وكفاءة الترصُّد والاستجابة للتمنيع من أجل وقف فاشيات فيروس شلل الأطفال أينما حدثت؛
– اعتماد لقاحات شلل الأطفال الفموية الجديدة وتسليمها بموجب قوائم اللقاحات المرخص باستخدامها؛
– تنفيذ إدارة فعالة لتخزين اللقاحات؛
– تنفيذ خطة العمل العالمية لاحتواء فيروس شلل الأطفال ٢٠٢٢–٢٠٢٤؛
– الإدارة الفعالة لمنع مخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها؛
– تعميم المساواة بين الجنسين في إدارة البرامج والعمليات؛
– تنفيذ خطة التمنيع لعام ٢٠٣٠ التي تُركِّز على الذين لم يحصلوا على أي جرعة؛
– تنفيذ خطة التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها؛
– تعبئة الموارد المالية بفعالية واستخدامها بكفاءة؛
– المساعدة في التوصل إلى استنتاجات وتوصيات لجنة الطوارئ المنشأة بموجب اللوائح الصحية الدولية، والفريق الاستشاري المعني بالاحتواء، واللجان العالمية والإقليمية المعنية بالإشهاد، ولجنة بحوث شلل الأطفال، وفريق الخبراء الاستشاري الاستراتيجي المعني باللقاحات والتمنيع، ومجلس الرصد المستقل التابع للمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال، والفريق أو الفرق الاستشارية التقنية التابعة للمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال.

الحصيلة ٢–٣: سرعة الكشف عن الطوارئ الصحية والاستجابة لها

المُخرج ٢–٣–١: الكشف السريع عن الطوارئ الصحية المحتملة وتقدير المخاطر والتبليغ عنها

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
النسبة المئوية لأحداث الصحة العامة الحادة البالغة الأهمية التي يُستكمل بشأنها تقدير رسمي سريع للمخاطر ويُعمم في غضون أسبوع واحد	٤٢٪ (٢٠٢٣)	٤٥٪ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية للإشارات التي يجري التحقق منها بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) في غضون ٢٤–٤٨ ساعة	٦٥٪ (٢٠٢٣)	٧٥٪ (٢٠٢٥)

يشكّل الكشف المبكر والتقدير السريع للمخاطر والتواصل الواضح أسس الاستجابة الفعالة لأي طارئة صحية. أظهرت جائحة كوفيد-١٩ أن هناك حاجة إلى تعزيز الترصد المتكامل للأمراض والتهديدات والضعف على الصعيد الوطني، فضلاً عن اتباع نُهج أكثر تعاوناً للتنبؤ بالمخاطر والكشف عن الأحداث ورصد الاستجابة وتوليد المعلومات التحليلية لاستخلاص رؤى استراتيجية وتقنية مستنيرة قابلة للتنفيذ من أجل صانعي القرار.

وتجمع النُظم العالمية لترصد الطوارئ والتحذير والإنذار المبكر التابعة للمنظمة التقارير الرسمية والإشارات عن الطوارئ الصحية المشتبه فيها من طيف واسع من المصادر الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك وزارات الصحة؛ والمعاهد الوطنية للصحة العامة؛ والمكاتب الإقليمية والقُطرية التابعة للمنظمة؛ والمراكز المتعاونة مع المنظمة، والمصادر الإعلامية العالمية مثل وكالات الأنباء والمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. ثم يجري التحقق منها وتحليلها والإبلاغ عنها بانتظام، كجزء من وظيفة تحليل معلومات الصحة العامة التي تضطلع بها الأمانة.

وتعتمد القدرات الأساسية للأمانة في مجال التحقق من المخاطر وتقديرها إلى حد كبير على الخبرات الدولية المُجمّعة في مجال أوبئة المعلومات والتخصّصات المتعددة. وتدعم الأمانة البلدان في بناء القدرات على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ وإجراء التحريات عن الفاشيات، وتقديرات المخاطر، والرصد والتحليلات الوبائية؛ وتوفير أحدث الأدوات والتكنولوجيا لتعزيز اكتشاف العلامات وتقييمها، وتيسير التواصل مع مراكز الاتصال الوطنية المعنية باللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، وإدارة طوارئ الصحة العامة.

وفي الآونة الأخيرة، بدأت الأمانة في استغلال التكنولوجيات المستجدة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي وتحليل البيانات الضخمة للاستفادة من الكم الهائل من البيانات المستمدة من ترصد الصحة العامة من أجل الكشف عن الطوارئ الصحية وترصدها والتنبؤ بها على نحو أفضل. وليست هذه إلا البداية. فالمنظمة تتوخى إرساء نظام إيكولوجي للبيانات العالمية يتيح لأي شخص في أي مكان الاستفادة من البيانات وعلم البيانات من أجل الكشف السريع عن مخاطر الأوبئة وتقديرها وتبادل المعلومات بسرعة في الوقت الحقيقي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تخطط الأمانة للاستثمار في القدرات التحليلية لبيانات الأوبئة والجوائح، بحيث ينصب التركيز على تطوير نظام إيكولوجي للبيانات العالمية لتوليد معلومات مفيدة وأدوات لمقرري السياسات على جميع المستويات، في الوقت اللازم، قبل حدوث الأوبئة والجوائح وأثناءها وبعدها.

ويتضمن العمل على تنفيذ هذا المُخرج التعاون الوثيق على ما يلي: تعزيز القدرات الخاصة بالتأهب للطوارئ في جميع البلدان (المُخرج ٢-١-٢)، وإنشاء منصّات وخدمات رقمية فعّالة ومبتكرة وآمنة تتماشى مع احتياجات المستخدمين والوظائف المؤسسية والبرامج التقنية وعمليات الطوارئ الصحية (المُخرج ٤-٣-٣)، وتمكين البلدان من تعزيز نُظُم البيانات والتحليلات والمعلومات الصحية بهدف توجيه السياسات وإحداث آثار (المُخرج ٤-١-١).

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- الحفاظ على وظيفة تحليل معلومات الصحة العامة لدعم الكشف عن التهديدات المحتملة والتحقق منها على الصعيد العالمي؛
- إجراء عمليات تقدير سريعة للمخاطر من أجل أحداث الصحة العامة الحادة المستمرة، بما يتماشى مع استقلال الأمانة من الناحية التشغيلية، ودعم إتاحة المعلومات ذات الصلة أمام البلدان وأصحاب المصلحة على الصعيد دون الإقليمي؛

- ضمان إدارة وتنسيق الأحداث الحادة من خلال النُهج الاستراتيجية السليمة، والدعم التقني والرصد، وتنسيق الأنشطة على نطاق الأمانة، والاستفادة من شبكات الذكاء التعاوني وصنع القرار، وبناء مجتمعات مترابطة متعددة التخصصات للمشاركة في استحداث أدوات متقدمة للتحليل ووضع النماذج؛
- توليد معلومات مفيدة وفي الوقت المناسب ومستمرة عن الصحة العامة لرصد الأحداث الحادة وتوجيه السياسات، بما في ذلك خصائصها الوبائية، وتحديد احتياجات الصحة العامة وما تتعرض له من تهديدات، ورصد التدخلات؛
- مواصلة تقديم الدعم لإعداد نظم بيانات عالمية لتحليل المعلومات عن الأوبئة والجوائح، تركز على تطوير نظام إيكولوجي عالمي للبيانات ينتج معلومات مفيدة وأدوات لمقرري السياسات على جميع المستويات، في الوقت اللازم، قبل حدوث الأوبئة والجوائح وأثناءها وبعدها، والمحافظة على هذه النظم.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- إدارة طوارئ الصحة العامة الحادة وتنسيقها ورصدها؛
- تقديم خدمات المعلومات الصحية المناسبة للاستجابة للأوبئة أو الأزمات الإنسانية الحادة، بما في ذلك تنفيذ وتعزيز الإنذار المبكر والاستجابة للفاشيات؛ وتحريات الفاشيات وتقييمات المخاطر، بما في ذلك تعزيز الوبائيات الميدانية؛
- الكشف عن منصة موقع المعلومات المتعلقة بالأحداث والتحقق منها وتقييم مخاطرها والتواصل بشأنها، مع تحسين الامتثال للوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)؛
- توليد المعلومات في الوقت المناسب أثناء الاستجابات وبعدها، من خلال دعم إدارة البيانات وتحليلها، وبناء القدرات في هذا المجال، ودعم البلدان في تنفيذ الحلول الرقمية المناسبة للمعلومات الصحية والترصد، بما في ذلك أداة Go.Data.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- إصدار منتجات إعلامية عالمية منتظمة عن الأحداث الحادة ومخاطر الأمراض والتهديدات التي تشكلها على الصعيد العالمي؛
- وضع إرشادات وبائية مؤقتة لدعم الاستجابة الوطنية والإقليمية والعالمية أثناء الأحداث والطوارئ الحادة؛
- تعزيز منصات تبادل البيانات لربط ودمج مصادر المعلومات المتعددة القطاعات، بما في ذلك إتاحة الأدوات والتحليلات للاطلاع العام بهدف إثراء العمليات التكتيكية والاستراتيجية وصنع القرار؛
- تعزيز وتنسيق تبادل المعلومات أثناء طوارئ محددة وخارجها من خلال الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والاستجابة لها؛
- استحداث نظام إيكولوجي عالمي لبيانات الترصد يسخر الذكاء الاصطناعي، والمحافظة عليه، بهدف التنبؤ بالتهديدات الصحية واكتشافها وتحليلها بشكل أكثر فعالية، بما في ذلك ضمان أن تكون الحلول والخوارزميات التكنولوجية، التي يتم تطويرها في إطار مبادرة المعلومات الوبائية من المصادر المفتوحة، حلولا وخوارزميات مفتوحة المصدر بموجب نماذج الترخيص المناسبة المفتوحة للعموم.

المُخرج ٢-٣-٢: الاستجابة السريعة للطوارئ الصحية الحادة باستخدام القدرات الوطنية والدولية ذات الصلة

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
النسبة المئوية للطوارئ المصنّفة حديثاً التي وضعت خطط استراتيجية للاستجابة لها في غضون ٣٠ يوماً	٨٠٪ (٢٠٢٣)	٨٠٪ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية للطوارئ المصنّفة حديثاً التي أدت إلى تفعيل نظام لإدارة الأحداث على المستوى القطري في غضون ٧٢ ساعة	٨٠٪ (٢٠٢٣)	٨٠٪ (٢٠٢٥)
نسبة الطلبات الطارئة المعتمدة الجاهزة للشحن في غضون ٧ أيام من الموافقة على طلب الطوارئ	لا ينطبق لا ينطبق	٨٠٪ (٢٠٢٥)

يلزم توفير استجابة تشغيلية سريعة قابلة للتوسع على الصعيد القُطري من أجل إنقاذ الأرواح ومعالجة العواقب الصحية العامة والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للطوارئ الصحية داخل البلدان والوقاية من انتشار المرض عبر الحدود.

ويتمثل الدور الريادي الذي تضطلع به أمانة المنظمة في ضمان استجابة سريعة ومتعددة القطاعات ومنسقة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لكل حدث مهم من أحداث الصحة العامة الحادة يجري الإبلاغ عنه.

وتدير الأمانة، من خلال عملها مع الشركاء الإقليميين والقطريين والصحيين، التوسع السريع في الدعم التشغيلي المقدَّم إلى البلدان والسكان المتضررين من خلال توفير إتاحة سريعة وفعالة لخدمات لوجستية قوية وموارد مثالية لتعزيز سلاسل الإمداد في حالات الطوارئ ضمانا للإنصاف في إتاحة تدابير المكافحة الطبية الأساسية، وبناء قوى عاملة متكاملة ومتعددة التخصصات وقابلة للنشر السريع في مجال طوارئ الصحة العالمية، وقيادة القدرات والشبكات والشراكات التشغيلية الوطنية والدولية والاستفادة منها.

وتنطوي إدارة الطوارئ الصحية الحادة على التعاون الوثيق مع الشركاء لتنفيذ عدة مُخرجات أخرى بالغة الأهمية، بما في ذلك ما يلي: تعزيز التأهب للطوارئ في جميع البلدان (المُخرج ٢-١-٢)، وضمان بيئة مأمونة ومضمونة تخضع فيها البنية التحتية لصيانة تتسم بالكفاءة وتتوفر لها خدمات داعمة فعّالة من حيث التكلفة وسلاسل إمداد قادرة على الاستجابة للاحتياجات، بما يشمل واجب بذل العناية (المُخرج ٤-٣-٤)، وتعزيز النُظم الصحية من أجل توفير التدبير العلاجي للأمراض السارية وغير السارية (المُخرج ١-١-٢)، وزيادة قدرات القوى العاملة الصحية (المُخرج ١-١-٥). كما أن هذا العمل ينطوي على دعم جودة المنتجات الصحية ومأمونيتها ونجاعتها (المُخرج ١-٣-١)، والصحة البيئية والمهنية أثناء الطوارئ (أي أثناء الحوادث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية النووية مثلاً) (المُخرج ٣-١-٢).

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- وضع خطط استراتيجية للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية وتنفيذها؛ وتعزيز منصّة وشبكة عمليات الطوارئ من أجل تحسين التنسيق وإدارة الحوادث بما في ذلك حشد الخبرات ونشرها؛ وتوفير إمدادات الطوارئ والتمويل عن طريق الصندوق الاحتياطي للطوارئ للتمكين من الاستجابة السريعة على الصعيد

القُطري؛ وتقديم المساعدة التقنية عن طريق وضع المبادئ التوجيهية الاستراتيجية وإجراءات التشغيل الموحّدة استناداً إلى الاحتياجات المتغيّرة للصحة العامة؛

– تنسيق سلاسل الإمداد العالمية للمشتريات والطوارئ، بما في ذلك إدارة الطلبات المجمعة، وتحديد تدابير المكافحة الحاسمة الخاصة بكل تهديد، والمبادرة بإنشاء آلية للتخصيص عند الضرورة، وتوفير إتاحة المخزونات وترتيبات النقل لضمان الإتاحة المنصفة؛

– تنسيق الاستجابة العالمية للطوارئ الصحية عن طريق هياكل إدارة الحوادث القائمة، مع طيف واسع من الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بوصف المنظمة عضواً رئيسياً في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والوكالة الرائدة في مجموعة الصحة العالمية، وبوصفها المؤتمنة على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)؛

– قيادة وتعزيز عملية تطوير قوة عاملة للطوارئ قابلة للاستخدام التبادلي والتوسع والتشغيل على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما يشمل إدارة قوائم الخبراء التقنيين لنشرهم عند تزايد الاحتياج، وبناء القدرات التشغيلية عن طريق أفرقة متكاملة للصحة العامة على جميع المستويات لتعزيز قدرات الأمانة القُطرية والإقليمية في سبيل دعم عمليات الطوارئ، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني؛

– تطوير نُظم إدارة الطوارئ والاستجابة التابعة للمنظمة بطريقة مقسّمة إلى وحدات ودمجها، باستخدام البيانات المرجعية وهياكل الوثائق المشتركة والأذون والتحكم في الدخول – مبادرة مجموعة إدارة الأحداث ٢، التي تمكن من التعاون مع الشركاء والمصمّمة على نحو يسمح بالتوزيع على النُظم الوطنية في المستقبل؛

– تعزيز الاستجابة المنسقة المتكاملة في الوقت المناسب، والاستفادة من الشراكات والشبكات التشغيلية وتوسيع نطاقها، بما في ذلك الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والاستجابة لها وأفرقة الطوارئ الطبية مجموعة الصحة العالمية والشركاء الاحتياطيون، من أجل بناء القدرات عند اللزوم.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

– جمع الأطراف وإصدار التوصيات بشأن تصنيف الطوارئ بالاستناد إلى عمليات تقديرات المخاطر على النحو المقرر في إطار تقييم المخاطر؛

– إضفاء الطابع المؤسسي على خطط وآليات وعمليات الاستجابة، وتنفيذ أنشطة الاستجابة للطوارئ عن طريق التخطيط والميزنة والإدارة وتحديد ثغرات التمويل، وضمان استمرار جهود تعبئة الموارد ودعم قرارات تخصيص الموارد من خلال هيكل مبادرة مجموعة إدارة الأحداث ٢؛

– إعادة تصميم العمليات القائمة وسلاسل الإمدادات والمنصّات اللوجستية الحالية وتكييفها، لإدارة الأحداث الكبيرة المستجدّة؛

– تنسيق الأحداث الحادة، بما في ذلك إنشاء وتنسيق نظم إدارة الأحداث، والهياكل لضمان الاستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب، والتنسيق بين الشركاء من خلال الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والاستجابة لها؛

– تعزيز الروابط مع مراكز عمليات الطوارئ الإقليمية والوطنية والشبكات الوطنية لضمان عمل هذه المراكز بوصفها مراكز رئيسية للمعلومات الاستراتيجية.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- تشكيل لجان طوارئ في إطار اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، في حال وقوع حدث استثنائي من أحداث الصحة العامة، لإسداء المشورة إلى المدير العام بشأن إذا ما كان ينبغي الإعلان عن طارئة صحية عامة تثير قلقاً دولياً؛
- وضع إرشادات تقنية سريعة مُسندة بالبيّنات ومعايير وخطط استجابة استراتيجية، بالتعاون مع النظراء الإقليميين والوطنيين وجميع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين لمواجهة التحديات الناشئة؛ وتقديم تقارير عن الحالة وعن الوبائيات؛ ورصد تدابير الاستجابة وتقييمها؛
- تعزيز المنصّة العالمية لعمليات الطوارئ، وبناء شبكات وطنية وإقليمية أقوى ينصب تركيزها على تحسين التوحيد القياسي والاستخدام التبادلي، وتبادل المعلومات الحاسمة الأهمية في الوقت الفعلي وتحليلها من أجل صنع القرار الاستراتيجي والتنسيق، وحشد العاملين ونشرهم السريع لتلبية الاحتياجات المفاجئة من خلال الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والاستجابة لها وأفرقة الطوارئ الطبية وسائر الشراكات التشغيلية؛
- ضمان الاتساق بين النظم الوطنية للوجستيات والتوزيع والمنصات العالمية والإقليمية التي توفر إتاحة تدابير المكافحة الحاسمة؛ وضمان إبرام عقود توزيع منسقة ومتفاوض عليها مسبقاً، وتوافر ما هو مناسب من الأرصدة واتفاقات التوريد؛ والتمكين من حرية حركة تدابير المكافحة الأساسية والمواد الخام عبر الحدود.

المُخرج ٢-٣-٣: الحفاظ على الخدمات والنُظم الصحية الأساسية وتعزيزها في الأماكن المتضرّرة من النزاع والتي تعاني من الهشاشة والضعف

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
النسبة المئوية للبيئات الهشّة والضعيفة والمتضرّرة من النزاع التي لديها خطة للاستجابة الإنسانية (أو ما يعادلها) تتضمن عنصراً متعلقاً بقطاع الصحة	١٠٠٪ (٢٠٢٣)	١٠٠٪ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية للبيئات الهشّة والضعيفة والمتضرّرة من النزاع التي شهدت هجمات معروفة على مرافق الرعاية الصحية وتقدم تقارير إلى نظام ترصد الهجمات على مرافق الرعاية الصحية	٨٠٪ (٢٠٢٣)	١٠٠٪ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية لمجموعات الصحة القُطرية التي لديها مُنسّق مُخصّص لمجموعات الصحة يعمل بدوام كامل	١٠٠٪ (٢٠٢٣)	١٠٠٪ (٢٠٢٥)

وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، كان ٣٢٤,٣ مليون شخص في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢ بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وقد ارتفع هذا العدد بشدة خلال العام الماضي بسبب الأزمة الأوكرانية والآثار المشتركة للنزاعات والإجهاد المناخي والأخطار الطبيعية والغذاء والوقود والصدمات. وتؤدي الطوارئ الصحية المستجدة إلى تعطيل تقديم الخدمات الصحية و/ أو تجاوز القدرات الضعيفة بالفعل في البيئات الهشّة والضعيفة والمتضرّرة من النزاع.

وتتمثل ولاية الأمانة في مساعدة الدول الأعضاء على الحفاظ على إتاحة الخدمات الصحية الأساسية، وهو ما لايزال يشكّل تحدياً في حالات الطوارئ. وتكتسي حاجة الشركاء إلى الاستثمار من حيث تقديم الخدمات والترصد والمشاركة المجتمعية وتعزيز نظم الرعاية الصحية وتطوير تدابير المكافحة والتنسيق أهمية حيوية لإنقاذ

الأرواح. ومن المهم أيضاً تعزيز الصلة بين آلية الاستجابة الوطنية والنظام الإنساني الدولي وهيكله على المستوى القطري والإقليمي والعالمي، بما في ذلك زيادة التوطين.

ولاتزال الهشاشة والضعف يتزايدان في بيئة تتزايد فيها صعوبة الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان. ففي عام ٢٠٢٢، وحتى ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢، نُشر عن حدوث أكثر من ١٠٥٧ حادثة اعتداء على نظام ترصد الهجمات على مرافق الرعاية الصحية من ١٦ بلداً/ إقليماً. وقُتل أكثر من ٢١٧ من العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى وجُرح ٤٣١ آخرون.

وعلاوة على ذلك، فإن تزايد مخاطر الطوارئ الصحية العامة ومحدودية القدرات الميدانية (يوجد لدى ٧٧٪ فقط من مجموعات الصحة القطرية منسق متفرغ للمجموعات الصحية) يشكّلان تحدياً لقدرة الأمانة على الاستجابة. وثمة حاجة إلى زيادة الاستثمار لتوفير قوة عاملة صحية أكثر مرونة وملاءمة للغرض المتوخى منها على أرض الواقع حتى تتمكن الأمانة من تنفيذ تدابير منقذة للحياة في البيئات الهشة والضعيفة والمتأثرة بالنزاعات. وستعتمد الأمانة برامج صحية مراعية لظروف النزاعات وتسهم في تحقيق حصائل السلام مثل التماسك الاجتماعي والثقة والحوار، أو القدرة داخل المجتمع المحلي على التعايش مع النزاع والتوتر الاجتماعي. وسيُنفذ ذلك بالتعاون الوثيق مع الشركاء.

ويتضمن العمل اللازم لتحقيق هذا المُخرج روابط قوية بالعمل على تحقيق سائر المُخرجات، بما في ذلك ما يلي: الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك الخدمات الخاصة بالصحة النفسية، وتعزيز النُظم الصحية من أجل التصدي للأمراض السارية وغير السارية (المخرجان ١-١-١ و١-١-٢)، وتوفير إرشادات ومعايير موثوقة بشأن جودة المنتجات الصحية ومأمونيتها ونجاعتها، وقائمة الأدوية الأساسية وقائمة وسائل التشخيص (المُخرج ١-٣-١)؛ وتعزيز القوى العاملة الصحية (١-١-٥)؛ ودعم البلدان في اعتماد منظور المحددات الاجتماعية للصحة (المُخرج ٣-١-١)؛ وإشراك أصحاب المصلحة في دعم المهارات والممارسات الخاصة بتعزيز الصحة (مثل إشراك المجتمعات المحلية، والتواصل من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي، وإجراء الحوار بشأن السياسات، والدعوة) (المُخرج ٣-٣-١). ويرتبط هذا العمل بالمُخرج ١-٢-٢ أيضاً من خلال الطلب الكبير على البيانات في الوقت الفعلي بشأن النفقات المتعلقة بالأمن الصحي.

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- العمل جنباً إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء على تخفيف أثر الطوارئ الإنسانية الممتدة والتعطل الطويل الأمد للنُظم الصحية في البيئات الهشّة والمتضرّرة من النزاع والضعيفة، بتحسين إتاحة الخدمات الصحية الجيدة والمستدامة بالاستناد إلى التوسّع في خدمات الرعاية الصحية الأولية، مع عدم ترك أحد يتخلف عن الركب؛
- تعزيز آليات الحوّكمة والتنسيق من أجل الحفاظ على استمرارية الخدمات الصحية الأساسية أثناء الاستجابة للطوارئ، مع دعم البلدان في الوقت ذاته لتعزيز القدرات الأساسية لنظمها ومواردها الوطنية (مثل البُنى التحتية، والقوى العاملة الصحية، وإدارة سلسلة الإمدادات الطبية، ونُظم المعلومات الصحية، والتخطيط والتمويل)؛
- تعزيز القدرة الوطنية على الصمود أمام المخاطر الصحية، وعلى تحسين الوقاية من الصدمات والتأهب والاستجابة لها والتعافي منها، والعمل في إطار نهج "عدم الإضرار"، مع الحد من التفكك والبناء على أساس النُظم القائمة في البيئات الهشّة والمتضرّرة من النزاع والضعيفة؛

- الإسهام في وضع خطط الاستجابة الإنسانية للبلدان التي تمر بطوارئ إنسانية ممتدة، وتعزيز تنفيذ عمليات الطوارئ المنقذة للأرواح والداعمة للحياة، مع مواصلة تقديم البرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية والشاملة للإعاقة، وتعزيز المبادرة العالمية للصحة من أجل السلام بالتنسيق المستمر مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛
- الدعوة إلى الصحة وتعزيزها، وتعبئة الجهود المشتركة لضمان بقاء الصحة في صلب جدول الأعمال الإنساني.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- إنشاء آليات مناسبة لتنسيق الاستجابة للطوارئ بوصف المنظمة وكالة الأمم المتحدة الرائدة لمجموعة الصحة العالمية، بالتنسيق مع سائر المجموعات، وضمان حلول التنسيق المناسبة في مختلف سياقات الطوارئ التي تعزِّز الروابط الاستراتيجية والتقنية والتشغيلية مع سائر منصّات التنسيق بين الشركاء في إدارة الطوارئ والتنمية الصحية؛
- ضمان توافر نظم واضحة وشاملة لرصد الخدمات الصحية الأساسية الروتينية، والتوسّع التدريجي في إتاحة حزمة أساسية من الخدمات الصحية واستخدامها وجودتها، في البيئات الهشّة والمتضرّرة من النزاع والضعيفة؛
- الحفاظ على خدماتها الصحية الأساسية وتعزيزها في البيئات الهشّة والمتضرّرة من النزاع والضعيفة بتزويدها ببرامج متكاملة ومحددة السياق. وستعمل الأمانة مع الشركاء على إجراء عمليات التقييم والتخطيط المشتركة، وتحديد الحصائل الجماعية، وتعزيز البرمجة المتكاملة والتمويل المتعدد السنوات، بالاستناد إلى تحليل النزاعات بحيث تكون البرمجة مراعية لظروف النزاع وتسهم في التماسك الاجتماعي وثقة المجتمع المحلي والحوار؛
- تنفيذ الركائز الثلاث للمبادرة الخاصة بمكافحة الهجمات على الرعاية الصحية، بما في ذلك رصد حوادث الهجمات، والدعوة إلى وقاية الرعاية الصحية وحمايتها من الهجمات، وتوثيق الممارسات الجيدة للوقاية وتخفيف الحدة والحماية.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- إصدار الإرشادات بشأن الصحة، بما في ذلك الصحة النفسية والاستجابة النفسية الاجتماعية، في ظروف الهشاشة والتضرّر من النزاع والضعف، بما في ذلك توفير حزمة الحد الأدنى من الخدمات الصحية الأساسية، ورصد أداء المرافق الصحية من أجل تحسين الشركاء للجودة وإجراء الأطراف الثالثة لعمليات التحقق، وتحليل النُظم الصحية، ومعالجة الأشخاص المتعايشين مع الأمراض غير السارية في حالات الطوارئ الإنسانية، وإشراك أفرقة الطوارئ الطبية وسائر أشكال أفرقة الاستجابة السريرية والتنسيق بينها، وإعداد برامج التحويلات النقدية من أجل صحة اللاجئين ومواصلة رعايتهم؛
- وضع إرشادات بشأن النهج المتبعة إزاء الحالات الإنسانية الممتدة وتقديم خدمات صحية قادرة على الصمود في المناطق التي يصعب الوصول إليها وتقل فيها الموارد ويكون الأمن متقلبا، بما في ذلك مناطق متنازع فيها على السلطة (إطار الطوارئ الممتد)؛
- نشر تدخلات صحية شديدة التأثير في السياقات الإنسانية.

الحصيلة ٣-١: إقامة مجتمعات تنعم بالأمن والإنصاف من خلال معالجة محددات الصحة

المُخرج ٣-١-١: تمكين البلدان لمعالجة المُحدِّدات الاجتماعية للصحة في جميع مراحل الحياة

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان المدعومة من المنظمة التي أصدرت تشريعات أو سياسات أو عدلتها لمواجهة الإصابات (السلامة على الطرق والوقاية من العنف ومن الغرق)	٠ (٢٠٢٣)	١٧ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي عززت قدراتها وإجراءاتها المتصلة بالحوكمة المتعددة القطاعات من أجل الصحة/ "دمج الصحة في جميع السياسات"	٠ (٢٠٢٣)	١٣ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي أدمجت المحددات الاجتماعية للصحة والإنصاف في مجال الصحة في أنشطتها لتخطيط السياسات/ البرامج الصحية وتنفيذها ورصدها	٠ (٢٠٢٣)	٣٠ (٢٠٢٥)

لقد حقق العالم مكاسب صحية ملحوظة خلال القرن الماضي إلا أن هناك تفاوتاً شديداً في توزيع هذه المكاسب الصحية وتسجِّل أوجه التفاوت في إطار عدة حصائل صحية داخل البلدان وفيما بينها. وهناك اعتراف متزايد بأن أنماط المراضة والوفيات تتبع أوجه التفاوت المترسخة في الظروف المجتمعية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك تدنّي معايير الإسكان والتعليم وتقلّص فرص العمل وعدم إتاحة الأغذية المأمونة والصحية وخدمات الرعاية الصحية بالقدر الكافي لفئات معينة. وتؤثر هذه الظروف تأثيراً سلبياً على الحصائل الصحية وتؤدي إلى الإجحاف في مجال الصحة مما يقوّض التنمية البشرية ويعرقل تنمية المجتمعات المحلية والبلدان من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن أن تشكّل المحددات الاجتماعية السلبية للصحة عقبات أمام الحصول على خدمات الصحة العامة، وأن تؤثر تأثيراً سلبياً على الرفاه. فعلى سبيل المثال، يسهم ضعف التخطيط الحضري والسكن والتنقل غير الآمنين في زيادة الأمراض غير السارية، وكذلك في الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق وزيادة العنف. وتتفاقم هذه الظروف في جميع مراحل الحياة، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر المتراكمة، مع تقدم الناس في العمر، بالنسبة لأقلهم قدرة على تحملها. ففي البلدان على جميع مستويات الدخل، تتبع الصحة والمرض تدرجاً اجتماعياً منحدراً: فكلما انخفض الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ساءت الصحة.

والتحوّل من وجهة النظر الضيقة التي تعتبر الصحة مجرد عدم الإصابة بالمرض إلى فهم أنها مظهر من مظاهر الرفاهية الأوسع نطاقاً أمر يتطلب من الحكومات الاعتراف بأن الاستثمار في الصحة وفي الظروف التي تحسّنها خيار سياسي. ومن شأن إدراك أن الصحة تنشأ من خلال مجموعة من العوامل الهيكلية أن يسمح بتوجيه الإجراءات نحو الأسباب الجذرية لاعتلال الصحة والإصابة. وتشمل هذه العوامل الدخل والتعليم والمهنة والطبقة الاجتماعية والنوع الاجتماعي والعرق فضلاً عن التوزيع الاجتماعي الأوسع للسلطة والموارد، من خلال وسائل منها المحددات التجارية للصحة.

ويتطلب تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالأسباب الجذرية لاعتلال الصحة والإصابة اتباع نهج متعدد القطاعات لوضع وتنفيذ سياسات تؤثر على الصحة في جميع الأعمار. وهذا يعني العمل مع قطاعات تخرج عن نطاق الصحة المألوف، بما فيها النقل والتخطيط الحضري والعدالة والتعليم والإسكان والحماية الاجتماعية والزراعة والتجارة والتنمية والهجرة. فعلى سبيل المثال، أسفر انعدام الحوار بين مقرري السياسات في مجالي المحددات الاجتماعية للصحة والهجرة عن ضياع الفرص الكفيلة بضمان تحسين صحة المهاجرين.

وهذا الناتج شامل بطبيعته وينطوي على تعاون وثيق عبر الجهود المبذولة في مجال المخرجات ذات الصلة في مناحي العمل الرامي إلى تحقيق غايات المليارات الثلاثة، بما في ذلك العمل المتعلق بعقد الأمم المتحدة للعمل من

أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)؛ والمدونة الدولية لقواعد تسويق بدائل لبن الأم؛ والاتفاقات التجارية وآليات الاستثمار المتعددة الأطراف؛ والدستور الغذائي، ونهج الصحة الواحدة (المُخرج ٣-١-٢)؛ والعمل المتعدد القطاعات للتصدي لعوامل خطر التعرض للأمراض غير السارية والإصابات؛ فضلاً عن تعزيز الصحة (المُخرج ٣-٢-١)؛ والعمل المتعدد القطاعات لحماية وتعزيز ودعم الصحة والإنصاف في مجال الصحة والرفاه، باستخدام نهج يمتد طيلة العمر ويعتمد المحددات الاجتماعية للصحة، يبدأ قبل الحمل؛ والنُهج المنهجية لمعالجة المحددات التجارية للصحة من خلال المشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلاً عن تعزيز الأطر التنظيمية والتدابير المالية لتحسين الصحة (المُخرج ٣-٢-٢)؛ والبعدان الحضري والتجاري للمحددات البيئية للصحة وتغير المناخ (المُخرج ٣-٣-١)؛ وتعزيز النُهج القائمة على السياقات، بما فيها مشاركة المجتمع المحلي وتمكينه (المُخرج ٣-٣-٢)؛ وأوجه التآزر مع الأعمال المتصلة بتعزيز حوكمة الشؤون الصحية (المُخرج ١-١-٤) والسياسات المالية ومبررات الاستثمار (المخرج ١-٢-١)؛ ومعالجة المحددات الاجتماعية من خلال العمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان (المُخرج ٤-٢-٦).

وهناك مزيد من التعاون في إطار العمل المرتبط بالنظم الصحية، ولاسيما بتحسين تقديم الخدمات، ومكافحة الأمراض والقضاء عليها، ومعالجة المشاكل الصحية طيلة العمر (المُخرجان ١-١-٢ و١-١-٣) وتعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية على التأهب للطوارئ (المُخرج ٢-١-٢)، وما كان لذلك أن يتحقق دون اعتماد منظور المحددات الاجتماعية للصحة.

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- المساهمة في العمليات السياساتية العالمية وبرامج عمل التنمية الرفيعة المستوى لضمان مراعاة أثرها على الصحة والنهوض بنهج دمج الصحة في جميع السياسات؛
- المشاركة على مستوى رفيع مع القطاعات غير الصحية لمعالجة أثر السياسات على الصحة واغتنام الفرص المتاحة لتخفيف الآثار السلبية على الصحة؛
- الاستفادة من المنصات العالمية، بما فيها العقد الثاني للعمل من أجل السلامة على الطرق (٢٠٢١-٢٠٣٠) وعقد الأمم المتحدة للتمتّع بالصحة في مرحلة الشيخوخة (٢٠٢١-٢٠٣٠) والاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق (٢٠١٦-٢٠٣٠)، بهدف تحسين الصحة والعافية؛
- إقامة تحالفات وشراكات عالمية والحفاظ عليها من أجل النهوض ببرامج العمل العالمية، بما في ذلك من خلال الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، والشراكة من أجل صحة الأمهات والمواليد والمراهقين، وشبكة العمل من أجل النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والشبكة العالمية للمدن والمجتمعات المحلية المراعية للمسنين، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، والحملة العالمية لمكافحة التمييز ضد المسنين، وتحالف الوقاية من الغرق على الصعيد العالمي، ومذكرة التفاهم مع موئل الأمم المتحدة؛
- دعم الكيانات الإقليمية لتعزيز نظم البيانات من أجل تحسين التبليغ عن حالات الوفاة الناجمة عن حوادث المرور على الطرق، بالتعاون مع الجهات الشريكة مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة البنك الدولي؛
- إنشاء عمليات سياساتية عالمية وبرامج عمل رفيعة المستوى بشأن التنمية الحضرية والصحة، والحفاظ عليها.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- تنفيذ الإرشادات المعيارية القائمة، بما في ذلك استراتيجيتا إطار "INSPIRE" (إنسباير) وإطار "احترام المرأة" (RESPECT) لإنهاء العنف ضد الأطفال والنساء؛ والخطو بأمان: استراتيجيات الوقاية من حوادث السقوط بحسب مراحل العمر وإدارتها؛ وتنفيذ الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠٢١–٢٠٣٠؛ والإطار المعني برعاية التنشئة تحقيقاً للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وتسريع العمل العالمي من أجل صحة المراهقين؛
- التعاون مع الشركاء لتوسيع نطاق المبادرة العالمية لدعم آباء وأمهات الأطفال في العقدين الأولين من الحياة؛
- متابعة البيّنات على الآثار الضارة للترويج التجاري لبدائل لبن الأم من أجل بقاء الرضع وصغار الأطفال على قيد الحياة وصحتهم وعافيتهم؛
- تصميم أو اعتماد أو تنفيذ سياسات وتدابير تهدف إلى تحسين المحددات الاجتماعية للصحة؛
- جمع البيانات اللازمة لتحديد أولويات العمل الرامي إلى تحسين المحددات الاجتماعية للصحة وتعزيز الإنصاف في مجال الصحة؛
- تنفيذ نهج دمج الصحة في جميع السياسات لمعالجة المحددات الاجتماعية للصحة؛
- بناء القدرات لتعزيز العمل المتعدد القطاعات من أجل تخفيض العبء المرتبط بالمحددات الاجتماعية للصحة.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- تكوين قاعدة البيّنات المتعلقة بالمحددات الاقتصادية والتجارية للصحة وأثر القطاع الخاص والمحددات الاقتصادية على الصحة، وتدعيمها؛ ووضع أطر عمل لمعالجة المحددات الاقتصادية والتجارية للصحة، بما في ذلك الأدوات الداعمة؛
- إعداد تقارير عالمية عن المحددات التجارية للصحة والوقاية من الغرق والعنف ضد الأطفال؛ فضلاً عن تقارير مرحلية سنوية عن صحة النساء والأطفال والمراهقين وتنمية قدراتهم؛
- وضع وتحديث إرشادات للحد من الأثر السلبي للمحددات الاجتماعية على الصحة، بما في ذلك منع إساءة معاملة الأطفال وإساءة معاملة كبار السن، وتعزيز النماء الأمثل لدى الأطفال، ومنع الشعور بالوحدة والعزلة الاجتماعية، واتباع نُهج التجارة والاستثمار المتعددة القطاعات في معالجة المحددات الاجتماعية للصحة؛
- إعداد إرشادات وأدوات لمعالجة المحددات الاجتماعية للصحة على المستويين الوطني والمحلي، بما في ذلك قياس التمييز على أساس السن والوقاية منه والتصدي له؛ وإرشادات لوضع برامج وطنية للمدن والمجتمعات المراعية للمسنين؛
- مواصلة وضع وتنفيذ أطر العمل في مجال الصحة الحضرية، بما في ذلك دعم البلدان لتنفيذ الدليل الاستراتيجي بشأن الصحة الحضرية وبرنامج بناء القدرات لتحسين الصحة في الأماكن الحضرية؛
- توفير أدوات لتقدير تكاليف العمل السياساتي وفوائده (مبررات الاستثمار في مجال مختلف أنماط الإصابات على سبيل المثال)؛

المُخرج ٣-١-٢: تمكين البلدان من تعزيز الإنصاف في إتاحة الأغذية المأمونة والصحية والمنتجة على نحو مستدام من خلال نهج "الصحة الواحدة"

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان المشمولة بمعايير تتواءم مع معايير المنظمة بشأن إغناء الأغذية الأساسية و/ أو التوابل بالحديد	٣٢ (٢٠٢١)	٣٧ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي لديها نظام للترصد الوطني للأمراض المنقولة بالأغذية أو اعتمدت نهج "الصحة الواحدة" في السياسات المتعلقة بالسلامة الغذائية	١٨ (٢٠٢٣)	٢٧ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي تنفذ معظم أحكام *المدونة الدولية لقواعد تسويق بدائل لبن الأم*	٣٧ (٢٠٢٣)	٤٣ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي لديها لجنة فعالة للتنسيق المتعدد القطاعات في مجال مقاومة مضادات الميكروبات	٨٦ (٢٠٢٣)	٩٠ (٢٠٢٥)

تشهد النُظم الغذائية تغيراً سريعاً، مع تزايد استهلاك الأطعمة المصنعة وعولمة الإمدادات وتطور نُظم إنتاج الأغذية الزراعية والحيوانية. وهذا يؤدي إلى تهديدات خطيرة لصحتنا – على سبيل المثال، تسبب مقاومة مضادات الميكروبات أكثر من ٥ ملايين حالة وفاة مرتبطة بها على مستوى العالم – وإلى زيادة التفاعلات على مستوى التداخل بين "البيئتين الإنسانية والحيوانية" مع مخاطر الأمراض الحيوانية المنشأ واحتمال اندلاع الجوائح. وتتطلب الاستجابة العالمية لهذه القضية المتعددة الأوجه نهجاً معزَّزاً ومتكاملاً وموحداً للصحة الواحدة يعمل مع شركاء متعددين.

وتتمثل الأولوية الشاملة في بناء نظم صحية وغذائية أكثر استدامة تعالج عوامل الخطر من خلال استجابات متعددة القطاعات. ويشمل ذلك تعزيز نظم الترصّد، وتحسين جمع المعلومات والبيانات واستخدامها، فضلاً عن البيئات الغذائية، وتحسين إدارة مخاطر السلامة الغذائية.

ويدمج النهج الشامل مواضيع تغذية الرضع، وتسويق بدائل لبن الأم، وإغناء الأغذية وتكميلها، وإجراءات التغذية الأساسية، والوقاية من سوء التغذية وعلاجه. كما أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجالات المحددات الاجتماعية والتجارية والاقتصادية (المخرج ٣-١-١) والمخاطر البيئية (المُخرج ٣-٣-١)؛ والأماكن الصحية (المُخرج ٣-٣-٢).

وكل من الدعوة العالمية (على سبيل المثال، خطة التنفيذ الشاملة لتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال، وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية؛ ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية؛ والبيان الصادر عن وزراء الصحة في مجموعة السبع، وإعلان زعماء بالي الصادر عن مجموعة العشرين بشأن الصحة الواحدة ومقاومة مضادات الميكروبات؛ والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛ ومؤتمر القمة للتغذية من أجل النمو؛ وخطة العمل المشتركة للصحة الواحدة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، واستراتيجية المنظمة العالمية لسلامة الأغذية ٢٠٢٢-٢٠٣٠)، والمشاركة مع الشركاء الرئيسيين (على سبيل المثال، "اللجنة الرباعية" لوكالات الأمم المتحدة، والهيئات الحكومية الدولية مثل هيئة الدستور الغذائي ولجنة الأمن الغذائي العالمي، وغير ذلك من الشركاء في النظام الغذائي العالمي بما في ذلك دوائر الصناعة) ضرورية لتحسين الإتاحة الجماعية للغذاء المأمون والصحي والمستدام طوال الحياة.

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- دعم مبادرة على نطاق المنظمة بشأن النظام الغذائي، ومشاركة الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛
- الاستفادة من المنصات العالمية والزخم السياسي من خلال عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، وخطة العمل العالمية بشأن هزال الأطفال؛ والاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق؛ ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية والمتابعة من خلال مؤتمر القمة للتغذية من أجل النمو؛ والبيان الصادر عن وزراء الصحة في مجموعة السبع، وإعلان زعماء بالي الصادر عن مجموعة العشرين بشأن الصحة الواحدة ومقاومة مضادات الميكروبات؛ والتحالف من أجل إجراءات مكافحة فقر الدم؛
- المشاركة في منتديات السياسات القطاعية خارج القطاع الصحي للدعوة إلى إدخال تغييرات على السياسات المتعلقة بالتغذية والبيئة الغذائية؛
- تنسيق سياسات وإجراءات وكالات الأمم المتحدة التي تتعامل في وقت واحد مع قضايا صحة الإنسان والحيوان والبيئة؛
- استخدام استراتيجية المنظمة العالمية لسلامة الأغذية ٢٠٢٢–٢٠٣٠ وخطة العمل المشتركة للصحة الواحدة (٢٠٢٢–٢٠٢٦) لدعم وضع/ تحديث خطط العمل الوطنية؛
- وضع آلية لرصد التقدم الذي تحرزه البلدان على الصعيد العالمي في القدرات والترصد في مجال السلامة الغذائية؛
- استخدام الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد–١٩ لإصلاح وتعزيز الصحة الواحدة وتكثيفها؛
- تعزيز السرد الصحي في مبادرات تحويل النظم الغذائية؛
- وضع الإطار الاستراتيجي للاستعداد والاستجابة لانعدام الأمن الغذائي والصحة الغذائية؛
- وضع مبادرة لتسريع الحصول على الغذاء الصحي والأغذية المغناة بالقدر الكافي؛
- استضافة تحالفات عالمية معنية بالرضاعة الطبيعية وتسويق بدائل لبن الأم وفقر الدم، والمشاركة في شراكات معنية بهزال الأطفال (خطة العمل العالمية بشأن هزال الأطفال)، والسمنة (الاتحاد العالمي لمكافحة السمنة)، وإغناء الأغذية (مبادرة إغناء الأغذية، والشبكة العالمية لاضطرابات اليود، والفريق الاستشاري التقني لإغناء الأغذية في المنازل)؛
- تعميم إجراءات التغذية الأساسية في برامج التغذية القطاعية؛
- تقديم الدعم لإعداد هياكل الحوكمة العالمية لمقاومة مضادات الميكروبات والإجراءات الرامية إلى تحسين إتاحة الاستخدام المسؤول لمضادات الميكروبات؛
- توسيع نطاق العمل والاستثمار لدعم خطط العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات باستخدام نهج الصحة الواحدة.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- تحديد المخاطر المتعلقة بالسلامة الغذائية وسوء التغذية والوقاية منها والتخفيف من حدتها، من خلال وضع سياسات وقوانين وأدوات مسندة بالبينات، وتقديم المشورة بشأن تنفيذها وبشأن اعتماد المعايير الدولية، بما في ذلك في مجالات إغناء الأغذية وإجراءات التغذية الأساسية؛
- إنشاء/ تعزيز آليات متعددة القطاعات لدعم النهج الشامل للحكومة ككل ونهج دمج الصحة في جميع السياسات المتعلقة بنهج الصحة الواحدة والتغذية المثالية؛
- مواءمة الخطط والسياسات الوطنية مع استراتيجية المنظمة العالمية المحدثة بشأن السلامة الغذائية ٢٠٢٢-٢٠٣٠؛
- تحسين القدرة على تحليل مخاطر التغذية والسلامة الغذائية، وتنفيذ أنشطة الإبلاغ عن المخاطر؛
- تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات مُسندة بالبيّنات بشأن السلامة الغذائية من خلال نهج مراع للمخاطر ونهج الصحة الواحدة؛
- تعزيز/ توسيع نطاق نظم ترصّد الأمراض المنقولة بالأغذية، وتعزيز جمع واستخدام البيانات الوطنية المتعلقة بتلوث الأغذية واستهلاكها؛
- تعزيز المشاركة في للدستور الغذائي؛
- استحداث أدوات لتقييم المخاطر مقابل الفوائد (من مبادرات الصحة الواحدة)؛
- تعزيز ودعم توافر نهج الصحة الواحدة وإتاحته وتنفيذه في ٣٠ بلداً تتلقى دعماً مكثفاً؛
- تدريب مقدمي الرعاية الصحية العاملين في الخطوط الأمامية على تغذية الأطفال ومعالجة سوء التغذية (عن طريق أكاديمية المنظمة)؛
- بناء القدرة على تنفيذ ورصد سياسات التغذية المتعلقة بتسويق بدائل لبن الأم، وإغناء الأغذية، وإدارة سوء التغذية الحاد، وتقديم خدمات التغذية في المجتمعات المحلية والمراكز الصحية؛
- نشر ودعم اعتماد أدوات للمنظمة تهدف إلى معالجة تضارب المصالح في صياغة السياسات الغذائية والتغذوية؛
- تنفيذ إطار الوقاية من فقر الدم وتشخيصه وتوفير التدبير العلاجي له (لم يُنشر بعد)؛
- إقامة مبررات الاستثمار للاستجابة لمقاومة مضادات الميكروبات عبر القطاعات؛
- تعزيز الحوكمة الوطنية وإشراف الجهات التنظيمية على المبيعات والاستخدام المناسب لمضادات الميكروبات في جميع القطاعات؛
- تعزيز الترصد المتكامل لمقاومة مضادات الميكروبات في جميع القطاعات؛
- تعزيز ترصد الأمراض المنقولة بالأغذية وتوليد البيانات/ المعلومات واستخدامها؛
- تعزيز النظم الغذائية الوطنية في البلدان ذات الأولوية، بما يتماشى مع استراتيجية المنظمة العالمية المحدثة لسلامة الأغذية ٢٠٢٢-٢٠٣٠ واستناداً إلى تقديرات خط الأساس؛
- تنفيذ نص الدستور الغذائي ومعاييره بشأن مقاومة مضادات الميكروبات المنقولة بالأغذية.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- إنشاء منصات متعددة القطاعات لتوليد البيانات وتحليلها والاتصال واتخاذ القرارات؛

- تحديد مؤشرات عالمية ووطنية للآثار وإنشاء آلية عالمية للرصد؛
- مواصلة وضع قواعد ومعايير وتوصيات دولية من أجل مقاومة مضادات الميكروبات في السلسلة الغذائية، عن طريق توفير إرشادات مُسندة بالبينات لهيئة الدستور الغذائي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة؛
- وضع إطار لقياس الأثر على السلامة الغذائية وآلية رصد مرتبطة به؛
- وضع لوحة متابعة تعرض قدرات البلدان في مجال السلامة الغذائية؛
- إعداد/ تكييف أدوات تقييم المخاطر وإدارتها لتحسين القدرة الوطنية على تحليل المخاطر؛
- تحديث تقديرات عبء الأمراض المنقولة بالأغذية؛
- تحديث الأدوات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة باستخدام الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-١٩؛
- تقديم إرشادات استراتيجية وتوصيات علمية بشأن إعداد المعايير الغذائية؛
- وضع معايير لمشتريات الأغذية العامة؛
- تقييم حالة الأمن الغذائي والتغذية في البلدان؛
- تحديث الإرشادات المتعلقة بإجراءات الوقاية من فقر الدم وسوء التغذية بالعناصر المغذية الدقيقة وتشخيصهما وتوفير التدبير العلاجي لهما؛
- إعداد إرشادات لتنفيذ الوقاية من سوء التغذية الحاد وتوفير التدبير العلاجي له؛
- تعميم تنفيذ إجراءات التغذية الأساسية في السياسات والبرامج الصحية الوطنية؛
- وضع مبادئ توجيهية بشأن دورة التدبير العلاجي لمضادات الميكروبات في قطاع الأغذية الزراعية؛
- تحديث ودعم تنفيذ مضادات الميكروبات الحاسمة الأهمية للطب البشري.

الحصيلة ٣-٢: دعم المجتمعات وتمكينها من خلال التصدي لعوامل الخطر الصحية

المُخرج ٣-١-٢: تمكين البلدان من التصدي لعوامل الخطر من خلال إجراءات متعددة القطاعات

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان الذين تشملها لوائح بشأن الإعلان عن التبغ و/ أو سياسات بشأن بيئات خالية من دخان التبغ	١٠١ (٢٠٢٣)	١٠٥ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي تغطيها سياسة أو استراتيجية وطنية بشأن النشاط البدني	١٥٠ (٢٠٢٣)	١٦٠ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي تغطيها سياسات أفضل الممارسات للتخلص من الأحماض الدهنية المتحوّلة المنتجة صناعياً في الإمدادات الغذائية	٥٢ (٢٠٢٣)	٦٤ (٢٠٢٥)

يتعرض الأطفال والبالغون وكبار السن من جميع الأقاليم والبلدان لعوامل خطر تسهم في الإصابة بأمراض غير سارية وأمراض سارية، سواء بسبب النظم الغذائية غير الصحية أو نقص النشاط البدني أو تعاطي التبغ أو تعاطي الكحول على نحو ضار أو تلوث الهواء.

ولابد أيضاً من أن تُراعى عوامل الخطر في سياق التحوّل المجتمعي الذي يمكن أن يطرح تحديات ويتيح فرصاً على حد سواء. ويمكن أن يؤدي التوسع الحضري أو التحول التقني السريع إلى تقليل النشاط البدني ولكنه يعززه أيضاً من خلال القدر الكافي من التخطيط الحضري وتدابير التنقل. وتتحول النظم الغذائية إلى نظم يزيد اعتمادها على الأغذية المجهّزة الغنية بالدهون والسكر والملح ولكن بإمكانها أيضاً أن تحسن إتاحة مجموعة من الأغذية التي تمد بالمغذيات الحيوية. ويمكن أن تكون تكنولوجيا الاتصالات وسيلة لممارسات تسويق المنتجات الضارة، مثل التبغ والكحول والمشروبات السكرية والأطعمة الغنية بالملح والسكر والدهون، أو لتحسين الوعي الصحي للناس. ويمكن لعوامل تتصل بالقطاع الخاص أن تؤثر على التحولات التي قد تزيد المخاطر الصحية أو تحد منها.

ويركز عمل أمانة المنظمة الرامي إلى تحقيق هذا المخُرج على تمكين البلدان من الاستثمار في تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض عبر عوامل الخطر، مسترشدة بالسياسات والقوانين التي تدعم السلوكيات الصحية، وتعالج الدوافع الأولية والتحديات المجتمعية، وتهيئ بيئات مواتية للصحة، وتعزز عملية صنع القرار القائمة على البيانات، وتنفيذ حلول فعالة. وهذا يتطلب عقد مناقشة عالمية وتعاوناً متعدد القطاعات لبناء استجابات فعالة تتمحور حول نهج يمتد طيلة العمر.

وينطوي العمل الرامي إلى تحقيق هذا المُخرج على التعاون الوثيق مع مجالات التركيز الأخرى في المنظمة بشأن الإنفاق العام (المُخرج ١-٢-١)؛ والمشاركة مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني (المُخرج ٣-٢-٢)؛ وتهيئة البيئات الداعمة (المخرجان ٣-٣-١ و٣-٣-٢)؛ ومعالجة المحددات الاجتماعية والتجارية للصحة (المُخرج ٣-١-١).

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- الاستفادة من المنصات العالمية والزخم السياسي، على سبيل المثال من خلال عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام ٢٠٢١، ومؤتمر القمة للتغذية من أجل النمو، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/73/2 بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (السارية) ومكافحتها، وصحة الفم، خطة العمل الترويجية والوقاية المتكاملة من الأمراض، وخطة العمل (٢٠٢٢-٢٠٣٠) من أجل التنفيذ الفعّال للاستراتيجية العالمية للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار بوصفها من أولويات الصحة العامة، وخطة العمل العالمية بشأن النشاط البدني ٢٠١٨-٢٠٣٠؛
- إقامة شراكات وتحالفات لأصحاب المصلحة المتعددين تهدف إلى تعبئة الموارد من أجل توسيع نطاق التدخلات الشديدة التأثير ونشرها؛
- التعجيل بتنفيذ خطة تسريع وقف السمنة، واتفاقية المنظمة الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وخطة العمل العالمية بشأن الكحول، خطة العمل العالمية بشأن النشاط البدني؛
- عقد مداولات وحوارات سياساتية بشأن الأثر الصحي والمجتمعي لعوامل خطر الإصابة بالأمراض السارية وغير السارية وما يتصل بها من تدخلات وخيارات سياساتية موصى بها؛
- الدعوة إلى عقد التزامات سياساتية ومالية على المستويين القطري والإقليمي للتدخلات من خلال إجراءات متعددة القطاعات وآليات مساءلة كافية؛
- الدعوة إلى تغيير السياسات من خلال منتديات سياسات القطاعات غير الصحية؛

- تحديد الممارسات الجيدة والحلول المبتكرة في التصدي لعوامل الخطر باتخاذ إجراءات متعددة القطاعات؛
- التصدي للمصالح الراسخة المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات والتشريعات التي تعالج عوامل الخطر؛
- ترصّد الحالة العالمية لعوامل الخطر واتجاهها وأثرها على الصحة؛
- إعداد حملات للتوعية من أجل الترويج لأنماط عيش أوفر صحة، والتشجيع على تغيير السلوك باستخدام نُهج اتصال مبتكرة؛
- الدعوة إلى اتباع نهج لتعزيز الصحة داخل النظم والخدمات الصحية، على سبيل المثال، من خلال إشراك المجتمع المحلي، وتحليل أصحاب المصلحة، وزيادة الوعي بالمخاطر الصحية والاجتماعية والإنمائية؛
- استخدام الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-١٩ لزيادة الوعي بأهمية الرفاه ومعالجة عوامل الخطر من خلال منصات متعددة القطاعات.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- تكييف توصيات المنظمة وإرشاداتها بشأن التدابير والتدخلات السياساتية ومواصلة اعتماد هذه التوصيات والإرشادات، بما في ذلك بشأن التسويق، والتوسيم والتحذيرات الصحية، والمشتريات العامة، والتسعير، وفرض الضرائب، والإعانات، والإعلام والحقوق، وتقسيم منافذ البيع إلى مناطق، والتصميم الحضري، ومعايير المنتجات وتنظيمها؛
- تعزيز السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الرامية إلى معالجة عوامل الخطر في الخطط والتشريعات الصحية الوطنية في ٣٠ بلداً على الأقل تتلقى دعماً مكثفاً؛
- تعزيز وتحديث نموذج المنظمة لمحاكاة الضرائب على التبغ؛
- تنفيذ الحزم التقنية: مبادرة SAFER (مكافحة الكحول) ، ومبادرة ACTIVE (زيادة النشاط البدني) ، والسياسات الست MPOWER (مكافحة التبغ) ، ومبادرة REPLACE (التخلص من الأحماض الدهنية المتحوّلة)، وإطار SHAKE (الحد من استهلاك الملح) والإجراءات ذات الأولوية للحد من السمنة؛
- تصميم خطط عمل متعددة القطاعات ومبادئ توجيهية وخطط للإنفاق العام؛ فضلاً عن تهيئة بيئات داعمة للصحة؛
- تنفيذ "أفضل الخيارات" الستة عشر التي أوصت بها المنظمة فيما يتعلق باستخدام الصوديوم للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها و"الخيارات الجيدة" السبعين؛
- تنفيذ برامج التغذية المدرسية لصالح السكان الضعفاء؛
- جمع البيانات وتحليلها باستخدام نماذج المنظمة لمحاكاة الضرائب على التبغ من أجل إصلاح السياسات؛
- مراجعة/ إعادة النظر في دعم الدهون والسكر؛
- تطوير وتعزيز القدرة على استخدام أدوات تعزيز الصحة ومعالجة المحددات الاجتماعية والتجارية للصحة (من خلال أكاديمية منظمة الصحة العالمية)؛
- تدريب المعلمين والعاملين الصحيين وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية على توفير التدبير العلاجي للأمراض غير السارية والوقاية منها (من خلال أكاديمية منظمة الصحة العالمية)؛

- بناء القدرة على إدماج الوقاية من عوامل الخطر في التأهب والاستجابة لأحداث الصحة العامة (من خلال أكاديمية منظمة الصحة العالمية)؛
- إنشاء/ تعزيز نظم الترصد والمعلومات الصحية؛ وتعلم كيفية استخدام الأدوات والمنتجات الصحية ذات الصلة؛
- رصد وتقييم السياسات/ التدخلات؛ وتحديثها باستخدام المعلومات الواردة من نظام المعلومات التغذوية الروتينية؛
- تحديث وتوسيع نطاق قواعد البيانات الوطنية لمكونات الأغذية واستهلاك الأغذية، باتباع منهجية موحدة وتوحيد إجراءات الإبلاغ؛
- تكييف مقاييس النظام الغذائي الصحي الجديدة في الإطار الوطني للتغذية وتطوير أدوات جمع البيانات؛
- إعداد حملات لتغيير السلوك، باستخدام مختلف القنوات الإعلامية، بما في ذلك حملات اليوم العالمي.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- إعداد خريطة طريق ٢٠٢٣–٢٠٣٠ لتنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣–٢٠٣٠؛
- إعداد إرشادات بشأن التدابير والتدخلات السياساتية بما في ذلك بشأن التسويق، والتوسيم، والمشتريات العامة، وتسعير المنتجات، والضرائب والإعانات، والإعلام، وتقسيم منافذ البيع إلى مناطق، والتصميم الحضري، ومعايير المنتجات وتنظيمها؛
- وضع حزم تقنية وأدوات تنفيذية لمساعدة البلدان على تكييف إرشادات المنظمة بشأن الضرائب؛ وفرض قيود/ حظر على تسويق المنتجات الضارة؛ وتوسيم الأغذية والمشروبات والتبغ، بما في ذلك التحذيرات الصحية؛ وزيادة مكونات المنتجات الغذائية الصحية؛ وتعزيز الصحة في مكان العمل وسياسات مراقبة الأغذية والحملات الإعلامية الجماهيرية؛
- إعداد حزم ومنتجات وأدوات تقنية لمساعدة البلدان على استخدام الإدارة المتكاملة لعوامل الخطر والسمنة من خلال نهج الرعاية الصحية الأولية؛
- توفير حزم مُسندة بالبيّنات لتوجيه تصميم البرنامج؛
- تحديث "أفضل الخيارات" و"الخيارات الجيدة" للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها؛
- إجراء مسوح على المستوى دون الوطني، وتحليل للحالة ورسم الخرائط للاسترشاد بها في التنفيذ الفعال لخيارات السياسات وأفضل الممارسات الموصى بها؛
- إجراء عملية استعراض للشركاء المتعددي القطاعات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية الأخرى، لتنفيذ الأطر الإقليمية؛
- إعداد منتجات مستمدة من البيانات بالاستناد إلى رصد تنفيذ السياسات والاستثمارات العامة المتعلقة بالوقاية من الأمراض غير السارية؛
- التثبت من صحة المقاييس الجديدة لرصد النظم الغذائية الصحية على المستوى الوطني، وتوسيع نطاق الإقبال عليها؛
- وضع قواعد ومعايير لرصد حالة التغذية عبر دورة الحياة؛ وإعداد ما يتصل بذلك من منتجات مستمدة من البيانات وتقارير عالمية؛

- وضع إرشادات وأدوات لتعزيز نظم المعلومات الوطنية للبلدان والسماح لها برصد التزاماتها المتعلقة بالتغذية؛
- إجراء تحليل لحالة الإمدادات الغذائية الوطنية من أجل تحديد مصادر الدهون والسكريات والملح واستكشاف الخيارات لتحسينها باستخدام المعايير والسياسات والصكوك القانونية.

المُخرج ٣-٢-٢: تمكين البلدان من تعزيز الشراكات بين القطاعات، فضلاً عن آليات الحوكمة والقوانين والتدابير المالية

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان التي تعتمد على نُهج وآليات وصكوك لتعزيز الصحة من أجل التصدي للمخاطر الصحية بهدف تعزيز الصحة والعافية	١٠ (٢٠٢١)	١٨ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي تعتمد و/ أو تعزز كل عام سياسات فرض الضرائب الصحية بالاستناد إلى البيّنات	٩٨ (٢٠٢٣)	١٠٢ (٢٠٢٤)

تتأثر صحة السكان تأثراً شديداً بعوامل تندرج ضمن القطاعات غير الصحية. ويضطلع المجتمع المدني والقطاعان العام والخاص بدور حيوي في جعل المجتمعات آمنة وداعمة وفي تهيئة بيئات تيسّر اتخاذ الخيارات الصحية.

ويعد اتباع نهج شامل للمجتمع بأسره أمراً بالغ الأهمية لتهيئة بيئات ملائمة للصحة وتمكين الأفراد من تغيير سلوكياتهم. وإلى جانب الصكوك القانونية وغيرها من الصكوك الحكومية الرسمية، يتزايد عمل مجموعة متنوعة من الآليات الأخرى، بما في ذلك إشراك المجتمعات المحلية، على تشكيل ترتيبات الحوكمة.

وتحكم القواعد الملزمة حقوق الحكومات ومسؤولياتها، فضلاً عن القيود المفروضة على الإجراءات الحكومية في السياق الصحي. وتضع القواعد أيضاً أُطراً قانونية ذات صلة بتدخلات صحية محددة.

ويمكن للضرائب والإعانات واستحقاقات الرعاية الاجتماعية أن تؤثر على السلوكيات الصحية وتحفزها، أو تثبط السلوكيات الأقل فائدة للصحة، من خلال تأثيرها على السعر والقدرة على تحمل التكاليف. وتستخدم هذه السياسات في العديد من البلدان لردع السلوكيات غير الصحية مثل تعاطي التبغ أو الكحول.

ويكتسي الدعم الذي تقدمه الأمانة إلى البلدان وعملها المتصل بالإجراءات المتعددة القطاعات وترتيبات الحوكمة والقوانين والسياسات المالية أهمية حاسمة للتمكين من تنفيذ التدخلات المسندة بالبيّنات التي ثبتت فعاليتها على الصعيد القُطري تنفيذا فعالا وتهيئة مجتمعات صحية وناشطة وداعمة وبيئات صحية. وسيكمَّل العمل بإعداد أدوات للإلمام بالمسائل الصحية تمكّن الأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة ليتسنى لهم التحكّم في وضعهم الصحي على نحو أفضل وتحسينه.

وينطوي العمل الرامي إلى تحقيق هذا المخرج على التعاون الوثيق بشأن وضع استراتيجيات للتمويل في مجال الصحة، ويخدم الوظائف التي تمكن من وضعها (المخرج ١-٢-١)، ومعالجة المحددات الاجتماعية والتجارية والاقتصادية للصحة (المخرج ٣-١-١)، وتعزيز الأمن الغذائي والنظم الغذائية المستدامة (المخرج ٣-١-٢)، والمخاطر والمحددات البيئية (المخرج ٣-٣-١)، وإعداد الحزم التقنية وتنفيذها (المخرج ٣-٢-١).

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- تعزيز الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل التصدي للمحددات وعوامل الخطر المتعددة القطاعات؛
- الدعوة إلى إعداد صكوك متعددة الأطراف تعالج المحددات والمخاطر التي تعترض الصحة والعافية، ودعم تعزيز الحوكمة المتعددة الأطراف، ولاسيما من خلال الدعوة إلى اتباع نهج دمج الصحة في جميع السياسات وإجراء تقييمات للأثر على الصحة وتوفير البيّنات والبيانات للمساعدة على اتخاذ القرارات؛
- إنشاء أو تعزيز آليات المشاركة، بما يتماشى مع إطار المنظمة للمشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، بما في ذلك مع القطاع الخاص ومنظمات المستهلكين وتمكين المجتمعات المحلية والمرافق الصحية الخاصة والممارسين؛
- الدعوة إلى تعزيز القانون وحماية الحقوق الأساسية في التدخلات وترتيبات الحوكمة المتعلقة بالصحة العامة؛
- بناء القدرات في مجالات الإلمام بالمسائل الصحية والدبلوماسية الصحية والتعاون بين قطاعات الصحة والمالية والتجارة والتنمية والقانون، حيثما لزم الأمر للنهوض بالصحة العامة من خلال تنفيذ المُخرجات ذات الصلة؛
- العمل مع الشركاء على مكافحة وإدارة المعلومات المضللة التي تزيد المخاطر المحدقة بالصحة؛
- العمل مع الشركاء الرئيسيين لتحسين إتاحة المعلومات التي تعزز السلوكيات الصحية وتزيد من الإلمام بالمسائل الصحية لدى السكان الذين لا تُتاح لهم خدمات الإنترنت أو الهاتف؛
- المشاركة مع القطاع الخاص، بما في ذلك دوائر الصناعة المصرفية وصناديق التقاعد العامة والمجتمع المدني للتشجيع على سحب الاستثمارات من التبغ وغيره من المنتجات غير الصحية، والتشجيع على إنتاج السلع والخدمات الصحية؛
- المشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني للاستفادة من درايتها ومواردها للنهوض بالصحة والعافية عبر غايات المليارات الثلاثة؛
- إقامة شراكات بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة تكون كفيلة بحشد وتبادل المعارف بشأن الأشخاص المصابين باعتلال الصحة والإعاقة والمتضررين منهما وتقييم التقدم المحرز المتصل بهم وتقديم الخدمات إليهم وإذكاء الوعي بأمورهم؛
- تكثيف العمل مع المجتمع المدني لتحسين تمثيل الفئات السكانية الضعيفة والوصول إليها، ولتحسين المساءلة في تنفيذ إجراءات وبرامج الصحة العامة.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- تعزيز تمكين المجتمعات المحلية، ولاسيما من خلال النهوض بالتثقيف الصحي والإلمام بالمسائل الصحية؛
- وضع آليات وطنية للحوار بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة أو تدعيمها من أجل تنفيذ الخطط الرامية إلى تعزيز الصحة، بما في ذلك التغذية والنشاط البدني؛

- اعتماد آليات وطنية شفافة وتشاركية للمساءلة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها؛
- الاستثمار في إجراءات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية ومشاركة هذه الجهات في مجالات الصحة العامة وتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتعزيز هذه الإجراءات من أجل ضمان مشاركة المجتمع المدني والشركاء المجتمعين بنشاط في اتخاذ القرارات وتنفيذ التدخلات؛
- وضع آليات لمعالجة حالات تضارب المصالح وتدخل دوائر الصناعة، وتعزيزها دعماً للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها؛
- الدعوة إلى زيادة التمويل المحلي والإنمائي من أجل تكثيف العمل بشأن تعزيز الصحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأمراض؛
- توفير بناء القدرات والمساعدة التقنية المتخصصة في مجال التدابير المالية المتعلقة بالصحة، ولا سيما فرض الضرائب غير المباشرة على التبغ والكحول ومنتجات المشروبات المحلاة بالسكر؛
- توفير بناء القدرات والمساعدة التقنية المتخصصة في مجال قانون الصحة، بما في ذلك دعم تطوير القوانين واللوائح، ومساعدة الدول الأعضاء على التصدي لتدخل دوائر الصناعة، بما في ذلك من خلال الحجج القانونية والتقاضي؛
- تعزيز القدرات المؤسسية للسلطات المعنية وآلياتها وولاياتها لتنفيذ تدخلات السياسات القائمة على السكان، بما في ذلك بهدف الحد من تعاطي التبغ وتعاطي الكحول على نحو ضار والنُظم الغذائية غير الصحية ونقص النشاط البدني بفضل إجراءات واستجابات تشمل الحكومة ككل والمجتمع بأسره؛
- اعتماد تدابير مُسندة بالبيّنات وعالية المردودية لسياسات التغذية والنظام الغذائي الصحي من خلال نهج متعدد القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين؛
- تعزيز التدخلات المتعلقة بالنظام الغذائي التي تقي من الأمراض غير السارية والسمنة من خلال نهج يمتد طيلة العمر.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع قواعد ومعايير وأدوات بشأن ما يلي: (١) التثقيف الصحي والإلمام بالمسائل الصحية والدبلوماسية الصحية؛ (٢) تعزيز الآليات الوطنية للحوار بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة من أجل تنفيذ خطط العمل المتعددة القطاعات والمشاركة المتعددة القطاعات الفعالة؛ (٣) تعزيز الآليات الوطنية الشفافة المستخدمة في المساءلة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها؛ (٤) استخدام التدابير المالية لتخفيض تكاليف الرعاية الصحية وتوليد تدفق في الإيرادات المحلية لأغراض التنمية؛ (٥) التدخلات الاجتماعية والسلوكية والتدخلات الرامية إلى إشراك المجتمع المحلي؛
- إعداد أدوات وبيّنات معيارية، وترصّد الأسواق لتوفير إرشادات بشأن أفضل الممارسات للبلدان بشأن كيفية استخدام التدابير المالية لتحسين الصحة وخفض تكاليف الرعاية الصحية وتوليد تدفق من الإيرادات من أجل التنمية؛
- إعداد أدوات توضح كيفية تنفيذ إرشادات المنظمة من خلال القوانين واللوائح، بما في ذلك أدوات تقارن بين النُهج القانونية للتنفيذ وأدوات تبين الاعتبارات القانونية للدول الأعضاء؛
- إعداد منتجات مستمدة من البيانات، من قبيل تقرير عن التقدم الذي تحرزه البلدان في بلوغ الغاية ٣-٤ من أهداف التنمية المستدامة، وسجل للالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير الدول من أجل بلوغ الغاية ٣-٤، وتقرير ختامي للفريق العامل المعني بالتثقيف

الصحي والإلمام بالمسائل الصحية التابع لآلية التنسيق العالمية التابعة للمنظمة والمعنية بمكافحة الأمراض غير السارية؛

- إعداد إرشادات للحد من الأثر السلبي لإعادة تركيب الأغذية وتوسيم الأغذية وسياسات التسويق والسياسات المالية والتسعيرية على الصحة، وتحديث هذه الإرشادات.

الحصيلة ٣-٣: تهيئة بيئات صحية من أجل تعزيز الصحة وبناء مجتمعات مستدامة

المُخرج ٣-٣-١: تمكين البلدان لمعالجة المُحدِّدات البيئية للصحة، ومنها تغيُّر المناخ

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان التي حسّنت نوعية الهواء فيها بناءً على متوسط السنوات الثلاث الأخيرة	٥١ (٢٠٢٢)	٧٢ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي تنفذ التزامها بموجب الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف ببناء نظام صحي قادر على الصمود أمام تغير المناخ	٠ (٢٠٢٣)	٢٨ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي تنفذ التزامها بموجب الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف بإعداد نظام صحي خفيض الكربون ومستدام	٠ (٢٠٢٣)	١٧ (٢٠٢٥)

يمكن منع نحو ربع عبء المرض عن طريق جعل بيئتنا تنعم بقدر أوفر من الصحة. ومع تقدم تغير المناخ، وتعرض النظم الإيكولوجية للتهديد، وتغير عالم العمل، يلزم اتخاذ إجراءات جذرية. ونحن بحاجة إلى صون صحة الكوكب التي تعتمد عليها جميع أشكال الحياة من خلال معالجة التهديد الوجودي المترتب على تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وينبغي أن يكون الحد من المخاطر البيئية إحدى الأولويات، كما يؤكد ذلك رصد المنظمة للمخاطر الصحية. وعادة ما تكون التدخلات التي تتصدى للمخاطر البيئية راسخة وعالية المردودية للغاية وأكثر استدامة من التدخلات "الطبية"، وإن كان أصحاب المصلحة في مجال الصحة غالباً ما ينتقصون من أولويتها.

وتعكف المنظمة على وضع وتحديث القواعد والمعايير وخرائط الطريق لتوفير الحماية الصحية في مجالات مثل المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية وتلوث الهواء والطاقة في المنازل والإشعاع والسلامة الكيميائية والصحة في مكان العمل والصحة المهنية. وتوفر المنظمة القيادة لضمان الوقاية من الأمراض عند وضع السياسات والمبادرات، ودعم آليات الحوكمة وتعزيز القدرات، وبناء التحالفات، وتوفير منصات للتوحد حول التغيير.

ويجري التركيز بشكل خاص على ما يلي: (١) ضمان قدرة مرافق الرعاية الصحية على الصمود أمام تغير المناخ، وحصولها على ما يكفي من المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية ومصادر الطاقة الموثوقة، واستخدامها الآمن للإشعاع، وقضائها على المواد الكيميائية الخطرة مثل الزئبق، وضمانها لوجود قوة عاملة تتمتع بالصحة ومأمونة للتمكين من تقديم رعاية صحية مأمونة وجيدة؛ (٢) الوقاية من الأمراض الناشئة، من خلال مبادرات مثل الصحة الواحدة واللجنة الرباعية المعنية بمقاومة مضادات الميكروبات؛ (٣) التأثير على القطاعات غير الصحية لحماية الصحة؛ (٤) تعزيز قطاع الصحة بوسائل منها على سبيل المثال المشاركة مع الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف ذات الصلة وتنفيذ خريطة طريق المنظمة بشأن المواد الكيميائية؛ (٥) دعم العمل التحويلي بشأن تغير المناخ والصحة، لأغراض منها بناء نظم صحية مستدامة خفيضة الكربون.

ولاتزال هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لتنفيذ استراتيجية المنظمة العالمية بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ.

وينطوي العمل الرامي إلى تحقيق هذا المخرج على التعاون الوثيق بشأن برنامج عمل البحوث في مجال الصحة في المناطق الحضرية؛ وحزمة الاستراتيجيات السبع "INSPIRE" (إنسباير) لإنهاء العنف ضد الأطفال، والخطة

العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠٢١-٢٠٣٠؛ وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)؛ والمدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم (المخرج ٣-١-٢)، وتسويق الأغذية والمشروبات للأطفال، ودور القطاع الخاص (المخرجان ٣-١-٢ و٣-٢-١)؛ والمحددات التجارية للصحة؛ والمشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، والعمل المتعدد القطاعات من أجل التصدي لعوامل الخطر المسبّبة للسمنة غير السارية وغيرها من عوامل الخطر (المخرج ٣-٢-١)؛ وتعزيز الصحة (المخرج ٣-٢-١)؛ والنُهج القائمة على السياقات، ومشاركة/ تمكين المجتمع المحلي (المخرج ٣-٣-٢)؛ والأطر التنظيمية لتحسين الصحة (المخرج ٣-٢-٢)؛ واتفاقات التجارة المتعددة الأطراف وآليات الاستثمار، مثل الدستور الغذائي (المخرج ٣-١-٢) وعقد التمتّع بالصحة في مرحلة الشيخوخة (٢٠٢١-٢٠٣٠)، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وتساعد أوجه التآزر مع الأعمال المتعلقة بتعزيز حوكمة الشؤون الصحية (المخرج ١-١-٤) والسياسات المالية ومبررات الاستثمار (المخرج ١-٢-١) على معالجة المحددات الاجتماعية، كما أنه سيكون من المفيد العمل على تعميم مبادئ المساواة بين الجنسين والإنصاف وحقوق الإنسان (المخرج ٤-٢-٦).

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- ضمان تمثيل الصحة في العمليات الحكومية الدولية الرئيسية المتعلقة بمحددات الصحة، مثل مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومن خلال عقد شراكات لدفع عجلة التقدم، مثل التحالف من أجل العمل على إحداث التحول في المناخ والصحة الذي تقوده المنظمة، منصة الصحة والطاقة للعمل.
- رصد المؤشرات الرئيسية وتحليلها لتتبع التقدم المحرز وإعادة توجيه الأولويات، حسب الضرورة، لتحقيق الغايات، مثل المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية وتلوث الهواء والطهي النظيف، فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛
- الاستفادة من قدرة الأمانة على الحشد لتيسير توليف المعارف من أجل وضع الإرشادات وتبادل المعارف والمهارات بين البلدان والخبراء لمعالجة المحددات البيئية، على سبيل المثال من خلال الفريق الاستشاري التقني المعني بتلوث الهواء والصحة في العالم؛
- تزويد القطاع الصحي بالمعرفة والقدرة التقنية على الاستفادة من الحجة الصحية للعمل في مختلف القطاعات لتحقيق غاية تمتُّع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية، فضلا عن تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتأهب للطوارئ؛
- التأثير على القطاعات غير الصحية (مثل المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية والزراعة والنقل والطاقة والتخطيط الحضري) لاعتماد سياسات "خالية من الندم" تحمي الصحة مع توفير السلع والخدمات الأساسية/ المنشودة؛
- الدعوة إلى الوقاية من الأمراض كجزء أساسي من تحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال معالجة المحددات البيئية الرئيسية للصحة بوسائل منها على سبيل المثال تعزيز إتاحة المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية الآمنة ومنع التعرض للرصاص وتلوث الهواء (حملة "تنفس الحياة")؛
- الاستفادة من المشاركة والتنسيق مع شركاء الأمم المتحدة وشبكاتها لتوحيد القوى ومضاعفة الآثار، ومن ذلك على سبيل المثال تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوسائل منها آليات التنسيق مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، والشبكة الدولية التي تقودها المنظمة لجهات تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي، وشبكة المنظمة لتقييم المخاطر الكيميائية.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- وضع وتنفيذ أدوات للسياسات الوطنية، على سبيل المثال، من أجل أماكن العمل الصحية والمأمونة والقادرة على الصمود؛
- ضمان قدرة مرافق الرعاية الصحية على الصمود أمام تغير المناخ، وحصولها على الخدمات الأساسية والمستدامة في مجال الطاقة والمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية، وإدارتها لنفاياتها بأمان، وحمايتها لقوتها العاملة؛
- القيام بالعمل التحويلي بشأن تغير المناخ والصحة، لأغراض منها إعداد نظم صحية ومستدامة قادرة على الصمود أمام تغير المناخ وخفيضة الكربون؛
- توفير إرشادات وأدوات لتنفيذ مبادئ المنظمة التوجيهية بشأن نوعية الهواء، ومن ذلك على سبيل المثال مجموعة أدوات المنظمة وحلولها بشأن استخدام الطاقة النظيفة وأداة برنامج AirQ+ لتقييم المخاطر الصحية لتلوث الهواء؛
- وضع نُهج مراعية للمخاطر من أجل دعم التسليم والتنظيم الآمنين لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية، باستخدام خطط سلامة المياه والصرف الصحي وما يرتبط بها من ترصد؛
- توسيع نطاق التغطية بخدمات الصحة المهنية في سياق التغطية الصحية الشاملة؛
- استخدام مختلف قنوات الأمم المتحدة لتوسيع نطاق العمل البيئي والمتعلق بتغير المناخ والصحة في البلدان؛ والتطبيق المنهجي للأدوات المكرسة لهذا الغرض، وتنفيذ مبادئ المنظمة التوجيهية وعملياتها؛ ودعم أنشطة جمع الأموال من أجل التنفيذ؛
- الاستعداد للمخاطر الصحية الناجمة عن الأخطار التكنولوجية والاستجابة لها (بما في ذلك الأحداث الكيميائية والإشعاعية النووية وتعزيز مراكز مكافحة السموم) بما يتماشى مع اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)؛
- الاستجابة للطوارئ المتعلقة بالتهديدات الكيميائية والإشعاعية، وتقديم الدعم بشأن خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية أثناء الطوارئ، وذلك مثلاً أثناء النزاع المسلح أو تهديد المواقع الصناعية.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع إرشادات بشأن البيئات المأمونة والصحية، والتلوث بأنواعه، وتقديم الخدمات ذات الصلة وحماية العمال، على سبيل المثال، في مجالات الإدارة المأمونة لمياه الشرب، والنظم والمرافق الصحية المستدامة والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ، وتوفير خدمات الصحة المهنية المرتبطة بالرعاية الصحية الأولية؛
- وضع مجموعة من الأدوات وعملية لتيسير التوسع المنهجي لنطاق الإجراءات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ والصحة في البلدان؛
- تحديد حالة علم المسائل الدولية الناشئة المثيرة للقلق بشأن مسائل منها على سبيل المثال المواد الكيميائية التي تسبب خللا في الغدد الصماء، وتغير المناخ والصحة، ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة؛
- وضع برامج عمل للبحوث المتعلقة بالمخاطر الصحية الناجمة عن البيئات والتكنولوجيات السريعة التطور، مثل الإشعاعات غير المؤينة؛

- إعداد مواد تدريبية لتعزيز قدرة قطاع الصحة والقطاعات الأخرى على معالجة المحددات البيئية للصحة، على سبيل المثال، حزمة مواد تدريبية بشأن الصحة البيئية للأطفال وتلوث الهواء من أجل المهنيين الصحيين؛
- الإبلاغ عن التقدم العالمي المحرز في مجال البيئة والصحة من خلال تقارير دورية منتظمة، مثل مسح المنظمة القطري لتغير المناخ والصحة، وبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف لإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية، ومبادرة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية لتحليل وتقييم خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب على المستوى العالمي التي تقودها منظمة الصحة العالمية، والتي تبلغ عن غايات/مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية ٣-٩-٢، و٦-١ و٦-٢ و٦-٣ و٦(أ) و٦(ب)، وكذلك تلك المتعلقة بتلوث الهواء؛
- إعداد مواد تدريبية بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية، بما في ذلك بشأن إعداد حسابات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية في مرافق الرعاية الصحية، وتطوير قدرات الرصد، بما في ذلك التقديرات الوطنية لعبء المرض؛
- وضع إرشادات ومواد تدريبية بشأن الجوانب الرئيسية للاستجابة الصحية لتغير المناخ، بما في ذلك نظم الإنذار الصحي المستنيرة بالمناخ، وبشأن الفوائد الصحية المشتركة للتخفيف من آثار تغير المناخ.

المُخرج ٣-٣-٢: دعم البلدان في تهيئة بيئة مواتية للأماكن الصحية

مؤشر المخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان التي اعتمدت الإطار المؤسسي للمنظمة بشأن المدن والأقاليم الصحية بما في ذلك إطار الحوكمة الحضرية أو الإقليمية	٩٣ (٢٠٢٣)	٩٥ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي اعتمدت المعايير العالمية بشأن المدارس المعزِّزة للصحة	٥ (٢٠٢٣)	١٠ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي لديها استراتيجيات لتمكين المجتمعات من أجل الارتقاء بالأماكن الصحية	١٠ (٢٠٢٢)	١٥ (٢٠٢٥)

أماكن الحياة اليومية هي أماكن تعلّم الأفراد وإقامتهم وعملهم وتقدمهم في العمر ولعبهم. وتشمل هذه الأماكن المجتمعات المحلية والمرافق التعليمية وأماكن العمل والقرى والأسواق ومرافق الرعاية الصحية والمرافق الإصلاحية.

ويمكن تحويل الأماكن لتكون شاملة وتحترم التنوع وتعزز الإنصاف والمساواة بين الجنسين والإنصاف على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذا يستلزم اتباع نهج شامل للمجتمع بأسره وللحكومة ككل. ويكتسي التنسيق والتعاون عبر القطاعات أهمية أساسية لتحديد الآثار المنشودة وغير المنشودة المترتبة على قرارات السياسات القطاعية. وبالمثل، يجب أن يكون تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية أولوية حتى يتمكنوا من العمل كأصحاب مصلحة مستنيرين وجهات مساهمة نشطة في تعزيز الصحة والعافية في جميع الأماكن وفي جميع مراحل الحياة.

وستدعم أمانة المنظمة البلدان في اعتماد واستعراض وتنقيح السياسات والمبادرات والبرامج المتعددة القطاعات من أجل تهيئة بيئة تمكينية لمجتمعات محلية ومدن وقرى ومدارس وجامعات وأسواق ومرافق للرعاية الصحية ومرافق إصلاحية وأماكن عمل تنعم بالصحة والسلامة.

وكجزء من النهج الشامل للحكومة ككل وللمجتمع بأسره، ستعمل أمانة المنظمة مع الدول الأعضاء على تعزيز مشاركتها مع مختلف الفروع الحكومية والكيانات دون الوطنية من أجل تعزيز صحة شعوبها. كما تعالج المنظمة المشاكل الصحية للفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والسجون.

وينطوي العمل الرامي إلى تحقيق هذا المخرج على تنسيق وثيق مع العمل بشأن الصحة في المناطق الحضرية (المخرج ٣-١-١)؛ والوقاية من الاعتلالات والأمراض (المخرج ١-١-٢)؛ والاحتياجات المحددة طيلة العمر (المخرج ١-١-٣)؛ وتعزيز الحوكمة (المخرج ١-١-٤)؛ والمحددات الاجتماعية للصحة (المخُرج ٣-١-١)؛ والنظم الغذائية (المخرج ٣-١-٢)؛ وعوامل الخطر (المخرج ٣-٢-١)؛ والإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية فيما يتصل بطوارئ الصحة العامة (المخرج ٢-٣-١).

كيف ستحقق أمانة المنظّمة هذا المُخرَج؟

ستُعزّز الأمانة **دورها القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- تنفيذ إطار المنظمة المؤسسي بشأن المدن الصحية وأداة القياس، بما في ذلك إطار الحوكمة في المناطق الحضرية من أجل الصحة والعافية ومجموعة أساسية من المؤشرات؛
- إنشاء شبكة عالمية من المدن الصحية كمنصة سياسية لرؤساء البلديات؛
- إشراك الدول الأعضاء والشركاء وغيرهم من الكيانات المعنية لغرض دعم المهارات والممارسات المتعلقة بتعزيز الصحة (مثل إشراك المجتمعات المحلية، والتواصل من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي، والحوار بشأن السياسات، والدعوة)؛
- إشراك الدول الأعضاء في اعتماد أداة لقياس مدى الإلمام بالمسائل الصحية، تكون موجهة صوب استدامة السلوك الصحي من أجل الوقاية من الأمراض السارية وغير السارية ومكافحتها، والتأهب والاستجابة أثناء طوارئ الصحة العامة؛
- زيادة إسهامات تعزيز الصحة في الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية في سياق اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥).
- باستخدام الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-١٩، الترويج لأنشطة تعزيز الصحة في جميع مراحل الحياة، بما في ذلك الممارسات التي تعالج عوامل الخطر، ولاسيما لتعزيز الصحة النفسية والحدّ من مخاطرها من خلال استخدام أدوات الإدارة الذاتية؛
- الترويج لتعزيز حوكمة الأماكن الصحية، والربط بنهج يعتمد دمج الصحة في جميع السياسات والوظائف الأساسية للصحة العامة؛
- دعم إقامة حوارات بشأن السياسات في الدول الأعضاء من خلال إشراك مختلف الكيانات القطاعية وأصحاب المصلحة على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية لتعزيز الحوكمة من أجل الصحة والعافية.

وستدعم الأمانة **البلدان** في القيام بما يلي:

- وضع نهج شامل في مجالات العمل المواضيعية بهدف تسريع وتيرة تحقيق آثار إيجابية على الصحة، بما في ذلك المعايير العالمية للمدارس المعزِّزة للصحة وإرشادات تنفيذها؛

- تنفيذ حلول فعّالة من حيث التكلفة من خلال العمل المشترك بين القطاعات وشبكات المدن والمجتمعات المحلية؛
- تعزيز المشاركة المجتمعية والمشاركة الاجتماعية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر على الصحة والعافية؛
- تنفيذ المعايير العالمية للمدارس المعزِّزة للصحة (بلدان مختارة)؛
- تعزيز قدراتها على ترجمة النهجين الشاملين للمجتمع بأسره وللحكومة ككل في السياسات والقوانين واللوائح المتعددة القطاعات من أجل معالجة عوامل الخطر، ولاسيما لتعزيز الصحة النفسية والحدّ من مخاطرها من خلال استخدام أدوات الإدارة الذاتية والتكنولوجيا الحديثة؛
- وضع سياسات من أجل أماكن عمل أوفر صحة ومعزِّزة للصحة في جميع القطاعات، بما في ذلك قطاع الاقتصاد غير الرسمي؛
- بناء القدرات فيما يتصل بنُهج الحوكمة المتعددة المستويات بهدف تيسير تنفيذ نُهج قائمة على السياقات؛
- التوسّع في استخدام تقييم الآثار الصحية في وضع السياسات العامة في إطار التعاون المتعدد القطاعات؛
- في سياق كوفيد-١٩، استخدام الشبكات القائمة كمنتديات للحوار من أجل دمج الوظائف الأساسية للصحة العامة وإرشادات الاستجابة الوطنية للجوائح في المجتمعات المحلية وغيرها من سياقات الحياة اليومية؛
- وضع خطط تنفيذية لتعزيز الصحة والعافية بما في ذلك في صفوف الفئات السكانية الضعيفة في جميع السياقات الإنمائية والإنسانية؛
- وضع وتعزيز برامج التعلم الاجتماعي والعاطفي في المدارس، والوقاية من الأمراض غير السارية وتعزيز الصحة النفسية في مكان العمل، فضلاً عن برامج الوقاية من الانتحار وتعاطي مواد الإدمان؛
- إعداد برامج للتمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة؛
- إنشاء شبكات لرابطات المستخدمين والأسر من أجل الأشخاص الذين مروا بتجارب مُعاشة في الإصابة بالأمراض غير السارية والاضطرابات النفسية والعصبية والناجمة عن تعاطي مواد الإدمان؛
- إعداد سياسات وبرامج للتأهب للطوارئ والاستجابة لها وإعادة التأهيل، تؤدي إلى تعزيز قدرة المجتمع والسكان على الصمود.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع قواعد ومعايير تتصل بجملة أمور منها المدن الصحية والمدارس المعزِّزة للصحة والبرامج التي يقودها المجتمع المحلي، بتنفيذ أطر قُطرية لنُهجٍ قائمة على السياقات ولعملٍ متعدد القطاعات ومشترك بين القطاعات؛
- إجراء تقييمات للآثار الصحية والاجتماعية للسياسات التي تؤثر على التنمية الصحية على المستوى الوطني والمحلي والمجتمعي (بشأن النقل واستخدام الأراضي والنفايات مثلاً)، فضلاً عن تعزيز صحة وسلامة أماكن العمل؛
- وضع إرشادات بشأن البيئات المدرسية من أجل الحد من الأثر السلبي للمحددات الاجتماعية على الصحة، وتحديثها؛
- وضع إرشادات وأدوات لتعزيز معايير الصحة المدرسية؛
- استلهاماً للدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-١٩، تحديث الأدوات والمبادئ التوجيهية، حسب الاقتضاء، المتعلقة بالترويج لأنشطة تعزيز الصحة في جميع مراحل الحياة، بما في ذلك الممارسات التي

تعالج عوامل الخطر، ولاسيما لتعزيز الصحة النفسية والحدّ من مخاطرها من خلال استخدام أدوات الإدارة الذاتية؛

- إعداد أدوات عملية لإنشاء شبكة وطنية للمدن الصحية مرتبطة بالشبكات الإقليمية للمدن الصحية؛
- توثيق الممارسات الجيدة للأماكن الصحية والبرامج المراعية للمسنين والتي يقودها المجتمع المحلي؛
- دعم وضع استراتيجيات إقليمية لتعزيز المدن الصحية؛
- توسيع نطاق تنفيذ مجموعة إرشادات الصحة النفسية المدرسية الإقليمية للمنظمة.

الحصيلة ٤-١: تعزيز قدرات البلدان في مجال البيانات والابتكار

المُخرج ٤-١-١ تمكين البلدان من تعزيز نُظم البيانات والتحاليل والمعلومات الصحية بهدف توجيه السياسات وإحداث الأثر

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
متوسط درجة الأداء المرجح بعدد السكان لنُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية القُطرية	٠,٦٨ (٢٠٢٢)	١ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي أجرت تقييم حزمة "المسح والإحصاء والتحسين والاستعراض والتمكين" (سكور) والتحقّق من صحة البيانات	١٦٤ (٢٠٢٢)	١٦٤ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي تتلقى الدعم التقني من خلال الشراكات التي تستضيفها المنظمة بشأن البيانات والتنفيذ بما يتماشى مع الأولويات القُطرية (الهيئة التعاونية للبيانات الصحية وخطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع (خطة العمل العالمية الخاصة بالهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة)	٨ (٢٠٢٢)	٢٦ (٢٠٢٥)

يُعد تسخير البيانات والتكنولوجيات الرقمية والعلوم والبحث والابتكار ونهوج التنفيذ من عوامل التمكين الحاسمة لتسريع التقدم صوب الغايات المتعلقة بالصحة في أهداف التنمية المستدامة. وقد سلطت جائحة كوفيد-١٩ الضوء على الحاجة إلى بيانات ونُظم رقمية قوية للاسترشاد بها في صنع القرارات السياسية والبرمجية. وتكون البلدان التي تستثمر في نُظم البيانات الجيدة وتحافظ عليها أفضل استعداداً للاستجابة في أوقات الطوارئ.

وستكثف الأمانة دعمها للبلدان بمعالجة الثغرات في البيانات باستخدام مجموعة "سكور" التقنية للبيانات الصحية من أجل المسارعة بتحسين القدرات في مجال الصحة العامة وترصد الأمراض، والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، والإبلاغ عن أسباب الوفاة، والتوسّع في تنفيذ المراجعة الحادية عشرة للتصنيف الدولي للأمراض والمشكلات الصحية ذات الصلة، وتحسين المرافق الصحية ونُظم المعلومات الصحية الروتينية، بما في ذلك استخدام نُظم المعلومات الجغرافية. وستشارك الأمانة مع الشركاء في جمع البيانات وتحليلها واستخدامها بمزيد من الفعّالية بناءً على طلب الدول الأعضاء.

وستكفل الأمانة، بوصفها القيّم على البيانات الصحية العالمية وللوفاء بدورها المتعلق بوضع القواعد والمعايير، الالتزام بالمعايير والحلول والهياكل من أجل الإبلاغ الدقيق والشفاف، والاستخدام الأفضل للبيانات وضمان اعتبارها منفعة عالمية ورصيداً استراتيجياً. كما ستؤسس المؤتمر الدولي الأول المعني بالإحصاءات الصحية الذي سيجمع أصحاب المصلحة كافة لمواءمة الأساليب والدعم المقدم إلى البلدان، وتطويرهما. وستواصل المنظمة الاستفادة من الشراكات في تعزيز مصادر البيانات وبناء المهارات والقدرات الديمُغرافية والوبائية والتحليلية للدول

الأعضاء، وستعمل كأمانة للاستعراض الشامل للصحة والتأهب، والهيئة التعاونية للبيانات الصحية، ومسرّع إتاحة البيانات والتكنولوجيات الرقمية لتنفيذ خطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع.

وتعمل الأمانة على إيجاد الحلول لتخفيف عبء الإبلاغ في البلدان بإنشاء وظيفة حارس المنفذ لجمع البيانات في الأقاليم، والحد من الازدواجية، ودعم الدول الأعضاء في تكييف المنتجات التقنية المتعلقة بالقواعد/ المعايير والبيانات والبحوث، وتنفيذها. ومن شأن تحسين إدارة البيانات وإنشاء مركز بيانات الصحة العالمي بوصفه مستودعاً مؤسسياً للبيانات، أن يدعم البرامج التقنية للبلدان والأقاليم والمقر الرئيسي.

ويشمل عمل الأمانة الرامي إلى تحقيق هذا المُخرج جميع الحصائل التي تسهم في بلوغ غايات المليارات الثلاثة، ويدعم تحقيقها.

كيف ستُحقق أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزّز الأمانة دورها **القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- تعزيز قدرات نُظم البيانات والمعلومات الصحية القُطرية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، إلى جانب القدرة الوطنية على رقمنة البيانات والمعلومات وتحليلها ونشرها واستخدامها؛
- وضمان استخدام المعايير المثلى و/أو الدولية لسد فجوات البيانات في البلدان بالاستفادة من قدرات الجهات الشريكة العالمية والإقليمية والوطنية؛
- وإنشاء منصّات متكاملة في المكاتب القُطرية بشأن العوامل الشاملة، مثل الرعاية الصحية الأولية والبيانات والتكنولوجيات الرقمية، والشراكات التي تعمل معاً على تلبية احتياجات البلدان بتحسين طريقة استخدام الموارد الحالية للاستجابة بسرعة وكفاءة.

وستدعم الأمانة البلدان في القيام بما يلي:

- تسريع التقدم بالتوسّع في استخدام المنصّات المتكاملة للبيانات ونهج التنفيذ الذي بدأ في بعض البلدان المختارة ذات الأولوية في الثنائية ٢٠٢٢–٢٠٢٣؛
- وتكييف أدوات تعزيز نُظم البيانات والمعلومات الصحية وتطبيقها، بالاستناد إلى السياق الفريد للبلدان، ودعم تنفيذ الأدوات والمعايير مثل التسجيل المحسّن الجودة للمواليد، وتسجيل أسباب الوفاة ضمن رموز التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية باستخدام المراجعة الحادية عشرة للتصنيف الدولي للأمراض والمشكلات الصحية ذات الصلة؛
- وتعزيز القدرات التحليلية واستخدام البيانات وإكسابها الطابع المؤسسي على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك البيانات المُستمدة من الترصّد والبيانات الصحية الروتينية، مع التركيز على تصنيف البيانات ورصد أوجه عدم المساواة؛
- والتوسع في نشر البيانات والتحليلات واستخدامها، بما يشمل البيانات المُستمدة من الترصد والبيانات الصحية الروتينية باستخدام نُظم المعلومات الجغرافية؛
- تحقيق الكفاءة في استخدام المنتجات التقنية المتعلقة بالبيانات بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث، والاستفادة منها حسب الاقتضاء.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع معايير وإرشادات وأدوات، مثل مجموعة التصنيفات الدولية للمنظمة، ونُظم المعلومات الجغرافية، ومنصّات تبادل البيانات القابلة للتشغيل البيني، بما في ذلك المنتجات الإقليمية مثل خطة العمل الإقليمية للمكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع للمنظمة لتحسين نُظم معلومات المستشفيات.
- وتحويل التركيز بعيداً عن وضع المنتجات التقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث، وتوجيهه نحو تكييفها وتنفيذها في البلدان؛
- وتفعيل عناصر مجموعة "سكور" التقنية للبيانات الصحية مثل المسح المُعزّز للصحة العالمية والسجل المدني والإحصاءات الحيوية والإبلاغ عن أسباب الوفاة، والتقييمات المنسّقة للمرافق الصحية ونُظم جمع البيانات الروتينية عن الخدمات الصحية؛
- وتشغيل مركز بيانات الصحة العالمي الحديث باعتباره المستودع الوحيد لجميع البيانات الصحية، وتعزيز المرصد الصحي العالمي ومراصد الصحة الإقليمية، وبوابة المعلومات الصحية الأوروبية التابعة للمنظمة، والتحديث المستمر للوحة متابعة غايات المليارات الثلاثة، ومرصد عدم المساواة في مجال الصحة، وقاعدة بيانات المنظمة بشأن الوفيات.

المُخرج ٤-١-٢ رصد آثار برنامج العمل العام الثالث عشر وحصائله، والاتجاهات العالمية والإقليمية في مجال الصحة، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وأوجه عدم المساواة في مجال الصحة، والبيانات المُصنّفة

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
النسبة المئوية لسكان العالم المشمولين ببيانات حديثة لما لا يقل عن ٧٥٪ من غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة المبلغ عنها في *الإحصاءات الصحية العالمية*	٦٢٪ (٢٠٢٢)	٩٠٪ (٢٠٢٥)
نسبة منتجات المنظمة التقنية المتعلقة بالبيانات التي تتناول القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث، والتي تبلغ عن البيانات مُصنّفة حسب العمر أو نوع الجنس وواحد آخر على الأقل من أبعاد عدم المساواة (محل الإقامة أو مستوى التعليم أو العوامل الاجتماعية والاقتصادية)	٠,٣٨ (٢٠٢٣)	٠,٥٨ (٢٠٢٥)
التشغيل الكامل لمركز بيانات الصحة العالمي: تستخدم جميع البرامج البوابة القُطرية لأغراض المشاورات ومستودع البيانات والإتاحة العامة	٠,٢٩ (٢٠٢٢)	١ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي تتابع التقدم المُحرز قياساً على سيناريوهات التسريع باستخدام لوحة متابعة التنفيذ	٢ (٢٠٢٣)	٦٠ (٢٠٢٥)

تعمل أمانة المنظمة على تحويل نفسها إلى مؤسسة حديثة تعتمد على البيانات بالتركيز على الحصول على *بيانات أفضل* بتحسين جمع البيانات وتخزينها وتبادلها وتحليلها على نحو منهجي؛ وعلى *النشر على نحو أفضل* بتحسين الإتاحة والتواصل الفعّال وتصوّر الأثر؛ وعلى *الاستخدام الأفضل* لنهوج التنفيذ القائمة على البيانات لتوجيه السياسات وتسريع التقدم؛ وتعزيز الشبكة التنظيمية؛ وإبرام الشراكات المثمرة والتآزرية.

وستتولى الأمانة تحسين التحليلات لتتبع الاتجاهات الصحية للسكان، وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، وغايات المليارات الثلاثة لبرنامج العمل العام الثالث عشر ومؤشرات الحصائل الصحية، والآثار المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد-١٩، مع التركيز على الإنصاف. ويرد ذلك في الإحصاءات الصحية العالمية السنوية، والتقديرات الصحية العالمية، وتقارير الرصد العالمية بشأن التغطية الصحية الشاملة، وغير ذلك.

ولضمان استعداد العالم على نحو أفضل ببيانات أفضل، يُعد مركز بيانات الصحة العالمي أول حل شامل من البداية إلى النهاية للبيانات الصحية العالمية. فهو يقلل من التجزؤ، ويبسّط العمليات، ويحدد الثغرات وأوجه عدم المساواة ويجد لها حلولاً، ويضمن إتاحة البيانات. ويستضيف مركز بيانات الصحة العالمي لوحة متابعة المليارات الثلاثة والمرصد الصحي العالمي، ومرصد عدم المساواة في مجال الصحة، وغير ذلك.

وستطبق الأمانة نهجاً للتنفيذ مع الرصد المنتظم للتقدم المُحرز، من أجل الحفاظ على التركيز المتواصل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الصحية والمتعلقة بالصحة. وسيُكفل إحداث الأثر بتحديد الفرص المتاحة للتعجيل، واعتماد توصيات المنظمة، وتحديد البلدان التي ستستفيد من المساعدة التقنية المقدمة من المكاتب القُطرية والمكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي، ووضع خطط منظمة للتنفيذ، والتنفيذ والتتبع وحل المشكلات على نحو قابل للقياس. وتترتب على نهج التنفيذ وظيفة للرصد والمساءلة للمنظمة.

ويشمل عمل الأمانة الرامي إلى تحقيق هذا المُخرج جميع الحصائل التي تسهم في بلوغ غايات المليارات الثلاثة، ويدعم تحقيقها.

كيف ستُحقق أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزّز الأمانة دورها **القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- تقديم إرشادات استراتيجية وتشغيلية بشأن تنسيق المؤشرات والبيانات الشرحية وغايات الرصد والإبلاغ ومواءمتها، بما في ذلك عمليات استعراض جودة البيانات وتقييمها؛
- وتبسيط تبادل البيانات والمعلومات الصحية بكفاءة بين الأمانة والدول الأعضاء؛
- والتمكين من العمل على سائر المُخرجات لتحقيق غايات المليارات الثلاثة وتسريع وتيرة التقدم صوب أهداف التنمية المستدامة؛
- وإنشاء منصّات متكاملة في المكاتب القُطرية بشأن العوامل الشاملة، مثل الرعاية الصحية الأولية والبيانات والتكنولوجيات الرقمية، والشراكات التي تعمل معاً على تلبية احتياجات البلدان بتحسين طريقة استخدام الموارد الحالية للاستجابة بسرعة وكفاءة.

وستدعم الأمانة البلدان في القيام بما يلي:

- تسريع التقدم بالتوسّع في استخدام المنصّات المتكاملة للبيانات ونهج التنفيذ الذي بدأ في بعض البلدان المختارة ذات الأولوية في الثنائية ٢٠٢٢–٢٠٢٣؛
- واستخدام أساليب متينة لإعداد التقديرات الصحية العالمية وجمع البيانات والمؤشرات المُبلَّغ عنها على المستوى الوطني والتثبت من صحتها، بما يتسق مع مبادئ المنظمة الخاصة بالبيانات وسياساتها لتبادل البيانات والمبادئ التوجيهية للإبلاغ عن التقديرات الصحية بدقة وشفافية.
- والحصول على دعم منسق بالعمل مع سائر الوكالات المعنية بأهداف التنمية المستدامة والهيئة التعاونية للبيانات الصحية.

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- إعداد التقارير الرئيسية الروتينية عن البيانات والإحصاءات، بما في ذلك تقرير *الإحصاءات الصحية العالمية* السنوي، والتقارير الإقليمية عن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، والتقديرات الصحية العالمية، *وتقرير الرصد العالمي للتغطية الصحية الشاملة*، والمؤشرات الصحية الأساسية الإقليمية للمكتب الإقليمي لأوروبا والمكتب الإقليمي للأمريكتين؛
- وتحويل التركيز بعيداً عن وضع المنتجات التقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث وتوجيهه نحو تكييفها وتنفيذها في البلدان؛
- وتتبع التقدم المُحرز في تحقيق غايات المليارات الثلاثة بإجراء عمليات التقييم المنتظم، بما في ذلك التقييم القُطري، تعزيزاً للمساءلة والتركيز على الأثر القابل للقياس.

المُخرج ٤-١-٣ تعزيز قاعدة البيّنات، وتحديد أولويات القواعد والمعايير التي وضعتها المنظمة، واعتمادها، وتحسين القدرات البحثية والقدرة على توسيع نطاق الابتكارات في البلدان على نحو فعال ومستدام، بما في ذلك التكنولوجيا الرقمية

مؤشر المُخرج	البيانات الأساسية	الغاية
عدد البلدان التي أنشأت آليات متكاملة على المستوى الوطني لوضع المبادئ التوجيهية السريرية والمتعلقة بالصحة العامة، وتكييفها وتنفيذها، استرشاداً بالبيّنات باستخدام مبادئ المنظمة التوجيهية وقواعدها ومعاييرها	٢٧ (٢٠٢٣)	٣٦ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي أنشأت آليات وطنية لنقل المعارف من أجل وضع سياسات صحية مستنيرة بالبيّنات	٣٤ (٢٠٢٣)	٤٦ (٢٠٢٥)
نسبة الدول الأعضاء التي وضعت استراتيجية وطنية أو خريطة طريق وطنية محددة التكاليف بشأن الصحة الرقمية	٢٠٪ (٢٠٢٣)	٥٠٪ (٢٠٢٥)
نسبة الدول الأعضاء التي لديها آليات لاستحداث أو تحديد ابتكارات للنُظم الصحية لأغراض توسيع النطاق	١٠٪ (٢٠٢٣)	٤٠٪ (٢٠٢٥)

تعمل أمانة المنظمة على تحويل نفسها إلى منظمة تطلعية تهدف إلى تأهيل البلدان وتمكينها من اعتماد الصحة الرقمية على المستوى الاستراتيجي، ومن تعزيز البحوث الصحية الوطنية، وإنشاء آليات محلية لاستخدام البيّنات في تحديد السياسات والممارسات وإكسابها الطابع المؤسسي، وتوسيع نطاق الابتكارات والتكنولوجيات التي تلبي الاحتياجات الصحية الوطنية واحتياجات الصحة العامة، وتدعم البلدان في تحقيق نتائج ملموسة في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

وتستند الأمانة في ذلك إلى دورها القيادي في توجيه خطة البحوث الصحية العالمية، وإضفاء الطابع المؤسسي على الصحة الرقمية، ووضع قواعد ومعايير قائمة على البيّنات، ودعم التحّول إلى نهج المبادئ التوجيهية القابلة للتعديل والذكية "SMART" لتمكين البلدان من الاستفادة من التكنولوجيات والمبادئ التوجيهية الرقمية ذات المحتوى الحديث والشكل البسيط والقابل للتكييف (بما في ذلك شكل يلبي احتياجات ذوي الإعاقة) الذي يتيح التحديث المستمر لتوصياتها. وستُسرع الأمانة في تطوير واعتماد نُظم صحية رقمية ملائمة وميسورة التكلفة وقابلة للتوسع ومستدامة تتمحور حول الأشخاص وقابلة للتشغيل البيني، وذلك بتنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية ٢٠٢٠-٢٠٢٥، وستعمل على توسيع نطاق عملها القائم على استخدام البيّنات في تحديد السياسات والممارسات على ثلاثة مستويات، في سبيل زيادة قدرة البلدان على الصمود وتعزيز الأثر القُطري. وستستمر

الأمانة في جمع آراء كبار الخبراء العلميين حول الموضوعات ذات الأهمية السريرية والصحية العامة. كما أنها تجدد التزامها تجاه المراكز المتعاونة مع المنظمة بتقديم أعلى مستوى من الدعم لإحداث الأثر في البلدان.

ويشمل العمل الرامي إلى تنفيذ هذا المُخرج جميع المُخرجات المساهمة في بلوغ غايات المليارات الثلاثة، ويدعم تحقيقها، ولاسيما العمل المتعلق بوسائل التشخيص والعلاجات واللقاحات (المُخرج ١-٣-٢)؛ وضمان سرعة الكشف عن الطوارئ الصحية المحتملة وتقييم المخاطر والتبليغ عنها (المُخرج ٢-٣-١)؛ وضمان تحديد خطة البحث والتطوير وتنسيق البحوث تماشياً مع أولويات الصحة العامة (المُخرج ١-٣-٤)؛ وضمان توافر برامج عمل البحوث والنماذج التنبؤية والأدوات والمنتجات والتدخلات الابتكارية الخاصة بالأخطار الصحية التي تمثل تهديداً شديداً (المُخرج ٢-٢-١)؛ وأداء دور القيادة في مجال الصحة والعمل بالشراكة مع المنظمات الأخرى لدعم البلدان في تحقيق الغايات المتعلقة بالصحة من أهداف التنمية المستدامة (المُخرج ٤-٢-١).

كيف ستُحقق أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزّز الأمانة دورها **القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- تزويد مجتمع الصحة العامة العالمية بقواعد ومعايير عالية الجودة وقابلة للتعديل، بإتاحة الدورة المستمرة لتحديد الأولويات، وتخطيط المنتج وإعداده ونشره والأخذ به وتطبيقه، وتقييم الأثر ورصد الحصائل الصحية، على أن يصب ذلك في المجموعة التالية من الأولويات؛
- والتحوّل إلى النهج القابل للتعديل والذكي (SMART) في وضع المبادئ التوجيهية للمنظمة لتسريع أثرها على صحة السكان وعافيتهم، وتعظيمه؛
- وتحديد مكانة الأمانة بوصفها عامل تمكين للتحوّل الصحي الرقمي على المستوى الوطني، ومواصلة التقدم في تنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية ٢٠٢٠-٢٠٢٥ واستراتيجيات الصحة الرقمية الوطنية؛
- وضمان توافر آليات للقواعد والمعايير المتعلقة بالبحوث من أجل الصحة، وترجمة المعارف التي تنطوي على مشاركة متعمدة ومنهجية لجميع مستويات الأمانة الثلاثة؛
- وإنشاء آليات لتعزيز الثقة في المعرفة والبيّنات لدى راسمي السياسات والجمهور، والاستجابة لأوبئة المعلومات؛
- والنهوض بثقافة الابتكار والعمل على مواءمة الجهات الشريكة توخياً لتنفيذ برنامج للابتكار قائم على الاحتياجات بهدف تسريع الأثر الإيجابي في البلدان، وتحديد المجالات الخالية من الابتكارات وتسليط الأضواء عليها وتشجيع تطويرها والتوسّع فيها؛
- وتعزيز شبكة المراكز المتعاونة مع المنظمة التي تُشكّل مراكز امتياز حول العالم توفر قدرات مؤسسية بالغة الأهمية لضمان الصلاحية العلمية لعمل المنظمة في مجال الصحة العالمية. وتستطيع الأمانة من خلال هذه الشبكات العالمية، الاضطلاع بالقيادة في تشكيل برنامج العمل الصحي الدولي؛
- واستباق التطورات العلمية الجديدة بالاضطلاع بوظيفة الاستشراف، ووضع برنامج عمل الصحة العالمي بدعم من المجموعات الاستشارية والمجلس العلمي؛
- وتعزيز مشاركة السكان المتضررين وتوحيدها قياسياً، بما في ذلك السكان المهمشون والنساء والفتيات، في وضع قواعد ومعايير المنظمة وتصميمها وتنفيذها بجعل ذلك شرطاً رئيسياً في جميع المنتجات؛
- وتعزيز التركيز على البحوث المُصنّفة حسب نوع الجنس بتطبيق المبادئ التوجيهية الخاصة بالإنصاف الجنسي والجندري في البحوث، عند الاقتضاء؛

– وتوسيع قاعدة البيّنات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإنصاف وحقوق الإنسان في وضع المبادئ التوجيهية للمنظمة، وتعزيز إمعان النظر في كيفية معالجة هذه العناصر.

وستدعم الأمانة البلدان في القيام بما يلي:

– وضع خريطة طريق محدّدة التكاليف للتحوّل الرقمي في مجال الصحة من خلال عملية لتوجيه التنفيذ الرقمي والاستثمار، تشمل تهيئة بيئة للتشغيل البيني تستند إلى المعايير. وتحديد معايير تستند إلى الكفاءة لتدريب القوة العاملة الصحية؛

– وتعزيز الابتكار في النُظم الصحية والبرامج الصحية من خلال المراكز الخاضعة لقيادة الحكومات والتي تشجع على تحسين الجودة وحل المشكلات والتوسّع في الحلول التي أثبتت جدواها؛

– وتعزيز القدرة التقنية على إجراء البحوث الصحية، وتحديد الأولويات، وقيادة المبادرات البحثية، وترجمة البيّنات والبيانات وتأويلها؛

– وتعزيز المعايير الأخلاقية وآليات الإشراف التي تدمج أخلاقيات البحوث في النُظم الصحية، بالتركيز على تحسين التأهب والاستجابة لطوارئ الصحة العامة (مثل جائحة كوفيد-١٩)؛

– ووضع استراتيجيات وتنفيذها للإدماج المنهجي لتحليلات الأخلاقيات في عمليات صنع قرارات الصحة العامة، بما في ذلك أثناء طوارئ الصحة العامة؛

– وإنشاء نُظم الاستجابة السريعة للبيّنات لتلبية الاحتياجات القُطرية والمسائل السياسة ذات الأولوية باستخدام أفضل البيّنات المتاحة؛

– والارتقاء بإتاحة المعلومات والأدوات المنقذة للأرواح للاستخدام العام، ولاسيما بضمان تعزيز إتاحة الموارد الرقمية للاستخدام العام في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والسعي إلى تحسين قواعد البيانات الرئيسية بالاستفادة من موارد مثل قواعد البيانات العالمية والإقليمية؛

– وإضفاء الطابع المؤسسي على رسم السياسات استرشاداً بالبينات بدعم وحدات لدعم السياسات الصحية والتخطيط للصحة، وترسيخها؛ وإنشاء آليات متكاملة لمنظومة البيّنات باتّباع نهج متعدد المفاهيم يشمل مسارات العمل المختلفة (بما في ذلك ترجمة المعارف، وبرامج المبادئ التوجيهية الوطنية، وتقييم التكنولوجيات الصحية).

وفي إطار إعداد **منتجات تقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستضطلع الأمانة بما يلي:

– وضع استراتيجية عالمية بشأن الابتكار في مجال الصحة، تشمل التوصّل إلى توافق في الآراء بشأن التسميات، وإطاراً للتوسّع، ونموذجاً منطقياً لتعزيز النظام الصحي عن طريق الابتكار؛

– وإجراء عملية ثانية لوضع مبادئ توجيهية للصحة الرقمية، من أجل فحص قوة البيّنات الخاصة بالتدخلات الصحية الرقمية الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتطبيقات الدردشة الآلية لتغيير السلوك والنظر في مسائل شمول الجميع والإنصاف والإتاحة؛

– ووضع إرشادات بشأن استخدام تطبيقات الدردشة الآلية ووسائل التواصل الاجتماعي والأشخاص الافتراضيين، وغير ذلك من التكنولوجيات، لنشر المحتوى التقني الجدير بالثقة الصادر عن المنظمة، على الصعيد العالمي؛

– وتعزيز الإرشادات بشأن الحوكمة والسياسات المتعلقة بالصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي من أجل الحفاظ على جودة المحتوى والأمن واستمرارية الرعاية والمساءلة وحماية الحقوق المهمة (مثل الخصوصية)؛

- وتنمية المراكز الإقليمية للامتياز في الصحة الرقمية وتطويرها، بما في ذلك زيادة الشراكات مع المراكز الأكاديمية المتعاونة والتوسّع فيها، من أجل تعزيز قاعدة البينات الخاصة بالتدخلات الرقمية، ومع المجتمع المدني وسائر المؤسسات الخاضعة لقيادة المرضى والتي تضطلع بدور حاسم في وضع قواعد ومعايير منظمة الصحة العالمية وتصميمها وتنفيذها؛
- ووضع برامج إقليمية ووطنية لتكييف المبادئ التوجيهية والمنتجات التقنية للمنظمة (القواعد والمعايير، متى ينطبق ذلك) استجابةً للاحتياجات والأولويات الإقليمية والقُطرية؛
- وإعداد أدلة لنظام البحوث الصحية الوطنية وإدارتها، بإنشاء برامج وطنية وتعزيزها للتنفيذ استجابةً لاحتياجات البلدان؛
- ووضع الأدوات والإرشادات لتعزيز استخدام البيّنات والبيانات في رسم السياسات، وتنفيذها من أجل إحداث الأثر.

الحصيلة ٤-٢: تعزيز القيادة والحوكمة والمشورة من أجل الصحة

المُخرج ٤-٢-١: تعزيز القيادة والحوكمة والعلاقات الخارجية لتنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر وإحداث الأثر المنشود على نحو متسق على الصعيد القُطري، استناداً إلى الاتصالات الاستراتيجية ووفقاً لأهداف التنمية المستدامة في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
عدد البلدان التي تحسّن فيها التعاون بين الوكالات المتعددة الأطراف العاملة في مجال الصحة، حسب ما يتضح من المشاركة في خطة العمل العالمية بشأن تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية التي وضعتها المنظمة، وحسب ما وُثق عن طريق إطار رصد هذه الخطة ودراسات الحالة والتعليقات القُطرية والتقارير السنوية	٧٤ (٢٠٢٣)	٩٠ (٢٠٢٥)
تعزيز العمل المتعدد القطاعات بشأن الصحة والمشاركة مع فريق الأمم المتحدة القُطري/ اللجنة الإقليمية، قياساً على مخصّصات التمويل المجمّع المكرّس للمنظمة	٦٩ ٨٢٢ ٠٠٠ (٢٠٢١)	٧٦ ٨٠٤ ٢١٦ (٢٠٢٥)
مدى مواءمة أولويات استراتيجية التعاون القُطري لمنظمة الصحة العالمية/ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، مع الأولويات الاستراتيجية للدول الأعضاء من خلال جهود الدعوة/ الدبلوماسية الصحية المتسقة والمنسقة على الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري، قياساً على البيانات السياسية في الأحداث الوطنية وأحداث الأمم المتحدة والمتعددة الأطراف الرفيعة المستوى خلال الثنائية	٠ (٢٠٢٣)	٥٠ (٢٠٢٥)

أحرزت الأمانة تقدماً ملحوظاً بتوجيه من الدول الأعضاء، صوب ضمان تركيز المنظمة على النتائج وقيادتها للعمل المؤثر في كل بلد، مع حفاظها على دورها بصفتها الوكالة العالمية المعنية بتوجيه شؤون الصحة العامة وتنسيقها.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي أُحرز في الماضي، فلا يسير العالم على المسار الصحيح صوب تحقيق معظم الغايات المتعلقة بالصحة في أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وقد زادت جائحة كوفيد-١٩ من عرقلة التقدم. وتتجه المنظمة مستفيدةً من العبر المستخلصة من الجائحة، إلى التعاون المعزّز مع جميع البلدان

وفي جميع البلدان، الذي لا يُصمّم خصيصاً ليتلاءم مع الأوضاع الصحية فحسب، بل ومع سياق ما بعد كوفيد-١٩ أيضاً.

ولتحقيق ذلك، توجّه أمانة المنظمة استثمارات كبيرة إلى المستوى القُطري، بإرساء وجود قُطري أساسي يمكن التنبؤ به ويختلف وفقاً للدعم الذي يحتاج إليه البلد. وسيؤدي ذلك إلى تقديم دعم المنظمة إلى الدول الأعضاء حيثما وكلما احتاجت إلى تسريع المنظمة للتقدم صوب أهداف التنمية المستدامة وعندما تقع الطوارئ الصحية.

وإلى جانب هذا الاستثمار الفعلي في قدرات أمانة المنظمة في المكاتب القُطرية، ستعزّز الأمانة تعاونها الاستراتيجي مع الدول الأعضاء بتبسيط استراتيجيات التعاون القُطري، ووضعها في مكانة أفضل لتوجيه استراتيجية المنظمة وميزانيتها وتمويلها وعملها على المستوى القُطري. وتركّز المنظمة على زيادة فعّالية قيادة مكاتبها القُطرية باعتبار ذلك أحد أهم أدوات تحوّلها من أجل إحداث الأثر القُطري.

وتعمل الأمانة أيضاً على تعزيز دورها القيادي في مجال الصحة العالمية لمساعدة البلدان على تسريع التقدم صوب الغايات المتعلقة بالصحة في أهداف التنمية المستدامة. وتستمر الأمانة في وضع الصحة على رأس جدول أعمال الحكومات والاستفادة من مشاركاتها مع الهيئات الحكومية الدولية، مثل مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين، لجلب استثمارات كبيرة في الصحة في البلدان، وإقامة شراكات أفضل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمبادرات الصحية العالمية، من أجل تحريك برنامج عمل الصحة ليس على الصعيد العالمي فحسب، بل وفي كل بلد في سبيل تحقيق الحصائل الصحية.

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستركز الأمانة بقدر أكبر على وضع الأثر القُطري في صميم عملها. وسيعني ذلك زيادة الاستثمار في قدرات المكاتب القُطرية، بالاستناد إلى وجود قُطري أساسي يمكن التنبؤ به، من أجل حفز المزيد من التعاون الاستراتيجي مع الدول الأعضاء. وسترتكز الاستثمارات على تعزيز القيادة في المكاتب القُطرية، وتفويض السلطة على النحو الصحيح، للتمكين من اتخاذ القرارات الملائمة التوقيت من أجل الإنجاز بأكبر قدر ممكن من الفعّالية والكفاءة. وستتسم طرق العمل بمزيد من التبسيط والخضوع للمساءلة والشفافية، وستتخلص من الازدواجية وتجزؤ العمليات.

وستُشرِك الأمانة جميع البلدان في الحوار الاستراتيجي والحوار الخاص بالدعوة والسياسات، استناداً إلى بيانات وتوقعات عالية الجودة، لتوضيح كيف يمكن للتغييرات المحددة في السياسات أن تؤثر على حصائلها الصحية. وستُستخدم البيانات في قياس التحسينات وتُستخدم دراسات الحالات القُطرية لفهم التقدم المُحرز والتحديات فهماً أفضل.

ومن خلال خطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع وبالعمل على نطاق المستويات الثلاثة للمنظمة، ستضطلع الأمانة بالقيادة وتعمل على تحفيز ومواصلة تحسين التعاون والمواءمة بين الوكالات الثلاث عشرة المتعددة الأطراف العاملة في مجال الصحة، من أجل تسريع التقدم صوب أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، بما يتماشى مع التعليقات والاقتراحات الواردة من الحكومات.

وستعمل الأمانة على تعزيز قدرتها الداخلية في مجال الدبلوماسية الصحية والاتساق في علاقاتها الخارجية ودعمها المقدم إلى وفود الدول الأعضاء فيما يتصل بالدبلوماسية الصحية والمشاركة في اجتماعات الأجهزة الرئاسية. وستراعي الأمانة منظور المساواة بين الجنسين والإنصاف وشمول الجميع في القيادة والحوكمة وستشجع مشاركة الشباب.

وستقدم الأمان الدعم الفعّال إلى دورات الأجهزة الرئاسية. وستصمّم حلولاً ابتكارية وتطبقها دعماً لإعداد اجتماعات الأجهزة الرئاسية وتنفيذها. وفضلاً عن ذلك، ستنفذ حصائل مشاورات الدول الأعضاء الجارية بشأن إصلاح الحوكمة على نحو من ملاءمة التوقيت والكفاءة والفعّالية من حيث التكلفة.

وستستمر الخطة السنوية المؤسسية التي توجّه الاتصالات الاستراتيجية في تحسين فهم دور المنظمة وأثرها وتقديرهما، بالتركيز على المحتوى القُطري وعلى المواءمة مع الاتصالات الرقمية الحديثة. وستواصل الأمانة عملها بشأن إبراز الهوية المميزة للمنظمة بوصفها عنصراً أساسياً في استراتيجية المؤسسة وثقافتها.

وستعمل الأمانة، من خلال وجودها الرفيع المستوى في نيويورك، على إبراز مكانة الصحة العامة في المناقشات والمقرّرات والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وستعزّز دور المنظمة في إطار منظومتي الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية.

كما ستعزّز الأمانة بروزها في آليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات تيسيراً لإقامة العلاقات الوثيقة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وسائر كيانات الأمم المتحدة. وستدعم المكاتب الإقليمية للمنظمة وتوجّه مشاركة المكاتب القُطرية للمنظمة مع أفرقة الأمم المتحدة القُطرية للتعاون بشأن وضع سياسات متعلقة بالصحة وتنفيذها.

وستتعاون الأمانة مع المنظمات والمنتديات الاقتصادية الحكومية الدولية والإقليمية (بما في ذلك مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين ومجموعة البريكس) لضمان أن تظل المسائل المرتبطة بإتاحة الخدمات الصحية والصحة والعافية والأمن الصحي تتصدر جداول أعمالها. وستشارك الأمانة في استراتيجية أقاليمية للتعاون والدعوة والتآزر من أجل التعلم والاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتتفاوض بشأنها.

المُخرج ٤-٢-٢: تعمل الأمانة بطريقة تخضع للمساءلة وتتسم بالشفافية وتكفل الامتثال وتعتمد على إدارة المخاطر، ولاسيما من خلال التعلّم التنظيمي وثقافة التقييم

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
النسبة المئوية لمراكز الميزانية التي لديها خطة محدّثة لإدارة المخاطر	لا توجد لا توجد	٩٠٪ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية لعمليات التقييم المُستكملة قياساً على خطة عمل التقييم على نطاق المنظمة، والتي قبلت الإدارة استنتاجاتها وتوصياتها في العموم للتعلم واتخاذ الإجراءات الملائمة	٧٧٪ (٢٠٢١)	١٠٠٪ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية لتوصيات مراجعة الحسابات التي نُفّذت في الوقت الملائم	٣٥٪ (٢٠٢٢)	٩٥٪ (٢٠٢٥)
استجابة الأمانة الفعّالة والملائمة التوقيت لادعاءات سوء السلوك الجنسي	٨٥٪ (٢٠٢٣)	٩٠٪ (٢٠٢٥)
استجابة الأمانة الفعّالة والملائمة التوقيت لادعاءات سوء السلوك غير الجنسي (السلوك التعسفي والغش وسائر أشكال سوء السلوك الاقتصادي)	٧٠٪ (٢٠٢٣)	٨٠٪ (٢٠٢٥)

سيستمر نهج الأمانة إزاء المساءلة على نطاق المستويات الثلاثة للمنظمة في التركيز على إحداث أثر قابل للقياس في كل بلد، الذي يمثل جوهر برنامج العمل العام الثالث عشر. ويشكّل إحداث الأثر القابل للقياس أساساً، الطريقة التي تبرهن بها المنظمة على خضوعها للمساءلة بشأن استثمارات الدول الأعضاء والجهات المانحة.

وتكفل المنظمة هذه المساءلة بامتثالها لمبادئ واتفاقات معيّنة مع الدول الأعضاء فيها في المقام الأول، ومع الجهات الشريكة والجهات المانحة.

وتُعزَّز المساءلة بمواصلة تعزيز الشفافية، وتحقيق المزيد من أوجه الكفاءة بتنفيذ استراتيجية المنظمة لتحقيق القيمة مقابل المال، وإرساء الثقافة المواتية التي تمكّن الموظفين وتتبنى قيم المنظمة، مع التركيز بصفة خاصة على المستوى القُطري، الذي يُتوقع أن يشهد زيادة الاستثمارات في السنوات القادمة.

وتتوقع الدول الأعضاء أن توفّر الأمانة الموارد الكافية لأداء وظائفها المتعلقة بالنزاهة في العمل (الامتثال، ووظائف التقييم اللامركزية، وإدارة المخاطر والأخلاقيات، والرقابة الداخلية، ومكتب أمين المظالم، ومنع سوء السلوك الجنسي والتصدي له) وأن تواصل تعزيز أدائها لهذه الوظائف، لتحقيق أعلى المعايير.

واستجابةً للفريق العامل المعني بالتمويل المستدام وفرقة العمل المرنة للدول الأعضاء، وضعت الأمانة خطة لتنفيذ الإصلاح من أجل تعزيز الحوكمة الميزنية والبرمجية والتمويلية للمنظمة. وسيُحدد العديد من المُنجزات المُستهدفة لهذه الخطة ويُنفذ ويُرصد من خلال تنفيذ هذا المُخرج.

وتلتزم الأمانة بسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء منع السلوك التعسفي والتصدي له (أي المضايقة، والتحرش الجنسي، والتمييز، وإساءة استخدام السلطة) والاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وسيستمر التدقيق في نزاهة المنظمة وسمعتها والحفاظ عليهما عن طريق إجراءات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وعمل الأمانة في بذل العناية الواجبة وتقييم المخاطر، وفقاً لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول وعمل الإدارة المختصّة بمنع سوء السلوك الجنسي والتصدي له. وسيظل مكتب أمين المظالم يعزّز ثقافة الاحترام المؤسسية ويكثّف الجهود لتيسير تسوية المنازعات.

وستجري الأمانة استعراضاً لنظام العدل الداخلي بعد خمس سنوات من التنفيذ.

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستواصل الأمانة العمل من أجل إرساء ثقافة قوية للمساءلة بهدف الارتقاء بوظائفها المتعلقة بالمساءلة إلى أعلى مستوى، بما في ذلك بتنفيذ أفضل الممارسات في السياسات والإجراءات التي تدعم التتبع الوثيق لجميع العمليات المتعلقة بنزاهة الأعمال الأساسية، ورصدها وضمان كفاءتها وشفافيتها، وبتدعيم الأبعاد ذات الصلة من إطاري المنظمة للمساءلة والرقابة الداخلية.

وستتولى الأمانة تحديد المُنجزات المُستهدفة وتنفيذها ورصدها وفقاً للالتزام المقطوع في خطة تنفيذ الإصلاح التي وضعتها فيما يتعلق بتعزيز الحوكمة الميزنية والبرمجية والتمويلية (م ت١٥٢/٣٤) للمنظمة.

وستستمر الأمانة في تعزيز المبادئ الأخلاقية وتشجيعها والنهوض بها باعتبارها أساساً لعمل المنظمة، بتحسين تقيّدها بالضوابط الداخلية وامتثالها للإطار التنظيمي إلى جانب تحديد المخاطر التي تتعرض لها أهداف المنظمة وولايتها وتخفيف وطأة هذه المخاطر التي يمكن أن تؤثر على أداء الأمانة، وفقاً لمدى تقبلها للمخاطر.

وسينصب التركيز على الوقاية من مخاطر الغش والفساد، وتعزيز نُظم الحماية من السلوك المسيء (أي التحرش، والتمييز، وإساءة استعمال السلطة)، وسوء السلوك الجنسي (بما في ذلك الاستغلال الجنسي، أو الاعتداء الجنسي،

أو التحرش الجنسي، أو غير ذلك من أشكال العنف الجنسي)، وتهيئة بيئة عمل مأمونة تكفل الإبلاغ بسهولة عن سوء السلوك دون خوف من الانتقام.

وستسعى الأمانة إلى تحقيق أهداف المنظمة المتمثلة في ضمان عدم التسامح إطلاقاً مع سوء السلوك الجنسي على النحو المبين في سياسة المنظمة بشأن منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له واستراتيجيتها الثلاثية السنوات للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٥. وستركز الأمانة على الأمور التالية:

- تعزيز الشفافية والمساءلة في المنظمة وقيادتها؛
- وإدراج نهج يركز على الضحايا والناجين في دورة الحماية بأكملها؛
- وإضفاء الطابع المؤسسي على الحماية من سوء السلوك الجنسي في جميع السياسات والإجراءات والممارسات ذات الصلة؛
- وإشعال جذوة التغيير الثقافي واستدامتها على نطاق المنظمة؛
- وإعطاء الأولوية للحالات الشديدة الخطورة – عمليات الطوارئ وسائر العمليات التي تواجه المجتمع المحلي؛
- وتعزيز النُظم من أجل تحديد مخاطر سوء السلوك الجنسي وإدارتها؛
- وبناء القدرات والخبرات لمنع سوء السلوك الجنسي والتصدي له؛
- وتنفيذ نظام إدارة حوادث سوء السلوك الجنسي من البداية إلى النهاية تنفيذاً كاملاً؛
- واتخاذ إجراءات على نطاق المنظومة مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة في المجال الإنساني والحكومات والمجتمع المدني؛
- وإنشاء نُظم الرصد والتقييم وتصحيح المسار، وتطبيقها.

وستواصل الأمانة تعزيز قدرتها على إجراء عمليات المراجعة والتحقيق، بما في ذلك قدرتها على الاستجابة للملاحظات التي تُسفر عنها عمليات المراجعة على المستوى القُطري، ولاسيما في المكاتب القُطرية القائمة في بيئات عمل صعبة.

وفي سياق التحقيق في ادعاءات سوء السلوك المشتبه فيه، سينفذ مكتب خدمات الرقابة الداخلية سياسات وإجراءات منقّحة ليجسّد أفضل الممارسات ويعزّز الموارد في سبيل تحسين ملاءمة توقيت معالجة الحالات وتحقيق العدالة للأشخاص المعنيين.

وعلاوة على ذلك، ستظل سياسة التقييم (٢٠١٨) المعتمدة في الأمانة توجّه وظائف التقييم التي ستُعزّز بتوجيه من الولايات الإضافية الصادرة عن الأجهزة الرئاسية. وسوف يسترشد ذلك بأفضل الدراسات وبإطار للتقييم اللامركزي. وستواظب الأمانة على المشاركة في التقييمات المشتركة بين الوكالات في مجالات ذات الاهتمام الجوهري والاستراتيجي المشترك.

وستثابر الأمانة على اتخاذ إجراءات العناية الواجبة وتقييم المخاطر وفقاً لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، بمواصلة تعزيز قدرة الموظفين على تكثيف مشاركتهم أثناء إدارة المخاطر، بما في ذلك سوء السلوك الجنسي.

وستواصل الأمانة بناء استراتيجية قوية و"ذكية" للامتثال. وسيشمل ذلك تعزيز إجراءات الكشف عن الحالات بالاستفادة من التكنولوجيا ونُظم البيانات.

وستواصل الأمانة ترسيخ التعلم التنظيمي في عملها وتعزّز ثقافة الاحترام المؤسسية.

المُخرج ٤-٢-٣: تزويد الأولويات الاستراتيجية بالموارد التي يمكن التنبؤ بها والكافية والمرنة بتعزيز الشراكات

مؤشر المُخرج	البيانات الأساسية	الغاية
نسبة التمويل المرن وشبه المرن من إجمالي التمويل المتاح للثنائية	٤٨,٨٪ (٢٠٢٢)	٦٠٪ (٢٠٢٥)
عدد الجهات المساهمة المشاركة في عملية حوار استراتيجي مع المنظمة	٩ (٢٠٢٢)	١٥ (٢٠٢٥)
عدد الجهات الفاعلة الشريكة غير الدول التي تلتزم علناً بتحسين أثرها في مجال الصحة	١٢ (٢٠٢٢)	٣٠ (٢٠٢٥)

يلزم توفير الموارد الكافية والمرنة والتي يمكن التنبؤ بها لضمان قدرة الأمانة على أداء العمل بفعّالية. كما يلزم ذلك أيضاً لضمان تمتع المنظمة بالقدرات المناسبة في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، من أجل تحقيق النتائج القابلة للقياس. وقد أقرّ بذلك الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام الذي يخضع لقيادة الدول الأعضاء، والعمل اللاحق لفرقة العمل المرنة للدول الأعضاء. وقد أخذت المنظمة تحليل أثر جائحة كوفيد-١٩ التي عطلت الحياة في كل مكان، في الاعتبار، وشهدت زيادة كبيرة في القطاع الأساسي للميزانية البرمجية الذي يحتاج إلى تمويل مستدام. ومن الأهمية البالغة بمكان ضمان التمويل الكافي للمنظمة وقدرتها على الاضطلاع بولايتها للوقاية من الجوائح المستقبلية، مع عدم إغفال سائر المجالات المهمة التي تشكل جزءاً من ولاية المنظمة.

ويجري الجمع بين المستويات الثلاثة لوظائف تعبئة الموارد والبرامج التقنية والاتصالات في الأمانة لضمان اتباع نهج مستنير ومنسق إزاء تعبئة الموارد من خلال التفاعلات الاستراتيجية مع الدول الأعضاء والجهات المانحة وأصحاب المصلحة المتعددي الأطراف والجهات الفاعلة غير الدول وعامة الجمهور. وسوف تُعزَّز المشاركة المؤسسية الاستراتيجية مع المنظمات المتعددة الأطراف والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بما يتجاوز الجانب المالي، من أجل النهوض بولاية المنظمة.

وستستثمر المنظمة في تعزيز تعبئة الموارد على الصعيد القُطري بتعيين موظفين مدربين تدريباً جيداً على تعبئة الموارد في البلدان حسب الاقتضاء.

كيف ستُحقق الأمانة هذا المُخرج؟

ستواصل الأمانة تطوير شراكاتها القائمة مع الدول الأعضاء، والجهات المانحة، وأصحاب المصلحة المتعددي الأطراف، والجهات الفاعلة غير الدول، ومنظمات المجتمع المدني، لضمان التمويل المستدام للمنظمة وتحسين نوعية تمويلها، بهدف تعزيز عمل المنظمة في الأقاليم والبلدان لإنجاز برنامج العمل العام الثالث عشر، والتعجيل بالتقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

وسيستمر تطوير النداء العالمي للطوارئ الصحية وتوضع آليات تمويل جديدة، مثل آلية تجديد الموارد، بالتداول مع الدول الأعضاء وسائر الشركاء، وتُنفّذ على النحو المتفق عليه. وسيُسعى إلى عقد شراكات جديدة مع كيانات توائم بين السياسات والتنفيذ، وستُبذل الجهود لمواصلة توسيع نطاق قاعدة تمويل المنظمة وتعزيز مرونة تمويلها وإمكانية التنبؤ به.

وتماشياً مع طلبات فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء ستوضع خطة استثمار جديدة للمنظمة.

وستعمل الأمانة مع الجهات الشريكة لها والجهات المساهمة فيها، وبما يتماشى مع توصيات الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام، على مواصلة تبسيط إجراءات إدارة الأموال وخفض تكاليف المعاملات بإبرام اتفاقات أقل عدداً وأطول مدة وأيسر شروطاً لمساعدة المنظمة على تنفيذ أولوياتها.

وستستفيد الأمانة من دعم المعلومات المحسّنة الخاصة بالجهات المانحة والقدرة على التنبؤ بالإيرادات لتظل توطد علاقاتها مع الجهات المانحة المساهمة فيها، وتعمقها، وتلتزم بإجراء حوار وثيق لضمان تحديد الأولويات المشتركة وقطع الالتزامات على أساس متبادل. وستركز الأولويات الواضحة، المدعومة بموارد كافية ويمكن الاعتماد عليها، تركيزاً خاصاً على التنفيذ القُطري والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيُسعى إلى تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة بهدف تعبئة الموارد على نحو متسق على نطاق المنظمة، وبهدف تحقيق قدر أكبر من المرونة في المساهمات.

وستتوسّع الأمانة في استخدام نظامها الجديد لإدارة مشاركة الجهات المساهمة الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من نظام تخطيط الموارد المؤسسية الجديد، تيسيراً لتبسيط أنشطة تعبئة الموارد وضماناً لتحسين تنسيق التفاوض حول الاتفاقات وما يرتبط بها لاحقاً من متطلبات الإبلاغ.

وستركز الأمانة جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد على تعزيز قدرات المنظمة على الصعيد القُطري. وسيترتب على ذلك تمكين المكاتب القُطرية من تعزيز قدرتها على تعبئة الموارد، حيث إن الجهات المانحة والشريكة تتوسّع على نحو متزايد في وجودها القُطري وفي توجيه دعمها إلى المستوى القُطري. ومن شأن ذلك أن يتيح أمام المكاتب القُطرية زيادة مشاركتها النشيطة مع الجهات المساهمة، ووضع الاقتراحات، والرصد، والإبلاغ، بهدف مواءمة الاستثمارات صوب تنفيذ أولويات البلدان وتحقيق نتائج قابلة للقياس.

وستوضع وتنفَّذ خطط استراتيجية للمشاركة مع المنظمات المتعددة الأطراف والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تعزيز فهم الصحة في برنامج العمل السياسي.

المُخرج ٤-٢-٤: التخطيط وتخصيص الموارد والرصد والإبلاغ على أساس الأولويات القُطرية من أجل تحقيق الأثر المنشود على المستوى القُطري والقيمة مقابل المال والأولويات الاستراتيجية لبرنامج العمل العام الثالث عشر

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
نسبة الحصائل ذات الأولوية على المستوى القُطري المموّلة بنسبة ٧٥٪ على الأقل	٥٠٪ (٢٠٢١)	٧٥٪ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية لمراكز الميزانية التي استكملت سجل قياس أداء المُخرجات لتقييم أداء الميزانية البرمجية وفقاً لإرشادات الرصد المؤسسي	٨٩٪ (٢٠٢١)	٩٤٪ (٢٠٢٥)

تندرج المساءلة عن النتائج في صميم هذا المُخرج الذي يركز على تحقيق الأثر المنشود في كل بلد. وقد أثبتت جائحة كوفيد-١٩ أن الخطط والميزانيات وعملية تخصيص الموارد، يجب أن تكون قابلة للتكيّف مع الأوضاع السريعة التغيّر، وضرورة تحسين التنسيق داخل المستويات الثلاثة للمنظمة وفيما بينها. ويتطلب ذلك أن تكون عمليات التخطيط والميزنة وتخصيص جميع أنواع الموارد والرصد وتقديم القيمة مقابل المال أفضل من حيث التنسيق والتركيز على تلبية الأولويات القُطرية، وأن يستمر التركيز على أهمية عدم ترك أي أحد خلف الركب بتعميم المساواة بين الجنسين والإنصاف وحقوق الإنسان وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد حسّنت المنظمة تحديد أولويات نتائج المنظمة على المستوى القُطري في الثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، ووسّعت نطاق حساب التكاليف الرفيع المستوى انطلاقاً من القاعدة إلى القمة، وربطت ربطاً أفضل بين تحديد الأولويات والميزانية العالمية التي تقدمها كي تنظر فيها الدول الأعضاء. وتستند الأمانة أيضاً إلى منهجية قياس نتائج الأمانة، أي سجل أداء المُخرجات، لضمان إثبات خضوعها للمساءلة عن النتائج التي قطعت التزاماً بشأنها على نطاق المستويات الثلاثة للمنظمة بموجب الميزانية البرمجية. وتجري حالياً عمليات أخرى متعددة لتحسين وضوح الميزانية البرمجية وشفافيتها على النحو المبين في خطة الأمانة لتنفيذ الإصلاح.

وستستمر الأمانة أيضاً في ضمان وجود هيكل صارم لتخصيص الموارد، بما في ذلك بتسخير دور لجنة تخصيص الموارد، وتعزيز آلياتها المؤسسية القائمة بشأن تخصيص الموارد المرنة. ومع ذلك، فيُعد التمويل المستدام ضرورياً لضمان التخصيص المرن والمُنصف بالفعل على المستويات الثلاثة للمنظمة.

كيف ستُحقق الأمانة هذا المُخرج؟

ستتولى الأمانة تنفيذ المُنجزات المُستهدفة ورصدها وفقاً للالتزام المقطوع في خطة تنفيذ الإصلاح التي وضعتها فيما يتعلق بتعزيز الحوكمة الميزنية والبرمجية والتمويلية.[١]

وستواصل الأمانة تعزيز منهجياتها المتعلقة بتحديد الأولويات بحيث توجِّه الأولويات القُطرية والأولويات الرئيسية للصحة العالمية ما تخطط له المنظمة بأكملها وتنفذه وتموله وترصده، بطرق من بينها تحسين الشفافية وتبادل المعلومات بشأن تحديد الأولويات ومناقشة تمويل الأولويات.

وستوائم الأمانة بين إطار النتائج والميزانية على نحو أوثق، بحيث تتوجّه القرارات المتعلقة بالاستثمار وأنشطة تخصيص الموارد إلى تحقيق النتائج وتحقيقها وفقاً لمبدأ القيمة مقابل المال. وستشير الميزانية بوضوح إلى اعتزام تحقيق النتائج على المستوى القُطري عن طريق العمل المتآزر على مستويات المنظمة الثلاثة. وسيستند هذا الدعم إلى عملية تحديد الأولويات على المستوى القُطري التي تُنفّذ مع الدول الأعضاء، وسيُصمّم وفقاً لاحتياجات البلدان وقدراتها وخبراتها التقنية، وسيراعي مدى نضج النُظم الصحية في فرادى البلدان.

وستواصل الأمانة تحسين نُظمها الخاصة بالرصد من أجل وضع النتائج في صميم اهتمام الإدارة وتيسير صنع القرار المُسنّد بالبيّنات والمحدّد الأهداف على جميع مستويات المنظمة.

وستضمن الأمانة مواءمة التخطيط والميزنة وتخصيص الموارد والرصد على المستوى المؤسسي مع مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب الذي ترتكز عليه أهداف التنمية المستدامة. وستُعمَّم مبادئ المساواة بين الجنسين والإنصاف وحقوق الإنسان، ولاسيما بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار العملية التي تتبعها للإدارة القائمة على النتائج.

---

١ انظر الوثيقة ج٧٦/٣١.

وستنشئ الأمانة منصّات ملائمة لوضع الميزانية البرمجية باتّباع نهج قائم على المشاركة وبمشاركة الدول الأعضاء النشيطة بغية تحسين تجسيد أولوياتها.

وستحرص الأمانة على قياس أهم ما في الأمر، وهو الأثر الذي تحدثه في البلدان، وستضمن أنها قادرة على إثبات إسهامها في تحقيق هذا الأثر وبيان كيف ساعدت على الاستفادة من موارد الجهات الأخرى في دعم الأولويات والخطط الوطنية. كما ستنقح تطبيق منهجية سجل أداء المُخرجات والإبلاغ من خلالها، لضمان تقييم عمل جميع المكاتب لإبراز السُبل المتبعة فيها لإضافة القيمة إلى إنجازاتها.

وستعزّز الأمانة تنفيذ عملية الإدارة القائمة على النتائج، بضمان التكامل والمواءمة بين جميع أنشطة التخطيط والميزنة والتنفيذ والرصد والإبلاغ داخل المنظمة.

وستواصل الأمانة تنفيذ استراتيجية تحقيق القيمة مقابل المال التي اتفقت عليها الدول الأعضاء لضمان تحقيق أقصى قدر من النتائج باستخدام الموارد المحدودة المتاحة لها.

وستواصل الأمانة تعزيز التنسيق والاتساق والتآزر في المكاتب الرئيسية وبين مستويات المنظمة. وستعزّز الأدوار والمسؤوليات وتوضّحها فيما يتعلق بترتيبات التواصل الشبكي الداخلي، بما في ذلك الأفرقة المعنية بتنفيذ المُخرجات وسائر الترتيبات الشبكية داخل المنظمة.

وستقيس الأمانة الآثار المحققة في كل بلد لضمان أن الاستثمارات ذات العائدات الخاضعة للرصد والمبلَّغ عنها هي التي تهم الناس. وستخصّص الموارد حسب القدرة على تحقيق الإنجازات الأشد فعاليةً وكفاءةً وإنصافاً ومراعاةً للأخلاق.

وستواصل المنظمة ضمان هيكل صارم لعمليات تخصيص الموارد وإدارة المنح، بما في ذلك باستغلال دور اللجنة المعنية بتخصيص الموارد. وستضمن المنظمة أيضاً أن تركّز اقتراحات الجهات المانحة بوضوح على تحقيق القيمة المضافة وألا تقتصر على تخفيض التكاليف إلى أدنى حد. وسيجري تتبّع جميع الموارد سواء أكانت متوقعة أو متاحة حتى تتحقق قدرتها على إحداث أعظم الأثر. وسوف تتوجّه الأدوات والمبادئ التوجيهية وأنشطة بناء القدرات إلى تحقيق القيمة مقابل المال، وضمان تنسيق العمليات المؤسسية على نحو أوثق.

وستواصل الأمانة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة المساءلة وأنشطة التخطيط والميزنة المصمّمة خصيصاً والمستنّدة بالبيّنات. وستنهض في نهاية المطاف بثقافة مبنية على النتائج تنطوي على إرساء آليات منظمة لاستعراض النتائج المنتظم وعلى اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان تحقيق النتائج، وخصوصاً في البلدان.

وستواصل الأمانة رصد اعتماد المنتجات التقنية، وجمع تعليقات المستخدمين من أجل توجيه التعلم التنظيمي وتعظيم الأثر القُطري إلى أقصى حد. كما سيوفر رصد النتائج والتبليغ عنها معلومات بشأن بلوغ غايات محدّدة تتعلق بالكفاءة والتقيّد بالالتزامات المقطوعة بشأن تحقيق القيمة مقابل المال.

وستوفر الأمانة المزيد من الشفافية بتعزيز البوابة الإلكترونية للميزانية البرمجية للمنظمة، وستسعى إلى تحسين درجة المنظمة وتصنيفها في مؤشر الشفافية في المعونة لعام ٢٠٢٢ (الدرجة ٦٩,٣ والمستوى "جيد" في الوقت الحالي) بنشر البيانات الخاصة بتقييم الأداء في توليفات يشتمل كل منها على واحد من المُخرجات وواحد من المكاتب القُطرية.

المُخرج ٤-٢-٥: تشـــجيع التغيير الثقافي وتعزيز الأداء التنظيمي من خلال تنســـيق برنامج عمل التحوّل على نطاق المنظمة ككل

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
النسبة المئوية للمكاتب القُطرية التي شُغلت فيها وظائف الوجود القُطري الأساسية الذي يمكن التنبؤ به، بنسبة ١٠٠٪	١٠٪ (٢٠٢٣)	=<٥٠٪ (٢٠٢٥)
عدد المكاتب القُطرية التي تقدم تقارير عن مجموعة مشـتركة من مؤشـرات الأداء الرئيسية لتقييم أداء المكاتب القُطرية	٠ (٢٠٢٣)	=<٥٠٪ (٢٠٢٥)

انصـب التركيز خلال الثنائيتين السـابقتين، على إحداث تحوّل جذري في الطريقة التي تعمل بها المنظمة، بحيث تعمل مستوياتها الثلاثة معاً على نحو وثيق باتّباع أفضل العمليات، ومواءمة الهياكل التنظيمية، والتركيز الواضح على النتائج والمسـاءلة والكفاءة. وكان لبرنامج التحوّل في المنظمة ثلاثة أهداف اسـتراتيجية، وهي تركيز المنظمة التام ومواءمتها لتحقيق الأثر؛ وتمكينها من تحقيق كامل إمكاناتها؛ وقدرتها على دعم المجتمع العالمي بأسره على نحو فعّال.

وقد أقرّت عملية تقييم ومراجعة برنامج التحوّل التي نُفّذت مؤخراً، بأنه على الرغم من أن البرنامج لم يحقق كامل الأهداف، فأن التغييرات المؤدية إلى التحوّل كانت حاسـمة وملائمة التوقيت لمسـاعدة المنظمة على الاسـتجابة لكوفيد-١٩، ولاسـيما المكاسـب التي تحققت بشـأن تعزيز العمل في مجالات العلوم والقواعد والمعايير والبيانات والاسـتجابة للطوارئ الصـحية. كما أقرت بالتقدم الكبير في تحديد مكانة المنظمة القيادية في مجال الصـحة العالمية، وفي تعزيز مشـاركة المنظمة مع الشـركاء وطرق عملها ومواءمتها للهياكل لدعم ذلك على الصـعيد العالمي وعلى المستوى القُطري. وقد ساعد ذلك المنظمة بأسرها على العمل بطريقة منسّقة من أجل التكيّف لتنفيذ مهمتها، واسـتخدام أصـولها في دعم البلدان ليس لمعالجة أزمة كوفيد-١٩ فحسـب، بل والحفاظ على الخدمات الصحية لإنقاذ الأرواح أيضاً، وحماية الفئات الأشد ضعفاً بصفة خاصة.

واسـتناداً إلى الدروس المسـتفادة من تنفيذ برنامج التحوّل خلال السـنوات الثلاث الماضـية، سـتتجه المنظمة نحو المرحلة التالية التي سـتركز على ما يلي: (أ) إحداث الأثر الصـحي في كل بلد؛ (ب) وإضـفاء الطابع المؤسـسـي على التغييرات المدخلة على أسـاليب العمل وبدء التحوّل إلى ثقافة تركّز على النتائج والقيمة مقابل المال والتعلم. ويتمثل الهدف النهائي في أن تكون المنظمة عصرية، وأن تعمل عناصـرها معاً بسـلاسـة بوصـفها منظمة واحدة، وتلائم الغرض المتمثل في إحداث فرق قابل للقياس في صحة الناس على المستوى القُطري.

كيف ستُحقق الأمانة هذا المُخرج؟

عند تحويل المنظمة لتركيزها الاسـتراتيجي إلى الأثر القُطري، سـتركّز على تمكين المكاتب القُطرية، بما في ذلك القيادة في المكاتب القُطرية وإرساء وجود قُطري أساسي يمكن التنبؤ به في كل بلد.

وتماشياً مع النهج المتمايز لبرنامج العمل العامل الثالث عشر إزاء دعم المنظمة للبلدان، ستتشـئ الأمانة قدرات مصـمّمة خصيصاً في مكاتبها القُطرية لتتلاءم مع الغرض من تنفيذ الدعم الذي تقدمه المنظمة وعملياتها على المستوى القُطري.

وستلتزم الأمانة بضـمان القدرات الأساسـية في المكاتب القُطرية كي تعمل المنظمة بوصـفها شـريكاً اسـتراتيجياً أو مقدماً للضمانات التقنية أو مستشاراً للسياسات أو منسقاً للعمليات أو مقدماً للخدمات، حسب ما تستدعيه الحاجة في الوقت المحدد على الصعيد القُطري.

وسيقترن ما سبق بتمكين المكاتب القُطرية ليس بإرساء القدرات اللازمة فحسب، بل وأيضاً بوضع القيادات الأنسب والأقوى في كل بلد، وباتّباع طرق العمل التي تنم عن زيادة الفعّالية والكفاءة والمساءلة والشفافية. وسيتطلب ذلك زيادة تفويض السلطة للمكاتب القُطرية لتكون عملية صنع القرار قريبة من أرض الواقع فيما يتعلق بالموارد البشرية والتمويل والعمليات.

وستنفذ الأمانة التغييرات التي تكفل عمل المنظمة على نحو أفضل بوصفها منظمة واحدة، والحد من الازدواجية والتجزؤ في جميع عملياتها، وطريقة أدائها لعملها على جميع المستويات، ولإحداث الأثر في كل بلد.

وبعد أن وُضع الأساس اللازم من خلال نموذج الوجود القُطري الأساسي الذي يمكن التنبؤ به، ستعمل الأمانة على جلب القدرات الملائمة من مستويات المنظمة كافة ومن سائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون والمراكز المتعاونة، لدعم عملها.

وستعمل الأمانة على تحويل ثقافتها من وضع البلدان في مرتبة متدنية إلى وضع المكاتب القُطرية في الصدارة في تعزيز نموذجها التشغيلي الثلاثي المستويات، بما في ذلك فيما يتعلق بالاتصالات، وصنع القرار، وتخصيص الموارد، وإدارة تنقل القوى العاملة لديها.

وستدخل الأمانة تغييرات تمكّن المنظمة من أن تكون مرنة بالفعل، لتمكن الموظفين من مختلف الفئات في المنظمة من العمل بمزيد من اليسر ومن التضافر من أجل إنجاز المهام المعيّنة.

وستضع الأمانة نظاماً أفضل للرصد، يتجاوز مسوح الموظفين، لبيان أثر مبادراتها وخطة عملها بشأن التحوّل.

المُخرج ٤-٢-٦: الأخذ تدريجياً بنهج "عدم ترك أحد خلف الركب" الذي ينصبّ على اعتبارات الإنصاف والمسائل الجنسانية وحقوق الإنسان وإخضاعه للرصد

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
النسبة المئوية للمُخرجات التي مُنحت درجة التقييم ٣ على الأقل فيما يتصل ببُعد "دمج مبادئ المساواة بين الجنسين والإنصاف وحقوق الإنسان دمجاً فعالاً" من أبعاد سجل قياس أداء المُخرجات	٪٣١ (٢٠٢١)	٪٧٥ (٢٠٢٥)
عدد البلدان التي تنفذ ما لا يقل عن نشاطين تدعمهما المنظمة لدمج مبادئ المساواة بين الجنسين والإنصاف وحقوق الإنسان في سياساتها وبرامجها الصحية	٣٥ (٢٠١٩)	١٤٣ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية للقرارات التي تصدر على المستوى العالمي وتشمل إجراءات تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي وتستهدف الإنصاف وتقوم على حقوق الإنسان	٪٧٠ (٢٠١٩)	٪٩٠ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية للمؤشرات المستوفاة أو المتجاوزة في أطر المساءلة في الأمم المتحدة التي أيدتها المنظمة، أي خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة	٪١٨ (٢٠١٩)	٪٨٠ (٢٠٢٥)

تكتسي الإجراءات الحاسمة والمنهجية للوصول إلى الأشخاص الذين تخلفوا عن الركب أهمية بالغة لتحقيق مجتمعات أشد مأمونيةً وقدرة على الصمود وإنصافاً واستدامةً. ويُعد إدماج النهوج المراعية لمبادئ المساواة بين الجنسين والإنصاف وحقوق الإنسان في الصحة ضرورياً لتسريع التقدم المُحرز صوب أهداف التنمية المستدامة وضمان بلوغ أهداف المليارات الثلاثة بحلول عام ٢٠٢٥، والوفاء بالتزامات المنظمة المتعلقة بالإعاقة والتنوع والشمول.

ويؤدي العمل على تحقيق هذا المُخرج إلى تنمية الموارد، بما في ذلك الإرشادات والأدوات اللازمة للتنفيذ القُطري، ويوفر الخبرة التقنية ويدعو إلى الإنصاف في مجال الصحة والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. كما يسعى هذا المُخرج إلى تعزيز القدرة المؤسسية لأمانة المنظمة على جميع المستويات وفي جميع البرامج على تحسين حياة أولئك الذين تخلفوا عن الركب وعافيتهم، وذلك بالتخطيط المنهجي للأنشطة والنهوج ذات الصلة وتنفيذها ورصدها واستعراضها، بهدف زيادة الأثر التراكمي للمنظمة على سد الفجوات الصحية المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين وانتهاك حقوق الإنسان وأوجه الإجحاف في مجال الصحة.

ويُعد تعزيز الشراكات والتعاون ضرورياً لإجراء العمل في إطار هذا المُخرج بالتعاون مع الأفرقة المعنية بإنجاز سائر المُخرجات في أمانة المنظمة ومع الجهات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة والمجتمع المدني.

ويشمل العمل الرامي إلى تحقيق هذا المُخرج جميع المُخرجات التي تسهم في بلوغ غايات المليارات الثلاثة، ويدعم تحقيقها.

كيف ستُحقق أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزّز الأمانة دورها **القيادي** من خلال القيام بما يلي:

- تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في خطط الصحة العالمية والإقليمية والوطنية؛
- وإعطاء الأولوية للدعوة والاتصالات القوية والشراكات لضمان أن تترجم المنظمة أقوالها إلى أفعال عندما تحدد مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" بوصفه أولوية مؤسسية؛
- ومواءمة هيكلها ونُظمها التنظيمية لدفع عجلة التقدم بشأن الإنصاف في مجال الصحة والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان على جميع مستويات الأمانة؛
- وتعزيز المساءلة لضمان أن الأمانة تبلغ باستمرار وتخضع للمساءلة على جميع المستويات بشأن الإجراءات، بما في ذلك بتنفيذ مؤشرات لتتبع الإنفاق وجودة التدخلات على نطاق المُخرجات من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والإنصاف في مجال الصحة؛
- والاستمرار في تقديم تقارير خارجية من خلال آليات مثل خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة؛
- ودعم مشاركة المنظمة مع الهيئات المتعددة القطاعات ذات الصلة وإسهامها فيها.

وستدعم الأمانة البلدان في القيام بما يلي:

- تحديد أوجه الإجحاف في مجال الصحة بتقييمها ورصدها على نحو منهجي؛ والاستجابة للنتائج بوضع سياسات واستراتيجيات وبرامج صحية لمعالجة الأسباب الجذرية لأوجه الإجحاف في مجال الصحة؛
- واستخدام التحليل الجنساني في إرشاد تصميم النهوج المراعية للمنظور الجنساني، وتنفيذها ورصدها، في النُظم والسياسات والبرامج الصحية؛ وتعزيز النهوج القائمة على حقوق الإنسان كي تكون النُظم والسياسات والبرامج الصحية غير تمييزية وتشاركية وخاضعة للمساءلة وقادرة على احترام الحق في الصحة وحمايته وإعماله؛

- وضمان أن الخدمات متوفرة للجميع ومتاحة ومقبولة وعالية الجودة؛
- وإنشاء آليات وتعزيزها لإشراك المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، بما في ذلك المنظمات النسائية والنسوية، في مجال الصحة على الصعيد القُطري؛
- وتعزيز البيئات القانونية والسياسية وبيئات القواعد والمعيار التي تدعم الإنصاف في مجال الصحة والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.

وعند تقديم **المنتجات التقنية بشأن القواعد/ المعايير والبيانات والبحوث**، ستيسر الأمانة وتوجّه عمل برامج المنظمة والدول الأعضاء والشركاء لمعالجة أوجه الإجحاف في مجال الصحة وعدم المساواة بين الجنسين، وتدعم حق الإنسان في الصحة ببناء القدرات وتعميمها، وتعزيز البينات، وتوثيق الممارسات الجيدة وتبادلها.

الحصيلة ٤-٣: إدارة الموارد المالية والبشرية والإدارية بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشفافية وتستهدف تحقيق النتائج

المُخرج ٤-٣-١: الإدارة السليمة للممارسات المالية وخدمات المراقبة بفضل إطار للرقابة الداخلية يتسم بالكفاءة والفعّالية

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
إصدار مراجع الحسابات الخارجي لرأي غير متحفظ بشأن مراجعة البيانات المالية السنوية	١٠٠٪ (٢٠٢٢)	١٠٠٪ (٢٠٢٥)
معدل امتثال حسابات السُلف العالمية لمتطلبات تسويات السُلف وحصولها على التصنيف A	٩٦٪ (٢٠٢٢)	٩٨٪ (٢٠٢٥)

تستمر الأمانة في التزامها بتعزيز إدارتها الفعّالة والشفافة والسليمة للموارد التي عهدت بها الدول الأعضاء والجهات المانحة إلى المنظمة.

وتماشياً مع المناقشات والالتزامات القائمة (ج٧٥/٩)؛ وخلال عمل الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام، وعمل فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء مؤخراً والمبادرات الداخلية المرتبطة به، بما في ذلك خطة العمل الخاضعة لقيادة رؤساء المكاتب القُطرية لتعزيز العمليات على نطاق المستويات الثلاثة للمنظمة، ستكرّس الأمانة الثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لتحسين الإدارة المالية والشفافية والتقارير المالية وغير المالية المقدمة إلى الدول الأعضاء، مع مراعاة أفضل الممارسات المعمول بها حالياً داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستواصل الأمانة تنفيذ ممارسات إدارية مالية سليمة وضوابط داخلية وثيقة بهدف إدارة الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات في المنظمة وإخضاعها للمحاسبة وتقديم التقارير بشأنها. وسيشمل ذلك زيادة التركيز على أنشطة ضمان الجودة في آليات التنفيذ على المستوى القُطري مثل التعاون المالي المباشر، والتنفيذ المباشر، وخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح. وستدير الأمانة الخزانة المؤسسية وجميع الحسابات على نحو من الشفافية والكفاءة والفعّالية، وتضمن تحقيق القيمة مقابل المال في الإدارة المالية للمنظمة. كما ستكفل خضوع جميع المساهمات التي تتلقّاها المنظمة للمحاسبة وإنفاقها والإبلاغ عنها على النحو الواجب وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومتطلبات الجهات المانحة.

وستواصل الأمانة تعزيز الضوابط الداخلية وتستمر في تحسين ملاءمة توقيت التقارير المالية وجودتها، وخاصة في العمليات الخاصة بالطوارئ المُصنّفة. وفضلاً عن ذلك، ستوفر الأمانة الرقابة والامتثال المُعزّزين لتقييم إطار الرقابة الداخلية وفعّالية/ تدعيم تدابير منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي.

وستنفذ الأمانة المُنجزات المُستهدفة ذات الصلة وترصدها وفقاً للالتزام المقطوع في خطة الأمانة لتنفيذ الإصلاح.[١]

وعلاوة على ذلك، تلتزم الأمانة بما يلي:

- إصدار بيان سنوي بشأن الرقابة الداخلية يتناول فعّالية الضوابط الداخلية ويحدّد المخاطر الجسيمة؛
- وبناء القدرات وتنظيم الدورات التدريبية بشأن السياسة الخاصة بالغش، وتعزيز آليات الضمان القائمة؛
- وضمان توافر الملاك الوظيفي للعمليات المؤسسية الأساسية وفقاً لتفويض السلطة المتعلق بالتكاليف اللازمة للتنفيذ في الأوضاع الهشة والطوارئ المُصنّفة.

المُخرج ٤-٣-٢: إدارة الموارد البشرية وتنميتها بفعالية وكفاءة لاجتذاب المواهب وتوظيفها واستبقائها بغرض النجاح في تنفيذ البرامج

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
النسبة المئوية للموظفين الدوليين الذين يتنقلون بين المكاتب الرئيسية	٣,٩٪ (٢٠٢٢)	٥,٥٪ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية للموظفات في الرتبة ف-٤ وما فوقها	٤٦,٨٪ (٢٠٢٢)	٥٠٪ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية للإناث من رؤساء المكاتب القُطرية للمنظمة	٣٦,٣٪ (٢٠٢٢)	٥٠٪ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية للبلدان غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً	٢٨,٤٪ (٢٠٢٢)	٢٥٪ (٢٠٢٥)
النسبة المئوية لأصحاب العقود القصيرة الأجل في القوى العاملة في المنظمة	٢٢,٤٪ (٢٠٢٢)	٢٠٪ (٢٠٢٥)

تعتمد الأمانة في ازدهارها على امتياز القوى العاملة فيها، والتي تشمل الموظفين وسائر الأفراد العاملين فيها، وتُعد القوة العاملة أهم مواردها.

وستواصل الأمانة تنفيذ استراتيجية المنظمة للموارد البشرية، التي تهدف إلى تعزيز إدارة الموارد البشرية في المنظمة، بتحديث الاستراتيجية التي سيبدأ تنفيذها في الثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

واستجابة لتعليقات الدول الأعضاء على المناقشات التي جرت مؤخراً مع الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام وفرقة العمل المرنة للدول الأعضاء، أدرجت الأمانة العديد من المبادرات المتعلقة بتحسين ممارسات الشفافية والمساءلة المتعلقة بالموارد البشرية في خطة الأمانة بشأن تنفيذ الإصلاح،[١] وخطة عمل المنظمة لتعزيز المكاتب القُطرية الخاضعة لقيادة رؤساء المكاتب القُطرية وتعظيم أثر المنظمة. وسوف تطوّر هذه المبادرات وتُنفّذ وتُرصد من خلال هذا المُخرج.

ويظل التنوع والتوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي من بين الأولويات المحددة.

١ انظر الوثيقة ج٧٦/٣١.

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستستمر المنظمة في العمل على ضمان أن تكون القوى العاملة فيها مرنة وقادرة على التنقل وعالية الأداء ومدرّبة على أكمل وجه ووافية بالغرض بغية تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر.

وسيستمر تبسيط عمليات الاتصال واستقدام الموظفين واختيارهم وزيادة كفاءتها، للسماح للمنظمة بتلبية احتياجات البرامج من الموظفين وتمكين الوظائف المؤسسية، بما في ذلك في عمليات الطوارئ الممتدة والمُصنّفة، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز التنوع والإنصاف وشمول الجميع.

وسيؤدي تحسين إدارة المواهب وإدارة الأداء وإدارة المسار الوظيفي والتعلّم وتنمية المهارات، إلى الامتياز وتغيير الثقافة السائدة، وسيكون في صميم تركيز جدول الأعمال لضمان أن المنظمة يمكنها الاعتماد على قوى عاملة موهوبة واستبقاءها.

وسيؤدي تنقل الموظفين على نطاق المستويات الثلاثة للمنظمة إلى إثراء قدرات الموظفين ومعارفهم وضمان تلبية الاحتياجات القُطرية بفعّالية.

وتماشياً مع الخطة الخاصة بالقوى العاملة على المستويات الثلاثة للمنظمة بأكملها، وتوصيف الوظائف المبسّط والمتسق على نطاق المنظمة، سيتواءم توزيع الموارد البشرية مع التركيز القُطري، ولاسيما في البيئات الهشة والطوارئ المُصنّفة والأولويات التنظيمية المحددة في برنامج العمل العام الثالث عشر.

وتستمر الاستفادة من العبر المستخلصة من جائحة كوفيد-١٩. وتشمل المسائل المحددة السلامة والأمن في مكان العمل وترتيبات العمل المرنة، وأساليب التعاقد، والآليات المتخصّصة، والصحة النفسية للقوى العاملة.

كما ستواصل الأمانة بذل الجهود لتهيئة بيئة عمل تكفل الاحترام والأمن والصحة، وتعزيزها.

واستناداً إلى الإنجازات السابقة والدروس المستخلصة من التحديات السابقة، ستحسّن الأمانة السياسات والإجراءات القائمة أو تضع الجديد منها، وتحسّن إدارة المعارف، وتعزّز المبادرات القائمة وتستهل مبادرات جديدة لزيادة اهتمام القوى العاملة بالعمل وفعّاليتها.

وستتولى الأمانة تنفيذ المُنجزات المُستهدفة ورصدها وفقاً للالتزام المقطوع في خطة تنفيذ الإصلاح التي وضعتها فيما يتعلق بتعزيز الحوكمة الميزنية والبرمجية والتمويلية للمنظمة (م ت١٥٢/٣٤).

المُخرج ٤-٣-٣: منصّات وخدمات رقمية فعّالة وابتكارية وآمنة تتوافق مع احتياجات المستخدمين والوظائف المؤسسية والبرامج التقنية وعمليات الطوارئ الصحية

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
النسبة المئوية للمواقع المزودة بالبنى التحتية والخدمات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات التي تتوافق مع المعايير التنظيمية المتفق عليها، بما في ذلك تطبيقات النُظم المؤسسية والنُظم الصحية	٨٠٪ (٢٠٢٢)	٨٥٪ (٢٠٢٥)
عدد المنتجات التي طُرحت لتوفير قدرات جديدة للتحوّل الرقمي ومبادرات الابتكار الداخلية	٥ (٢٠٢٢)	٥ (٢٠٢٥)
مستوى تنفيذ خريطة الطريق لأمن الفضاء الإلكتروني مقارنة بالبيانات الأساسية المحدّدة بناءً على تقييم أمن تكنولوجيا المعلومات	٥٥٪ (٢٠٢٢)	٦٠٪ (٢٠٢٥)

يكتسي وجود وظيفة قوية لتكنولوجيا المعلومات أهمية بالغة الآن أكثر من أي وقت مضى لدعم المنظمة في الاضطلاع بعملها وتحقيق النتائج. ولا تعدُ هذه المنصّات ضرورية لأداء عمليات المنظمة فحسب بل وتسمح أيضاً للمنظمة بتعزيز كفاءتها.

وتؤدي منصّات تكنولوجيا المعلومات إلى توحيد التفاعلات السريعة وتيسيرها وتمكينها على نحو متسق داخل الأمانة، ومع الشركاء الخارجيين أيضاً. كما تمكّن المنظمة من العمل عن بعد بسلاسة، وإدارة البيانات بفعالية، وتعزيز المساءلة في إدارة عملياتها بطريقة مؤسسية وشفافة ومستمرة وآمنة.

ويشمل العمل المهم لتحقيق هذا المُخرج تنفيذ نظام إدارة الأعمال ليحل محل نظام تخطيط الموارد المؤسسية الحالي (أي نظام الإدارة العالمي) بمجموعة من الحلول المتكاملة الملائمة للغرض والقائمة على النُظم السحابية. وتهدف هذه الحلول إلى تنسيق انسياب العمليات وتبسيطها على نطاق المنظمة، ومن ثم تعزيز نُظم وعمليات الأعمال الحيوية وتحسين الأداء التنظيمي. وسيغطي نظام إدارة الأعمال مجالات الأعمال المتعلقة بإدارة البرامج والموارد البشرية والتمويل وإدارة سلاسل الإمدادات والسفر والاجتماعات والأحداث.

وعلاوة على ذلك، سيشمل العمل في إطار هذا المُخرج، الذي يدعمه نهج قوي لإدارة المشاريع، ما يلي: منصّات الإدارة والعرض البصري للبيانات المؤسسية، التي تنطوي على إمكانية التكييف والاستخدام على الصعيد المحلي؛ والمبادرات الخاصة بالبنى التحتية المحلية والعالمية لتكنولوجيا المعلومات؛ وتطوير حلول وتطبيقات العمل المستخدمة على الصعيدين العالمي والمحلي، وتنفيذها وتشغيلها؛ ومنصّات التنفيذ لإدارة المحتوى، والتحوّل الرقمي واعتماد الحلول الرقمية الفعّالة لأماكن العمل وتنفيذ حلول أمن الفضاء الإلكتروني. كما ستكتسي المشاركة النشيطة والمستمرة مع مختلف البرامج، مثل تلك التي تتعلق بالبيانات والتحليلات والطوارئ الصحية والصحة الرقمية، أهمية قصوى.

وستدعم الأمانة الاستثمارات التي قُطع التزام بشأنها بالفعل، لتنفيذ خريطة الطريق الخاصة بأمن الفضاء الإلكتروني، وستتصدى بمزيد من الفعّالية والسرعة للهجمات الإلكترونية.

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستضمن الأمانة أن تيسّر نُظم المعلومات والعمليات والأدوات المستخدمة في المنظمة تنفيذ رؤية برنامج العمل العام الثالث عشر التي تستهدف تحقيق السلاسة والتشغيل البيني والتكامل الخاضع للإدارة، تسهيلاً لعمل الموظفين والجهات الشريكة على المستوى القُطري. وستضمن أيضاً أن يكون لدعم العمل البرمجي للمنظمة دور محوري في تعزيز إدارة المعلومات والتكنولوجيا، وتساعد على تبسيط العمليات الإدارية من خلال النُظم ذات الصلة التي تيسّر التنفيذ وتحقق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.

وتكتسي نُظم المعلومات ذات الكفاءة والفعّالية والجديرة بالثقة، أهمية قصوى لأنها تمكّن المنظمة من تحسين دعم البلدان وتيسّر صنع القرار. ولضمان عمل نُظم المعلومات في المنظمة بكفاءة، ستضطلع الأمانة بما يلي:

- العمل عن كثب مع وحدات العمل لفهم الاحتياجات وتحقيق القيمة. وتعزيز المشاركة والحوكمة مع الإدارات التقنية والإدارات الصحية التقنية، وتحسين فهم الحصائل التي تنشدها على المدى الطويل، ومساعدتها على تحقيق المُخرجات وتحقيق قيمة الأعمال؛

- ودفع عجلة التحوّل الرقمي عن طريق الابتكار والشـــراكات. ويتولى مختلف وحدات العمل على نطاق المنظمة دفع عجلة رقمنة العمل الأساسي للأمانة. وسيعمل فريق تكنولوجيا المعلومات والإدارة مع هذه الكيانات عن طريق الشراكات المعنية بالحلول الابتكارية والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وغير ذلك.
- وترشيد البنية التقنية وتحديثها وتوسيعها دعماً لقدرات الأعمال. وستواصل الأمانة الحد من بصمتها التكنولوجية، وتحديث هيكلها التكنولوجي، واتباع منحى يركز على منتجاتها، وتحسين خدماتها لتتناسب مع قدرات الأعمال؛
- وتنمية قدرات القوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وإشراكها في تحقيق قيمة الأعمال. وتشجيع التوجّه إلى التعلم والنمو في أوســـاط القوى العاملة في تكنولوجيا المعلومات بإتاحة أمامها فرص تطوير المهارات والكفاءات والسلوكيات الجديدة اللازمة لتلبية احتياجات المشهد الرقمي المتغيّر؛
- وحماية الأصول الرقمية للمنظمة؛ وضمان القدرة على تقديم الخدمات في ظل قدر مقبول من المخاطر. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الأمانة الاستثمار في الجهود المبذولة في مجال أمن الفضاء الإلكتروني ودعمها، ومن ثم منع فقدان البيانات أو اختراقها.

المُخرج ٤-٣-٤: بيئة مأمونة وآمنة تخضع بنيتها التحتية لصيانة تتسم بالكفاءة وتزوَّد بخدمات داعمة فعّالة من حيث التكلفة وسلسلة إمداد تستجيب للاحتياجات، بما يشمل الصحة والسلامة المهنيتين

مؤشر المُخرج	خط الأساس	الغاية
نسبة الإنفاق على السلع بالاستناد إلى الفهارس/ الاتفاقات الطويلة الأجل مقارنةً بالشراء غير القائم على الفهارس	٪٢٥ (٢٠٢٢)	٪٢٧ (٢٠٢٥)
معدل الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل الصادرة عن الأمم المتحدة	٪٩١ (٢٠٢٢)	٪١٠٠ (٢٠٢٥)

تضـــمن عمليات الأمانة وخدمات الدعم التي تقدمها، إمكانية عمل القوى العاملة في بيئة مواتية وآمنة ومأمونة وحماية صحتها وعافيتها بتوفير خدمات تمكّن من استمرارية عمليات الأمانة. وقد أبرزت أحداث الصحة العامة الأخيرة الأهمية الحاسمة للاستثمار في بنية تحتية آمنة ومأمونة، وللصحة والسلامة المهنيتين للقوى العاملة فيها، وضرورة ضمان كفاءة عمليات الشراء والإمداد. وتُعد هذه العناصر كلها أساسية للوظائف التمكينية للمنظمة، لا لعمليات المنظمة العادية الخاصة بالعمل الأساسي في مجال الصحة العامة فحسب، بل ولفعّالية المنظمة في دعم الاستجابة العالمية والإقليمية والقُطرية للطوارئ الصحية.

وفي هذا الصدد، ستواصل الأمانة العمل على تنفيذ استراتيجيتها المعتمدة حديثاً لإدارة سلسلة الإمدادات من البداية إلى النهاية، والتي تشمل أيضاً عمليات الطوارئ.

وتضمن العمل الرامي إلى تحقيق هذا المُخرج المجالات التالية أيضاً: البنية التحتية، والسفر والصحة والسلامة المهنية، والشراء والإمداد، وإدارة المرافق؛ وإدارة المنافع والإيجارات؛ وإدارة الأسطول والأصول والمخزونات؛ والتآزر بين هيكل الأمن ووحداته والقدرات القائمة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن؛ وصـــحة القوى العاملة العالمية للمنظمة، وعافيتها؛ وخطط الاستجابة للإصابات الجماعية والإخلاء الطبي بقيادة إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة؛ والدعم النفسي والاجتماعي للموظفين في جميع مراكز العمل.

ويجري من خلال هذا المُخرج وضع عدد كبير من المبادرات وتنفيذها ورصدها، من أجل زيادة كفاءة عمل الأمانة الذي يعود على الدول الأعضـــاء بالقيمة مقابل المال. وقد اعتمدت الأمانة الآن منهجية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن أوجه الكفاءة، وستواصل تقديم تقارير مستقلة بشأن هذا الموضوع على أساس سنوي إلى الدول الأعضـاء. واعتمدت الأمانة أيضـاً مبادرات أخرى للأمم المتحدة لتحسـين أدائها فيما يتعلق بالإتاحة والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

كيف ستحقق أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

سـتعمل الأمانة على حماية صـحة القوى العاملة العالمية في المنظمة وعافيتها، وتعزيزها، وزيادة الدعم النفسـي والاجتماعي المقدم إلى الموظفين في جميع مراكز العمل.

وستكفل الأمانة توافر القدرات والموظفين اللازمين في الطوارئ المُصنّفة، وفقاً للمعايير الأمنية التي وضعتها إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة.

وسـتضـمن الأمانة مراعاة معايير الصـحة والسـلامة المهنيتين في المقر الرئيسـي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القُطرية. وسـتعزّز الأمانة سـياسـاتها المتعلقة بالصـحة والسـلامة وتواصـل التركيز على تحسـين بيئة العمل في المنظمة وضـمان استمرارية الأعمال الخاصـة بعملياتها. وسيُقدَّم الدعم المباشـر والمستدام لضـمان صـحة آلاف الموظفين المنتشرين في الميدان وسلامتهم.

وسـتعمل الأمانة مع إدارة الأمم المتحدة لشـؤون السـلامة والأمن على تحديد المعايير الأمنية، بينما تحسّـن قدرتها على التحسّـب للمخاطر، وتوفّر التدريب العالي الجودة في مجال السـلامة والأمن، وتتولى صـيانة البنية التحتية وتحديثها.

وقد وضـعت الأمانة أدوات وآليات لتقييم أدائها فيما يتعلق بإتاحة الوصـول أمام الأشـخاص ذوي الإعاقة، وبالحد من الأثر الكربوني بزيادة اعتماد الموارد المستدامة في عملياتها اليومية.

وفي إطار جهود الأمانة المبذولة لتحقيق الكفاءة والاسـتفادة من خبرتها في إنشـاء مركز الخدمات العالمي في ماليزيا، نظرت في بناء مراكز امتياز لبعض الوظائف التمكينية المختارة غير القائمة على المعاملات بوضـعها في مواقع عالية الجودة ومنخفضـة التكلفة، مثل إدارة السـفر والاجتماعات في تونس، أو شـعبة العمليات المؤسـسـية للإقليم الأوروبي في تركيا. وستواصـل الأمانة تحسين ممارسـاتها في مجال المشـتريات وسلسـلة الإمدادات، بتنفيذ مجموعة من المشـاريع لإحداث تحوّل في طرق أداء العمل بما يتواءم مع تطبيق التكنولوجيا الجديدة لتخطيط الموارد المؤسسية. ومن شـأن اتباع نهج متكامل إزاء سلسـلة الإمدادات ومدعوم بالتكنولوجيا الحديثة، أن يحد من أوجه القصور في تقديم خدمات الدعم المتعلقة بالإمدادات إلى مستويات المنظمة الثلاثة، بما في ذلك في عمليات الطوارئ.

وسوف تُختبر مبادرة جديدة على نطاق الأمم المتحدة بشأن تأجير السيارات، بوصفه تدبيراً من التدابير الرامية إلى خفض التكاليف.

الملحق ٢: البرامج الأساسية: المستويات المعتمدة من ميزانيات برنامج العمل العام الثالث عشر مقابل الميزانية البرمجية المعتمدة للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، حسب المكتب الرئيسي والحصيلة (بملايين الدولارات الأمريكية)

المكتب الرئيسي/ الحصيلة	الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بصيغتها المعتمدة من جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعين	الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بصيغتها المنقحة المعتمدة من جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين	الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥	التغير مقارنةً بالميزانية البرمجية المنقحة للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣
أفريقيا	**١ ١٦٨,٢**	**١ ٣٠٧,٩**	**١ ٣٢٦,٦**	**٪١**
١-١ تحسين إتاحة الخدمات الصحية الأساسية الجيدة	٣٩٦,٩	٤١٦,٤	٤١٤,٧	٪٠
١-٢ تخفيض عدد الأشخاص الذين يواجهون صعوبات مالية	٣٠,٦	٣٥,١	٤٢,١	٪٢٠
١-٣ تحسين إتاحة الأدوية الأساسية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة اللازمة للرعاية الصحية الأولية	٦٨,٥	٧٤,٥	٧٥,٢	٪١
٢-١ تأهُّب البلدان لمواجهة الطوارئ الصحية	٧٥,٢	٩٤,٧	١١٢,٣	٪١٩
٢-٢ الوقاية من الأوبئة والجوائح	٨٠,١	١٠٠,٨	١٣٩,٠	٪٣٨
٢-٣ سرعة الكشف عن الطوارئ الصحية والاستجابة لها	١٣٣,٦	١٦٨,٦	١٤١,٨	٪١٦-
٣-١ إقامة مجتمعات تنعم بالأمن والإنصاف من خلال معالجة محددات الصحة	٣٠,٠	٣٥,٦	٤٠,٢	٪١٣
٣-٢ دعم المجتمعات وتمكينها من خلال التصدي لعوامل الخطر الصحية	٤٠,٧	٤٣,٥	٢١,٧	٪٥٠-
٣-٣ تهيئة بيئات صحية من أجل تعزيز الصحة وبناء مجتمعات مستدامة	٢٨,٩	٣٤,٥	١٩,٢	٪٤٤-
٤-١ تعزيز قُدُرات البلدان في مجال البيانات والابتكار	٥٨,٣	٦٧,٢	٤٨,٣	٪٢٨-
٤-٢ تعزيز القيادة والحوكمة والمشورة من أجل الصحة	١٣٣,٤	١٤٤,٩	١٣٥,٦	٪٦-
٤-٣ إدارة الموارد المالية والبشرية والإدارية بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشفافية وتستهدف تحقيق النتائج	٩٢,٢	٩٢,٢	١٣٦,٥	٪٤٨
الأمريكتين	**٢٥٢,٦**	**٢٩٢,١**	**٢٩٥,٦**	**٪١**
١-١ تحسين إتاحة الخدمات الصحية الأساسية الجيدة	٨٣,٦	٨٨,٨	٨٩,٨	٪١
١-٢ تخفيض عدد الأشخاص الذين يواجهون صعوبات مالية	٣,٧	٤,٩	٥,٣	٪٧
١-٣ تحسين إتاحة الأدوية الأساسية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة اللازمة للرعاية الصحية الأولية	١٩,٤	٢١,٠	٢١,٣	٪١

المكتب الرئيسي/ الحصيلة	الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بصيغتها المعتمدة من جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعين	الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بصيغتها المنقحة المعتمدة من جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين	الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥	التغير مقارنةً بالميزانية البرمجية المنقحة للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣
١-٢ تأهُّب البلدان لمواجهة الطوارئ الصحية	١٩,٩	٣١,٥	٣٢,٠	١٪
٢-٢ الوقاية من الأوبئة والجوائح	١٧,٥	٢٩,١	٢٩,٥	١٪
٣-٢ سرعة الكشف عن الطوارئ الصحية والاستجابة لها	١٢,٥	١٥,٠	١٥,٣	١٪
١-٣ إقامة مجتمعات تنعم بالأمن والإنصاف من خلال معالجة محددات الصحة	٥,١	٦,٣	٦,٤	١٪
٢-٣ دعم المجتمعات وتمكينها من خلال التصدي لعوامل الخطر الصحية	٢٠,٥	٢١,١	٢١,٤	١٪
٣-٣ تهيئة بيئات صحية من أجل تعزيز الصحة وبناء مجتمعات مستدامة	١٤,٤	١٥,٦	١٥,٦	٠٪
١-٤ تعزيز قُدُرات البلدان في مجال البيانات والابتكار	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	٠٪
٢-٤ تعزيز القيادة والحوكمة والمشورة من أجل الصحة	١٦,٣	١٩,٢	١٩,٥	٢٪
٣-٤ إدارة الموارد المالية والبشرية والإدارية بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشفافية وتستهدف تحقيق النتائج	٢٥,١	٢٥,١	٢٥,١	٠٪
جنوب شرق آسيا	**٤٢٦,٣**	**٤٨٠,٣**	**٤٨٧,٣**	١٪
١-١ تحسين إتاحة الخدمات الصحية الأساسية الجيدة	٢٢١,١	٢٣٣,٠	٢٥٤,٤	٩٪
٢-١ تخفيض عدد الأشخاص الذين يواجهون صعوبات مالية	٧,٧	١٠,٥	٧,٠	-٣٣٪
٣-١ تحسين إتاحة الأدوية الأساسية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة اللازمة للرعاية الصحية الأولية	٢٦,٦	٣٠,٣	٢٣,٠	-٢٤٪
١-٢ تأهُّب البلدان لمواجهة الطوارئ الصحية	١٨,٣	٣١,٧	٢٧,٢	-١٤٪
٢-٢ الوقاية من الأوبئة والجوائح	١٠,٧	١٥,٦	٩,٨	-٣٧٪
٣-٢ سرعة الكشف عن الطوارئ الصحية والاستجابة لها	١٤,٧	٢٢,٧	٢٤,٤	٨٪
١-٣ إقامة مجتمعات تنعم بالأمن والإنصاف من خلال معالجة محددات الصحة	٦,٤	٧,٦	١٠,١	٣٣٪
٢-٣ دعم المجتمعات وتمكينها من خلال التصدي لعوامل الخطر الصحية	١٧,٧	١٨,٣	١٥,٧	-١٤٪
٣-٣ تهيئة بيئات صحية من أجل تعزيز الصحة وبناء مجتمعات مستدامة	٩,٨	١١,٠	١١,٧	٦٪

المكتب الرئيسي/ الحصيلة	الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بصيغتها المعتمدة من جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعين	الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بصيغتها المنقحة المعتمدة من جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين	الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥	التغير مقارنةً بالميزانية البرمجية المنقحة للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣
٤-١ تعزيز قُدُرات البلدان في مجال البيانات والابتكار	٢٣,٢	٢٥,٢	٢٣,٢	٨٪-
٤-٢ تعزيز القيادة والحوكمة والمشورة من أجل الصحة	٣٣,٦	٣٧,٧	٤٠,٠	٦٪
٤-٣ إدارة الموارد المالية والبشرية والإدارية بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشفافية وتستهدف تحقيق النتائج	٣٦,٥	٣٦,٨	٤٠,٧	١١٪
أوروبا	**٣٢٠,٥**	**٣٦٠,٧**	**٣٦٣,٦**	١٪
١-١ تحسين إتاحة الخدمات الصحية الأساسية الجيدة	١٠٢,١	١٠٧,٨	١٠٩,٩	٢٪
١-٢ تخفيض عدد الأشخاص الذين يواجهون صعوبات مالية	١٢,٦	١٣,٩	١٢,٢	١٣٪-
١-٣ تحسين إتاحة الأدوية الأساسية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة اللازمة للرعاية الصحية الأولية	١٤,٢	١٦,٠	١٦,١	١٪
٢-١ تأهُّب البلدان لمواجهة الطوارئ الصحية	٢٠,١	٣٢,٤	٣٣,٠	٢٪
٢-٢ الوقاية من الأوبئة والجوائح	١١,١	١٤,٦	١٢,٧	١٣٪-
٢-٣ سرعة الكشف عن الطوارئ الصحية والاستجابة لها	١٧,٠	٢٤,٨	٢٥,٢	٢٪
٣-١ إقامة مجتمعات تنعم بالأمن والإنصاف من خلال معالجة محددات الصحة	٧,٩	٩,٥	١٠,٥	١١٪
٣-٢ دعم المجتمعات وتمكينها من خلال التصدي لعوامل الخطر الصحية	١٦,٨	١٧,٦	١٨,٣	٤٪
٣-٣ تهيئة بيئات صحية من أجل تعزيز الصحة وبناء مجتمعات مستدامة	٢١,٣	٢٢,٩	٢٣,٥	٣٪
٤-١ تعزيز قُدُرات البلدان في مجال البيانات والابتكار	١٤,٧	١٤,٧	١٦,٥	١٢٪
٤-٢ تعزيز القيادة والحوكمة والمشورة من أجل الصحة	٥٩,٥	٦٢,٩	٦١,٧	٢٪-
٤-٣ إدارة الموارد المالية والبشرية والإدارية بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشفافية وتستهدف تحقيق النتائج	٢٣,٢	٢٣,٥	٢٤,٠	٢٪
شرق المتوسط	**٤٦٩,٦**	**٦٠٩,٨**	**٦١٨,٤**	١٪
١-١ تحسين إتاحة الخدمات الصحية الأساسية الجيدة	١٦١,٩	١٧٠,٨	١٩٥,٤	١٤٪
١-٢ تخفيض عدد الأشخاص الذين يواجهون صعوبات مالية	١٣,٠	١٥,١	١٢,٤	١٨٪-

المكتب الرئيسي/ الحصيلة	الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بصيغتها المعتمدة من جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعين	الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بصيغتها المنقحة المعتمدة من جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين	الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥	التغير مقارنةً بالميزانية البرمجية المنقحة للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣
١-٣ تحسين إتاحة الأدوية الأساسية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة اللازمة للرعاية الصحية الأولية	١٤,٩	١٧,٧	٢٤,٣	٣٧٪
٢-١ تأهُّب البلدان لمواجهة الطوارئ الصحية	٤٣,١	٩٠,٤	٥٣,٥	-٤١٪
٢-٢ الوقاية من الأوبئة والجوائح	٣٢,٥	٤٦,٠	٣٢,٨	-٢٩٪
٢-٣ سرعة الكشف عن الطوارئ الصحية والاستجابة لها	٤١,٢	٨١,٨	٩٤,٨	١٦٪
٣-١ إقامة مجتمعات تنعم بالأمن والإنصاف من خلال معالجة محددات الصحة	٦,٥	٧,٤	١٥,٣	١٠٧٪
٣-٢ دعم المجتمعات وتمكينها من خلال التصدي لعوامل الخطر الصحية	١٠,٥	١١,٠	١٣,٢	٢١٪
٣-٣ تهيئة بيئات صحية من أجل تعزيز الصحة وبناء مجتمعات مستدامة	٩,٠	٩,٩	١٤,٢	٤٣٪
٤-١ تعزيز قُدُرات البلدان في مجال البيانات والابتكار	٥١,٦	٦٨,٠	٤١,٢	-٣٩٪
٤-٢ تعزيز القيادة والحوكمة والمشورة من أجل الصحة	٣٩,٥	٤٥,٩	٥٥,٣	٢٠٪
٤-٣ إدارة الموارد المالية والبشرية والإدارية بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشفافية وتستهدف تحقيق النتائج	٤٥,٨	٤٥,٨	٦٦,٠	٤٤٪
غرب المحيط الهادئ	**٣٥٢,٠**	**٤٠٣,٢**	**٤٠٨,١**	١٪
١-١ تحسين إتاحة الخدمات الصحية الأساسية الجيدة	١١٨,٩	١٢٥,٩	١٣٥,٩	٨٪
١-٢ تخفيض عدد الأشخاص الذين يواجهون صعوبات مالية	٨,٨	١٠,٤	١٠,٦	٢٪
١-٣ تحسين إتاحة الأدوية الأساسية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة اللازمة للرعاية الصحية الأولية	١٨,٥	٢٠,٧	٢٠,٣	-٢٪
٢-١ تأهُّب البلدان لمواجهة الطوارئ الصحية	٣٢,٤	٤٥,٥	٤٥,٠	-١٪
٢-٢ الوقاية من الأوبئة والجوائح	١٠,٣	١٦,٥	١٤,٤	-١٣٪
٢-٣ سرعة الكشف عن الطوارئ الصحية والاستجابة لها	٢٦,٥	٣٦,٣	٣٢,٥	-١١٪
٣-١ إقامة مجتمعات تنعم بالأمن والإنصاف من خلال معالجة محددات الصحة	١١,٨	١٣,٥	٨,٧	-٣٦٪
٣-٢ دعم المجتمعات وتمكينها من خلال التصدي لعوامل الخطر الصحية	٢١,٢	٢٢,٠	٢٣,٣	٦٪

المكتب الرئيسي/ الحصيلة	الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بصيغتها المعتمدة من جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعين	الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بصيغتها المنقحة المعتمدة من جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين	الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥	التغير مقارنةً بالميزانية البرمجية المنقحة للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣
٣-٣ تهيئة بيئات صحية من أجل تعزيز الصحة وبناء مجتمعات مستدامة	٢٤,٣	٢٦,٠	٣١,٤	٢١٪
٤-١ تعزيز قُدُرات البلدان في مجال البيانات والابتكار	٢٤,٦	٢٧,٠	٢٥,٣	-٦٪
٤-٢ تعزيز القيادة والحوكمة والمشورة من أجل الصحة	٣٥,٤	٤٠,٢	٤٠,٤	١٪
٤-٣ إدارة الموارد المالية والبشرية والإدارية بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشفافية وتستهدف تحقيق النتائج	١٩,١	١٩,١	٢٠,١	٥٪
المقر الرئيسي	**١ ٣٧٤,٨**	**١ ٥١٤,٣**	**١ ٤٦٨,٦**	**-٣٪**
١-١ تحسين إتاحة الخدمات الصحية الأساسية الجيدة	٣٤٨,٤	٣٤٨,٤	٣٣٤,٦	-٤٪
١-٢ تخفيض عدد الأشخاص الذين يواجهون صعوبات مالية	٢٤,١	٢٤,١	٢٣,١	-٤٪
١-٣ تحسين إتاحة الأدوية الأساسية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة اللازمة للرعاية الصحية الأولية	١٤٤,٤	١٤٤,٤	١٣٨,٨	-٤٪
٢-١ تأهُّب البلدان لمواجهة الطوارئ الصحية	٦٥,٥	١٠٥,٦	١٠١,٥	-٤٪
٢-٢ الوقاية من الأوبئة والجوائح	٦٩,٦	٨٩,٠	٨٥,٦	-٤٪
٢-٣ سرعة الكشف عن الطوارئ الصحية والاستجابة لها	٩٤,١	١٥٧,٨	١٥١,٧	-٤٪
٣-١ إقامة مجتمعات تنعم بالأمن والإنصاف من خلال معالجة محددات الصحة	٢٨,٦	٢٨,٦	٢٧,٥	-٤٪
٣-٢ دعم المجتمعات وتمكينها من خلال التصدي لعوامل الخطر الصحية	٣٨,٠	٣٨,٠	٣٦,٥	-٤٪
٣-٣ تهيئة بيئات صحية من أجل تعزيز الصحة وبناء مجتمعات مستدامة	٥٥,٣	٥٥,٣	٥٣,٢	-٤٪
٤-١ تعزيز قُدُرات البلدان في مجال البيانات والابتكار	١٨٣,٧	١٨٣,٧	١٧٦,٦	-٤٪
٤-٢ تعزيز القيادة والحوكمة والمشورة من أجل الصحة	١٦٨,١	١٨٢,٩	١٨٢,٩	٠٪
٤-٣ إدارة الموارد المالية والبشرية والإدارية بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشفافية وتستهدف تحقيق النتائج	١٥٥,٠	١٥٦,٥	١٥٦,٥	٠٪
المجموع الكلي	**٤ ٣٦٤,٠**	**٤ ٩٦٨,٤**	**٤ ٩٦٨,٢**	

= = =